أثر تحول شركات الاتصالات في مصر نحو تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بشأن المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء على جودة قرار الاستثمار بأسهمها – دراسة تجريبية.

د. رضا محمود محمد عبد الرحيم*

ملخص البحث:

استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر تحول شركات الاتصالات نحو تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ بشأن المحاسبة عن الايراد من العقود مع العملاء (IFRS 15) على جودة قرار الاستثمار في أسهمها في ضوء مستوي خبرة المستثمرين كمتغير معدل لهذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية. ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، **اعتمد** الباحث على دراسة تجريبية على عينة من (٤٢) مستثمر، وتم تنفيذ التصميم التجربي من خلال عمل تحليل أساسي وأخر إضافي.

وأسفرت **نتائج التحليل الأساسي** عن وجود تأثير معنوي لتحول شركات الاتصالات لتطبيق (IFRS 15) بشأن المحاسبة عن الايراد من العقود مع العملاء علي جودة قرار الاستثمار بالاسهم من خلال تحسين المعيار للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. **وخلص** التحليل الإضافي إلى عدم وجود تأثير معنوي لمستوي خبرة المستثمر، كمتغير معدل، على العلاقة محل الدراسة بالنسبة لملاءمة المعلومات المحاسبية للايراد لقرار المستثمر، بينما يوجد تأثير معنوي لمستوي خبرة المستثمر، كمتغير معدل، للعلاقة محل الدراسة بالنسبة لإمكانية الاعتماد والثقة في المعلومات المحاسبية وقرار الاستثمار نفسه. وأخيرا، خلصت الدراسة من خلال إجراء تحليل إضافي آخر لاختبار فروض الدراسة الرئيسية **باستخدام الاختبارات المعلمية** بتأييد صحة نتائج التحليل الأساسي للدراسة.

* مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة جامعة الإسكندرية والجامعة المصرية للتعلم الالكتروني.

البريد الالكتروني: reda.abdelrahim@alexu.edu.eg ، rmahmoud@eelu.edu.eg

وعليه، **أوصى** الباحث بضرورة تكييف (IFRS 15) لكافة الصناعات بصفة عامة وشركات الاتصالات بصفة خاصة للتغلب على كافة الصعوبات المحتملة من تطبيقه، نتيجة تقديمه لطريقة جديدة للاعتراف بالإيراد تختلف تماماً عن الممارسة الحالية، وكذلك ضعف مستوي البنية التحتية لبيئة التقرير المالي في مصر نتيجة انخفاض مستوى التأهيل العلمي والمهني والمستمر لمعدي ومستخدمي القوائم المالية مما يؤثر على عملية وجودة قرار الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: محاسبة الإيراد في شركات الاتصالات، معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، جودة قرار الاستثمار، مستوي خبرة المستثمر.

The Impact of the Shift of Telecommunications Companies in Egypt Towards implementing (IFRS 15) on Accounting for Revenue from Contracts with Customers on the Quality of the Equity Investment Decision: An Experimental Study.

Abstaract:

This research aims to study and test the impact of telecommunications companies 'shift towards implementing IFRS 15 on accounting for revenue from contracts with customers on the quality of the investment decision in light of the level of investor experience as a Moderating Variable for this relationship in the Egyptian business environment. To achieve the goal of research and test its hypotheses, the researcher relied on an experimental study on a sample of (42) investors, the experimental design was implemented by performing a basic and an additional analysis.

The results of the basic analysis resulted in a significant impact of the telecommunications companies' shift to apply (IFRS 15) regarding accounting for revenue from contracts with customers on the quality of the investment decision by improving the standard for the qualitative characteristics of accounting information.

The results of the additional analysis concluded that there was no significant effect of the investor's level of experience as a Moderating Variable on the relationship under study in relation to the relevance of the revenue accounting information to the investor's decision.While there is a significant impact of the investor's level of experience as a Moderating Variable of the relationship under study about the realability and confidence in the accounting information and the investment decision itself.Finally, the study concluded by conducting another additional analysis to test the main study hypotheses using parameter tests, confirming the validity of the results of the primary analysis of the study.

The researcher recommended the necessity of adapting (IFRS 15) to all industries in general and telecommunications companies in particular to overcome all potential difficulties from its application, as a result of its introduction of a new method for revenue recognition that is completely different from the current practice. As well as the poor level of infrastructure for the financial reporting environment in Egypt as a result of the low level of scientific, professional and continuous qualification of the preparers and users of financial statements, which affects the process and quality of the investment decision.

Key words: Revenue accounting in telecommunications companies, (IFRS 15), Quality of investment decision, Level of investor experience.

(١-) مقدمة:

يعتبر عنصر الإيراد من أهم عناصر القوائم المالية بإعتباره أحد أهم معلومات قائمة الدخل التي لها دور تقييمي، أو مقدرة تفسيرية، لكافة مستخدمي القوائم المالية، والتى تمكنهم من فهم مصادر الربحية المتكررة لتحليل وتقييم أداء الشركة المالي في الماضي، وكذلك التنبؤ بأدائها المالي المستقبلي. ويعتبر الإيراد الأداه الرئيسية لحساب العديد من مقاييس الأداء المالية الأخرى، مثل الدخل الإجمالي وصافي الدخل والدخل قبل خصم الضرائب والفوائد، وذلك عن طريق مقابلة إيرادات الشركة بالمصروفات التى ساهمت فى تحقيقها. (Srivastava, 2014)

وأصبحت الإيرادات مع التطورات الحديثة فى بيئة الأعمال لاتقل أهمية عن الدخل في تقييم القيمة السوقية للشركة فى العديد من الصناعات (مثل شركات الإتصالات) خاصة فى المراحل التشغيلية المبكرة والتي تشهد عادة إنخفاض أرباحها، وهو ما يفسر ارتفاع القيمة السوقية لبعض الشركات على الرغم من إنخفاض أرباحها نظراً لنمو إيراداتها بإعتبار أن ذلك مؤشر على أنها ستصبح أكثر ربحية مستقبلاً. بالإضافة إلى ماسبق، يمكن الإعتماد على التغير في قيمة الإيرادات على مدى عدة فترات زمنية كمقياس لنمو الشركة. (Rutledge, et al., 2016)

وتعد المحاسبة عن الإيراد واحدة من أكثر القضايا الشائكة فى مجال المحاسبة المالية والتى يجب على واضعي المعايير وأصحاب المصالح التعامل معها بإنتظام وبصورة مستمرة. (Church, 2016) لذلك سعت كافة المعايير ذات الصلة بالمحاسبة عن الإيراد إلى توفير إرشادات وتفسيرات متنوعة لحل مشكلتين،(١) متى يتم الاعتراف بالإيراد (مشكلة التوقيت)،(٢) ما قيمة الإيراد الذي يجب الاعتراف به خلال الفترة، أو كيفية تخصيص الإيراد الإجمالى بين مكونات المعاملة أو الفترات المختلفة (مشكلة القياس)، وهو ما يفسر إصدار العديد من المعايير التى تعالج مشاكل الاعتراف بالإيراد لصناعات أو قطاعات معينة (Fangshu, 2015) .

لقد ظهرت معظم انتقادات الاعتراف بالإيراد نتيجة التغييرات والتطورات السريعة في بيئة الأعمال، وظهور نماذج أعمال ومعاملات اقتصادية جديدة، أدت إلى وجود أشكال متنوعة للمعاملات المحققة للإيراد لم تؤخذ فى الاعتبار عند وضع المعايير والإرشادات

الحالية. وللقضاء على الإنتقادات الموجهة إلي، والحد من الاختلافات بين، معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير التقرير المالي الدولي (IFRS) قام المجلسان في نهاية مايو ٢٠١٤ بإصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بعنوان الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) والذى من ضمن أهدافه القضاء على أوجه التعارض وعدم الإتساق في المعايير الحالية وإيجاد معيار واحد يوفر إرشادات شاملة للمحاسبة عن الإيراد يمكن تطبيقها علي جميع الصناعات والمعاملات وتسهيل عملية إعداد القوائم المالية من خلال تقليل عدد المتطلبات التى يجب الرجوع إليها عند الاعتراف بالإيراد. (Nicolae and Claudia, 2015; Tong, 2015)

وسينعكس تطبيق (IFRS 15) إيجاباً على ثقة مستخدمى التقارير المالية في المعلومات المرتبطة بالاعتراف بالإيراد، وسيؤدى ذلك إلى مزيد من المنافع، مثل الحد من عدم تماثل المعلومات وتحسين التقرير المالى وهو ما يؤدى إلى اتخاذ مستخدمى التقارير المالية لقرارات أكثر رشداً مثل قرارات الاستثمار ومنح الائتمان وغيرها من القرارات، وسينعكس ذلك فى النهاية على الاستخدام الأمثل لرأس المال والموارد المحدودة (Kwong,2013). وكان مقررا أن يتم تفعيل (IFRS 15) في مصر بداية من العام المالي ٢٠٢٠ من خلال قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بإصدار معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ المناظر لمعيار (IFRS 15). إلا أن هيئة الرقابة المالية قامت بتأجيل تفعيلة ليبدأ تطبيقه من العام المالي ٢٠٢١ بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ بتأجيل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ بسبب الاثار التي صاحبت جائحة فيروس كورنا المستجد والتي أعاقت تطبيق المعيار في ٢٠٢٠، فهل تطبيق هذا المعيار الجديد بشأن المحاسبة عن الإيراد سيؤثر إيجابا علي جودة قرار الاستثمار خاصة بأسهم شركات الاتصالات؟ هذا ما سيجيب عليه البحث نظرياً وتجريبياً.

(٢-) مشكلة البحث:

كون موضوع المحاسبة عن الإيرادات يحظي بإهتمام كبير من الهيئات والمنظمات المهنية والتي بذلت جهداً كبيرا لمحاولة تلافي العديد من الانتقادات العملية التي تواجه معدي القوائم المالية عند الاعتراف بالإيراد مثل مشاكل تحديد النقطة الزمنية للاعتراف بالإيراد أو

صعوبة قياس قيمة الإيراد أو نقص متطلبات الافصاح عن الإيراد، فى ظل تزايد أهمية الإيراد كمقياس هام لأداء وقيمة الشركة، والذي يتم استخدامه من قبل كافة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين لإجراء المقارنات وإتخاذ قرارات الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى(Jaarat & Khraisat,2018; Nagdev,2019; Mattei & Paoloni,2019). وتم بلورة تلك الجهود من خلال إصدار (IFRS15) والذي سوف يحل محل كافة المعايير الدولية (المصرية) الحالية للاعتراف بالإيراد المتمثلة في (معيار رقم ١٨ الإيراد، معيار رقم ١١ عقود الإنشاءات)، ويختلف المعيار الجديد إختلافاً جذرياً عن الممارسة الحالية للاعتراف بالإيراد، مما قد يؤدى إلى تغيرات جوهرية فى قيمة ونمط وتوقيت الاعتراف بالإيراد فى العديد من الصناعات والتي من أهمها صناعة الاتصالات.

وتكمن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وتجريبياً على مجموعة من التساؤلات وهي: ما هى أهداف (IFRS 15)؟ ما هو تأثير تحول شركات الاتصالات لتطبيق (IFRS 15) بشأن المحاسبة عن الإيراد على جودة قرارات المستثمرين؟ ما هو تأثير تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) بشأن المحاسبة عن الإيراد على ثقة المستثمرين فى قراراتهم؟ وأخيراً هل سيزيد اعتماد المستثمرين على (IFRS 15)، والذي يهدف لتوفير مزيد من المعلومات المطلوبة لتحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لجودة قرار الاستثمار؟ وهل تتأثر تلك العلاقة بخبرة المستثمرين؟

(٣-) هدف البحث:

يستهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) بشأن المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء على جوده قرار الاستثمار مقاسة بدرجة اعتمادية المستثمرين على هذا المعيار ومدي ثقة المستثمرين في قرارات الاستثمار.

(٤-) أهمية ودوافع البحث

ينبع **دافع البحث** من أن (IFRS 15) سوف يكون ملزماً في مصر بداية من العام المالي ٢٠٢١ وفقا لقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وبالتالي يحسب لهذه الدراسة تركيزها على تحليل ودراسة المحاسبة عن الإيراد فى المعيار ومقارنتها

بالممارسة الحالية وتحديد أثر ذلك على قرارات أصحاب المصالح بصفة عامة، وجودة قرارات المستثمرين بصفة خاصة. ويعد من **دوافع البحث أيضًا** أنه مع حداثة المعيار الجديد سوف يكون هناك ندرة في البحوث المحاسبية الأكاديمية فى الدول النامية التى تحاول استكشاف واختبار أثر تحول شركات الاتصالات من تطبيق المعايير الحالية بشأن المحاسبة على الإيراد إلى تطبيق المعيار الجديد علي جودة قرار الاستثمار.

وتنبع **أهمية البحث** علميا من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو (IFRS 15) بشأن المحاسبة عن الإيرادات لما له من أهمية كبيرة لاصحاب المصالح المتنوعين من خلال تحسين ثقة مستخدمى التقارير المالية فيها وإدراكهم لمستوى جودة التقارير المالية، وهو ما سينعكس إيجاباً على جودة قرارات الاستثمار.

بالإضافة لما سبق، تنبع **أهمية البحث عملياً** من دوره فى توعية متخذى قرار الاستثمار في الأسهم بالتعديلات التى طرأت على المعايير الخاصة بالمحاسبة عن الإيرادات، والتى يمكن من خلالها تحقيق مزيد من الشفافية وتخفيض فجوة التوقعات بين ما يتوقعه المستثمرون من المحتوي المعلوماتي لمعيار المحاسبة الجديد عن الايراد وما تقوم بتوفيره المعايير الحالية بشأن المحاسبة عن الايراد من معلومات. أضف لما سبق أن البحث يختبر تجريبيا أثر التحول لشركات الاتصالات لمعيار المحاسبة عن الإيرادات الجديد علي جودة قرارات الاستثمار في مصر، متلافيا عيوب منهجية الاستقصاء الميداني.

(٥-) حدود البحث:

يركز البحث علي دراسة واختبار أثر تحول شركات الاتصالات المصرية نحو تطبيق (IFRS 15) على جودة قرار الاستثمار، ويخرج عن نطاقه أي قطاعات أخري بخلاف قطاع الاتصالات وكذلك القرارات الأخرى التي تخص أصحاب المصالح (مثل قرار منح الائتمان)، كما ركزت الدراسة علي متغير معدل واحد للعلاقة محل الدراسة، وهو مستوي خبرة المستثمر وبالتالي يخرج عن نطاق الدراسة أي متغيرات معدله أخري بخلاف ذلك مثل (مستوي التاهيل العلمي للمستثمر)، وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة وفترة الدراسة وأدوات القياس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة.

(٦-) فروض البحث: سوف يتم لاحقا اشتقاق الفروض التالية نظريا، لاختبارها تجريبيا بعد ذلك:

الفرض الاول (H_1): تكون المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لقرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

الفرض الثاني (H_2): تكون امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) أكبر عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

الفرض الثالث (H_3): تكون ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات في مصر أكبر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

الفرض الرابع (H_4): يختلف قرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

الفرض الخامس (H_5): تختلف الزيادة في ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد بإختلاف مستوي خبرة المستثمر.

الفرض السادس (H_6): تختلف الزيادة في امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرته.

الفرض السابع (H_7): تختلف الزيادة في ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرته.

الفرض الثامن (H_8): يختلف قرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرة المستثمر.

(٧-) خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته، في ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث على النحو التالي:

(٧-١) صناعة الاتصالات في ظل الاقتصاد المعرفي من منظور محاسبي.

(٧-٢) المحاسبة عن الإيراد في ظل (IFRS 15)

(٧-٣) المحاسبة عن الإيراد في شركات الاتصالات من منظور الاصدارات المحاسبية والدراسات الأكاديمية.

(٧-٤) تحليل العلاقة بين تحول شركات الاتصالات في مصر نحو تطبيق (IFRS 15) وجودة قرار الاستثمار بأسهمها وإشتقاق فروض البحث.

(٧-٥) منهجية البحث.

(٧-٦) النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

(٧-١) صناعة الاتصالات في ظل الاقتصاد المعرفي من منظور محاسبي

من المتفق عليه أن مفهوم الاتصالات يعبر عن الأدوات التي تجعلنا قادرين على التواصل (إرسال أو استقبال المعلومات) مع بعضنا البعض دون الحاجة إلى أن نكون وجهاً لوجه عن طريق الهاتف أو التلفزيون أو الإنترنت، إلخ، أو أنه يمكننا من خلالها تبادل المعلومات (الصوت والبيانات والفيديو) عبر مسافات كبيرة باستخدام الوسائل الإلكترونية. وتوفر شركات الاتصالات بشكل عام خدمات الهواتف الثابتة واللاسلكية والنطاق العريض والإنترنت وحركة البيانات ومنتجات الاتصالات المتنوعة، مثل الهواتف المحمولة (Singh,2015; Peters,2016).

وتعتبر صناعة الاتصالات قطاعا ديناميكيا للغاية يتابع باستمرار تطور التقنيات الحالية والتحديات الداخلية كالترقية إلى المعايير المحاسبية، وتكلفة الحفاظ على جودة تقديم الخدمة، ومدفوعات الضرائب وغيرها من النفقات المتكبدة (Jaarat & Khraisat,2018)، بالإضافة إلى ذلك، يقدم قطاع الاتصالات خدمات عالية الجودة للبنوك والمؤسسات الحكومية ومختلف القطاعات الأخرى، ويلعب دورًا حيويًا في توليد الإيرادات والتوظيف وتطوير البنية التحتية للدول (Mattei & Paoloni,2019).

أجبر ارتفاع مستوى المنافسة للعملاء بين مشغلي الهاتف ومقدمي خدمات الإنترنت شركات الاتصالات على أن تكون أكثر إبداعًا في العثور على مصادر الإيرادات. حيث يمكن لشركات الاتصالات الآن تقديم مجموعة واسعة من الخدمات لعملائها مثل الخدمات الخلوية واتصالات الخطوط الثابتة وحتى خدمات التسوق عبر الإنترنت. ويشكل هذا تحديًا لشركات الاتصالات من حيث الاعتراف بالإيرادات. كما تزداد التحديات جنبًا إلى جنب مع التعقيد المتزايد لعروض الحوافز والحوافز التي تستخدمها الشركات لجذب العملاء. ولطالما كان التعرف على الإيرادات موضوعًا أكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق بشركات الاتصالات (Nagdev,2019).

وتنعكس المحاسبة الحالية عن الإيراد في صناعة الاتصالات في نموذج الأعمال الذي تتولد إيراداته وترتبط ارتباطا شديدا بالتدفقات النقدية المحصلة من الأعمال، وبالتالي لا تشوه التقارير الوضع والاستقرار المالي والأداء النسبي أو التدفقات النقدية. ولتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجون إليها ستشتمل على تكاليف إضافية للحصول على هذه المعلومات بالإضافة إلى إعداد هذه المعلومات التي يمكن تحقيقها بسهولة مع التعامل الحالي للمحاسبة عن الإيرادات، على سبيل المثال المقاييس الرئيسية لصناعة الاتصالات مثل هوامش الخدمات ومتوسط الإيراد لكل مستخدم قد لا تزال بحاجة إلى حساب لأن مستخدمي القوائم المالية لا يزالون بحاجة إلى الإفصاح عنها. هذا ليس فقط بسبب عدم التوافق والتنسيق بين التدفق النقدي والاعتراف بالإيراد ولكن أيضا بسبب أن حساب إيراد الخدمة يتأثر بحكم الإدارة في التقديرات وخصم الهواتف (خميس، ٢٠١٧).

يخلص الباحث مما سبق إلى أن اختيار قطاع الاتصالات له ما يبرره لسببين. الأول هو أهميته حيث تشير تقارير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية إلي أن خدمات القطاع في مصر بشركاتها الاربعة وصلت إلى حوالي ٩١.٥ مليون مشترك وحققت إجمالي إيرادات تشغيل بقيمة ٨٠ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل ٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت نسبة نمو قطاع الاتصالات المصري نحو ١٤.١ %ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١.٦٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦. والثاني يعتمد على أن

قطاع الاتصالات أكثر القطاعات تأثرًا بتغييرات القواعد في الاعتراف والافصاح مع عقود العملاء وفقا للمعيار الجديد للمحاسبة عن الإيراد.

(٧-٢) المحاسبة عن الإيراد في ظل (IFRS 15):

تعتبر المعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد غير كافية لمساعدة المستثمرين على فهم ومقارنة أداء الشركة. ويرجع ذلك إلى التناقضات ونقاط الضعف في هذه المعايير. يتمثل الضعف الحالي للمعايير الدولية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) والتفسيرات المتعلقة بالإيرادات في أنها تقدم القليل جدًا من إرشادات التنفيذ. وينتج عن ذلك تطبيق أو تنفيذ مختلف بين الشركات التي تعمل في نفس الصناعة بسبب اعتبارات وتفسيرات مختلفة(Oncioiu & Tănase, 2016) .

وشجع ذلك مجلسي معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومعايير المحاسبة المالية (FASB) على التلاقي بين معاييرهما المحاسبية. لذلك، من المتوقع أن يؤدي تقارب المعايير المحاسبية في المستقبل إلى زيادة قابلية القوائم المالية على الصعيد العالمي للمقارنة. وفي مايو ٢٠١٤، تم إصدار IFRS 15 أو ASC 606 – بعنوان الإيرادات من العقود مع العملاء. ويسري (IFRS 15) من ١ يناير ٢٠١٨ (Wachtmeister & Strömland 2016; Huefner,2016) ، بينما ستبدأ مصر في اعتماد وتطبيق هذا المعيار إبتداء من يناير ٢٠٢١.

وقدم (IFRS 15) مدخلا من ٥ خطوات لإثبات وقياس الإيرادات كما يوضح شكل رقم (١)، والذي يركز على مبدأ نقل السيطرة عند الاعتراف بالإيرادات (De los Santos Valle,2020).

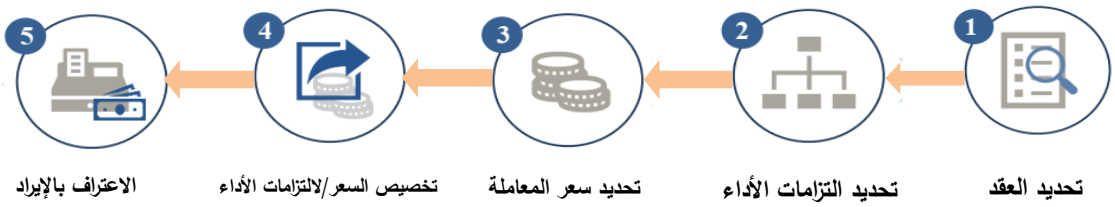

[شكل رقم (١): نموذج الخطوات الخمسة للمحاسبة عن الإيراد في صناعة الاتصالات]

يمكن حصر الاختلافات الرئيسية بين معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) الساري حاليا في مصر و (IFRS 15) الذي سيطبق اعتبارا من اول يناير ٢٠٢١ كما في الجدول التالي: (Oyedokun,2016; Kivioja,2018; De los Santos Valle,2020):

وجه المقارنة	ISA 18	IFRS 15
تحويل المخاطر والمكافآت مقابل نقل السيطرة	يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم الشركة بتحويل مخاطر ومكافآت ملكية كبيرة إلى العميل (السلع).	يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم الشركة **بنقل السيطرة** (يكون للعميل حق واجب الدفع مقابل الأداء) للسلع والخدمات للعملاء.
التمييز بين السلع والخدمات	يميز هذا المعيار ويفصل المحاسبة عن السلع والخدمات.	ليس هناك فرق بين السلع والخدمات، ولكن هناك عملية فريدة لإثبات الإيرادات تستند إلى **تحديد التزامات الأداء.**
مزيج من العقود	لا يحدد المعيار بشكل ملموس متى يمكن الجمع بين العقود. ومع ذلك، يتطلب معيار المحاسبة الدولي ١١ الجمع بين العقود إذا تم تنفيذها في وقت واحد أو في تسلسل مستمر.	يمكن **دمج العقود** إذا كانت السلع و / أو الخدمات المتفق عليها في العقد **تشتمل على التزام أداء واحد** وإذا كان التأثير على القوائم المالية عند حده الأدنى أو غير ذي أهمية.
التزامات الأداء والسلع والخدمات المتميزة	غير مدرج في هذا المعيار، ويقدم هذا المعيار توجيهات بشأن المكونات القابلة للتحديد بشكل منفصل ومتى يتم التعرف عليها معًا أو بشكل منفصل، لتعكس	**إرشادات محددة وأكثر تفصيلاً لتحديد ما إذا كانت السلع والخدمات متميزة،** وبالتالي تحديد التزام أداء العقد (المفهوم الجديد المقدم) وتوقيت الاعتراف

	جوهر المعاملة.	بالإيراد.
مبلغ بالإيرادات التي يعترف بها	لن تعترف الشركة بالإيراد إلا إذا كان بإمكانها تقدير المبلغ بشكل يمكن الاعتماد عليه، لذا فإن عدم التأكد بشأن النتيجة قد يحول دون الاعتراف بالإيراد.	ينص هذا المعيار على أنه **سيتم الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء**؛ لذلك، يمكن **إثبات المبالغ المحتملة كإيرادات.**
القيمة العادلة مقابل أسعار بيع مستقلة	يتم قياس الإيرادات وفقا للقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المقدمة.	تقيس الشركة **سعر المعاملة بناءً على أسعار البيع المستقلة (الفردية)** للسلع أو الخدمات ضمن العقد.
تخصيص الخصومات	غير مدرج في (IAS 18)	إرشادات محددة لتخصيص الخصومات. سيتم تطبيقها على جميع التزامات الأداء بشكل متناسب، ما لم يكن هناك دليل على أنها تتعلق فقط بواحد أو أكثر، ولكن ليس كل، التزامات الأداء في العقد.
الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت	يتم الاعتراف بالإيراد بمرور الوقت إذا كان العقد عقد إنشاءات ضمن نطاق (IAS 11)؛ بيع السلع التي يتم تحقيق الاعتراف بإيراداتها بشكل تدريجي؛ عندما يكون عقد الخدمات المقدمة.	يتم الوفاء بالتعليمات التفصيلية والمعايير المختلفة **لتحديد التزام الأداء بمرور الوقت** (الإيرادات بمرور الوقت).
تكاليف الحصول	لا يحدد (IAS 18) أي شيء	التكاليف الإضافية للحصول

على عقد	يتعلق بتكاليف الحصول على عقد مع العميل.	على عقد هي تلك التكاليف التي تم تكبدها في الحصول على عقد ما كان سيتم تكبده لو لم يتم الحصول على هذا العقد الفردي. **ثم يتم الاعتراف بهم كأصل عقد.**
تكاليف تنفيذ العقد	لا يتضمن (IAS 18) هذا الاعتبار. وينص (IAS 11) على أن التكاليف المتكبدة قبل الحصول على العقد يتم الاعتراف بها على أنها تكاليف العقد إذا كان من المحتمل وجود العقد.	يتطلب من الشركة رسملة تكاليف تنفيذ العقد المتوقع في حالة استيفاء شروط معينة.
عرض في القوائم المالية	التنوع عند عرض الأصول والالتزامات. يمكن عرض المبالغ من العقود مع العملاء في بنود مثل العملاء والإيرادات المؤجلة والمدفوعات المستلمة والسلف ...	لا يميز بين أنواع مختلفة من العقود مع العملاء. المبالغ مدرجة في بنود مثل اصول / التزامات العقد والعملاء ...

[جدول رقم (١): الاختلافات بين معيار (IFRS 15) ومعيار (IAS 18)]

يخلص الباحث مما سبق إلي أن (IFRS 15) يختلف إختلافاً جذرياً عن الممارسة الحالية للاعتراف بالإيراد مما سوف يؤدى إلى تغيرات جوهرية فى قيمة ونمط وتوقيت الاعتراف بالإيراد، حيث نجد أن (IFRS 15) سوف يقضي علي مشكلة عدم الاتساق الموجودة في المعايير الحالية بتوفير نموذج عام وشامل يطبق على كافة العقود مع العملاء قائم علي العقد، وتم فيه التخلى عن مدخل عملية اكتساب الإيراد المتبع في المعايير الحالية

بهدف تقليل الحاجة إلى إرشادات تفسيرية ومعايير خاصة يتم تطويرها لكل معاملة أو صناعة تختلف في طريقة اكتساب الإيراد والذي كان سبباً في تعقدها وغموضها.

(٧-٣) المحاسبة عن الإيراد في شركات الاتصالات من منظور الاصدارات المحاسبية والدراسات الأكاديمية.

فيما يلي تحليل إنتقادي لنموذج الخطوات الخمسة للمحاسبة عن الإيراد وفقا للممارسة الحالية (IAS 18) و(IFRS 15) والتخوفات التي أثارتها شركات الاتصالات على مستوي كل خطوة وما إذا كانت مبررة أم لا.

الخطوة الاولي: تحديد العقد (العقود) مع العميل في شركات الاتصالات:

يحدد العقد وفق (IFRS 15) بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر في صورة مكتوبة أو شفوية أو ضمنية وفقاً للممارسات التجارية المعتادة للشركة ويركز على ضرورة الالزام القانوني وأن ينتج عنه فوائد ومنافع اقتصادية لطرفي العقد. ويختلف المعيار الدولي الجديد جوهرياً عن الممارسة الحالية من خلال وضع شرط إمكانية تحصيل المقابل كنقطة بداية، وذلك لتحديد ما إذا كان العقد يفي بشروط المعيار للمحاسبة عنه في نطاقه، أن الشركة لن تدخل في عقد مع العميل عندما يكون هناك خطر ائتمان جوهري دون وجود حماية اقتصادية كافية. كما أن تقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالعقود يعد عاملاً حاسماً في تمكين المستثمرين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالإيرادات المفصح عنها. ويجب أن يعكس معيار التحصيل مخاطر الائتمان للعميل وليس أي مخاطر أخرى مثل مخاطر الأداء أو القياس. (Starczewski and Ingersoll, 2014)

ومن المتوقع أن تقوم شركات الاتصالات بتطبيق إرشادات الاعتراف بالإيراد على استخدام عدة عقود مترابطة لها أحكام وشروط مماثلة مع نفس العميل بدلا من استخدام عقد واحد لتسجيل عمليات بيع متعددة. في هذه الحالة ينبغي على الشركة جمع تلك العقود معاً والمحاسبة عنها كعقد واحد (مدخل المحفظة) من أجل فهم المضمون أو الجوهر الاقتصادي للمعاملة. ويشترط المعيار أن تكون العقود مع نفس العميل وليس مع عملاء مختلفين حتى وإن كان بين العقدين ارتباط من الناحية الاقتصادية (EY,2017; Bernoully & Wondabio,2019) ويمكن تطبيق المعيار على حزمة من العقود إذا كان من المتوقع

بشكل معقول أن المحاسبة عنها كمحفظة لا يختلف جوهرياً عن المحاسبة عنها بشكل منفصل.

وعلي الجانب الاخر أثارت صناعة الاتصالات، فيما يتعلق بخطوة تحديد العقد مع العميل، بعض المخاوف كان أهمها مدخل المحفظة وتعديلات العقد، ويشير التخوف الأول إلي ما إذا كان مدخل المحفظة سيؤدي في الواقع إلى مدخل أبسط وأكثر فعالية من حيث التكلفة، مقارنةً على أساس كل عقد على حده، ولم يتم تبرير هذا التخوف. ويرجع ذلك إلى أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية لديها بالفعل وظيفة تحديد وتجميع المحافظ المختلفة. ومع ذلك، إذا لم تكن أنظمة تكنولوجيا المعلومات في بعض شركات الاتصالات تمتلك هذه الوظائف، فستظل هناك حاجة إلى شراء أنظمة تكنولوجيا معلومات جديدة بغض النظر عما إذا كان مدخل المحفظة قد تم اتباعه أم لا. وذلك لأن الأدلة تشير إلى أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية لن تكون قادرة على تطبيق المتطلبات الجديدة لمعيار (IFRS 15) على أساس عقد بموجب عقد بسبب الحجم الكبير للعقود في صناعة الاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة أيضًا إلى أن الجهد المطلوب لإنشاء هذه المحافظ سيكون أقل من التعقيدات التي قد تحدث إذا تم تطبيق (IFRS 15) على أساس كل عقد على حده. ويرجع ذلك مرة أخرى إلى الحجم الكبير للمعاملات التي تحدث في صناعة الاتصالات (Mahmood, 2019).

ومن ناحية أخري كان هناك تخوف من عدم كفاية الإرشاد في (IFRS 15) حول "كيف" يجب تطوير المحافظ و"متى" يجب تطبيق مدخل المحفظة في إطار نموذج الإيرادات ذو الخطوات الخمسة. وكانت لهذه المخاوف ما يبررها حيث تم تقديم إرشادات غير كافية في (IFRS 15) في هذا الصدد. ولذلك، كان هناك اقتراح أن ينظر (IASB) في تقديم المزيد من الإرشادات بشأن كيفية تطوير وتطبيق المحافظ لضمان الاتساق والمقارنة بين القوائم المالية للشركات(Henry et al.,2019) .

بالنسبة لتعديلات العقود لا يمكن لأنظمة تكنولوجيا المعلومات إدارة المتطلبات الجديدة. ومن المسلم به أن الإرشاد الجديد، بشأن تعديلات العقود، مرحب به لأنه يقدم إطارًا عامًا يحسن الاتساق في المحاسبة لتعديل العقود بين جميع الصناعات، ومع ذلك، أفاد استطلاع

Deloitte لعام ٢٠١٤ أن ٨٠٪ من أنظمة تكنولوجيا المعلومات في شركات الاتصالات لن تكون لديها القدرات للتعامل مع إرشادات التعديل الواردة في (IFRS 15). لذلك، فإن أنظمة تكنولوجيا المعلومات إما تحتاج إلى استبدالها أو تعديلها وهو ما سيكون عملية مكلفة (Deloitte,2014). **ويري الباحث** أن صناعة الاتصالات صحيحة في تخوفها من أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية ستفتقر إلى الوظائف اللازمة لتطبيق إرشادات التعديل نظرًا للحجم الكبير من تعديلات العقد التي تحدث في صناعة الاتصالات.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء للعقد في صناعة الاتصالات:

لا يُسمح لشركات الاتصالات في ظل الممارسة الحالية في مصر، إلا بالاعتراف بالسلع والخدمات كمكون منفصل في المعاملات متعددة العناصر إذا كانت تلك السلع أو الخدمات توفر قيمة للعميل بمفردها، وإذا كانت القيمة العادلة لتلك السلع أو الخدمات يمكن قياسها بشكل يمكن الاعتماد عليه. والملاحظ أن معيار (IAS 18) قدم فقط إرشادات محدودة حول كيفية تقسيم المعاملات متعددة العناصر إلى مكونات منفصلة (KPMG,2016).

ويري KPMG (2016) إلى أن هذا النقص في الإرشاد أدى إلى تطبيق أحكام شخصية في الممارسة العملية عند تحديد الاعتراف بالحزم المجمعة وقياس المكونات. أدى ذلك عمليًا إلى عدم اعتراف شركات الاتصالات بالهواتف التي تم تجميعها مع خدمات الشبكة كعنصر منفصل، ولكن بدلاً من ذلك تم الاعتراف بالهاتف كمصروف تسويق. هذا النقص في الإرشاد أدى أيضًا إلى قيام بعض شركات الاتصالات في الواقع بإقرار الإيرادات على الهاتف فقط إذا تم تلقي المقابل عند بدء العقد. وإذا لم يتم استلامه، فلن يتم تسجيل أي إيرادات للهاتف.

ولذلك تعتبر خطوة تحديد تحديد التزامات الأداء في العقد (خطوة رقم ٢) في ظل (IFRS 15) خطوة حاسمة لأنها لا تؤثر فقط على متى يجب الاعتراف بالإيراد، ولكنها تؤثر أيضًا على مقدار الإيرادات التي يجب الاعتراف بها. وبالتالي، تعمل هذه الخطوة على تحديد وحدة الحساب لأغراض إثبات الإيرادات (KPMG,2014)

وأحد أسباب إدخال الخطوة رقم (٢) في (IFRS 15) هو مساعدة الشركات التي لديها معاملات متعددة العناصر لتحديد السلع والخدمات بشكل مناسب في العقد. ويتم تحقيق ذلك من خلال (IFRS 15) الذي يحدد بوضوح التزام الأداء بهدف التمييز بين الالتزامات بتقديم السلع والخدمات والالتزامات الأخرى (IASB,2014). وتبدأ عملية تحديد التزامات الأداء المنفصلة لشركات الاتصالات بتحديد الالتزامات المختلفة في العقد. ويتم ذلك من خلال تحديد الوعود بوضوح للسلع و / أو الخدمات التي يتعين على الشركات تقديمها للعملاء، وتكون الوعود إما كتابة أو ضمنية في الممارسات التجارية العرفية. وتتوافق تلك المعالجة مع الإرشادات الواردة في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية لعام ٢٠١٨ (IASB,2018). ولا يتضمن (IFRS 15) الوعود الواضحة كالتزامات، فيما يتعلق بالعقد فقط، بل يتضمن أيضًا أي وعود ضمنية بتقديم السلع والخدمات التي تنشأ بسبب توقع صالح تم إنشاؤه إما من خلال الممارسة السابقة أو السياسات المنشورة أو البيانات الحالية (Deloitte,2015).

وبمجرد أن تحدد الشركة الوعود المختلفة في العقد، يتطلب (IFRS 15) تقييم هذه الوعود لتحديد ما إذا كانت التزامات أداء منفصلة، حيث يؤثر ذلك على توقيت ومقدار الإيرادات المعترف بها. ومن أجل مساعدة الشركة في تحديد ما إذا كانت الوعود هي التزامات أداء منفصلة، يحدد (IFRS 15) التزام الأداء إما سلعة أو خدمة (مجموعة من السلع أو الخدمات) مميزة أو سلسلة من السلع أو الخدمات المتميزة التي هي إلى حد كبير متشابهة ولها نفس نمط النقل إلى العميل (IASB,2014)

وعلى الرغم من أن مصطلح "متميزة" مفهوم جيدًا بشكل عام، ويتم تعريفه بشكل عام على أنه قابل للفصل بوضوح، يشير IASB (2014) إلى أن العديد من المستجيبين في خطابات التعليق طلبوا من المجلس تقديم إرشادات إضافية حول تحديد متى تكون السلع والخدمات مميزة. ونتيجة لذلك، أضاف المعيارين التاليين للمساعدة في هذا التمييز. يشير **الأول** إلى أنه "يمكن للعميل الاستفادة من السلعة أو الخدمة إما بمفرده أو جنبًا إلى جنب مع الموارد الأخرى المتاحة للعميل" (يمكن أن يكون مميزًا)، يتطلب **الثاني** أن "يتم تحديد وعد الشركة بنقل السلعة أو الخدمة إلى العميل بشكل منفصل عن الوعود الأخرى في

العقد" (مميزة في سياق العقد) ويجب استيفاء كلا المعيارين لتحديد الوعود على أنها مميزة وبالتالي التزام أداء منفصل(Haggenmüller,2019) .

ويمكن تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على الحزمة المقدمة من قبل شركات الاتصالات، حيث تتكون الحزم المجمعة من جهاز هاتف مع خدمات الشبكة، مثل دقائق البيانات والرسائل. بالنسبة للهاتف يمكن للعميل الاستفادة منه بمفرده لأن الهاتف يمكن بيعه بأكثر من قيمة الخردة، علاوة على ذلك، يري KPMG (2016) أنه يمكن للعميل أيضًا الحصول على مزايا من الهاتف، حيث يمكن استخدام الهاتف مع خدمات الشبكة المتوفرة بسهولة من الشركة، أو أي مقدم خدمة آخر. وعلى الرغم من ذلك، تبيع شركات الاتصالات الهواتف بشكل منفصل. لذلك، يمكن الاستنتاج أن الهاتف قادر على التميز، بينما خدمة الشبكة، نظرًا لأن البيانات والدقائق والنصوص تُباع عادةً بشكل منفصل في حزم مدفوعة مسبقًا، يمكن استنتاج أن هذه الخدمات بمفردها قادرة على أن تكون متميزة.

ومن ناحية أخري، لا تعد كلا من خدمات الهاتف والشبكة مدخلات تستخدم في إنتاج ناتج مشترك، ولا يقوم الهاتف بتعديل خدمة الشبكة أو تخصيصها بشكل ملحوظ، وكذلك لا تقوم خدمة الشبكة بتعديل الهاتف أو تخصيصه بشكل ملحوظ. ويشير De los Santos Valle (2020) إلى أن الهواتف المضمنة في الحزم لا يتم حظرها بواسطة شريحة SIM في صناعة الاتصالات، وهذا يعني أنه يمكن للعميل استخدام أي شريحة SIM متاحة لمزودي الشبكة بسهولة مع الهاتف الذي تم شراؤه في سياق الحزمة والاتصال بخدماتهم. وبالتالي، لا يعتمد استخدام الهاتف على توفير خدمة الشبكة من شركة الاتصالات المحدد الذي تم إدخال الحزمة فيه. لذلك، يمكن الاستنتاج أن كلا من الهاتف وخدمة الشبكة متميزة في سياق العقد. وبالتالي يستوفي الهاتف وخدمة الشبكة كلا المعيارين السابقين، ولذا يعتبر الهاتف وخدمة الشبكة متميزين ويمكن تحديدهما كالتزامات أداء منفصلة.

وتعد صناعة الاتصالات من أكثر الصناعات تأثراً بإدخال تعريف للوعود في العقود. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى نموذج أعمالها، والذي يتكون من مجموعة واسعة من الحزم، والتي تشمل الوعود بنقل المعدات "المجانية" أو المدعومة بشكل كبير (مثل الهواتف

والمودم) وخدمات الشبكة (خدمات البيانات ووقت التحدث) (Streaser et al.,2014) لذلك، كان التخوف الرئيسي، الذي أثارته صناعة الاتصالات، هو إدراج هذا الهاتف المجاني، الذي يشكل جزءًا من الحزم المجمعة، كالتزام أداء منفصل يجب تخصيص الإيرادات له. ويعزى ذلك إلى ممارسة التعامل مع الهاتف كمصروف تسويقي حيث كانت الصناعة ترى أن الهاتف المتضمن في الحزم المجمعة لا يشكل جزءًا من نموذج أعمالها ولا هو السلعة أو الخدمة الرئيسية التي تعاقد عليها العميل. لذلك، كانت هذه الهواتف في الواقع تكلفة مطلوبة لاكتساب العميل، وبالتالي، لا ينبغي أن تخصص لها أي إيرادات (IASB,2014)

وبالتالي كان تخوف صناعة الاتصالات يرجع إلى أن الهواتف المدرجة في الحزم المجمعة لا ينبغي الاعتراف بها كالتزام أداء منفصل، لأن الصناعة كان يحق لها فقط تلقي إيرادات للهاتف بمجرد توفير خدمة الشبكة. ويرجع ذلك إلى أن استخدام الهاتف يعتمد على توفير خدمة الشبكة، وحتى ذلك الحين، لن يتم نقل المخاطر والمكافآت. لذلك، إذا تم التعامل مع الهاتف كالتزام أداء منفصل، فسيتم الاعتراف بمبلغ جوهري من الإيرادات عند بدء العقد، على الرغم من أن الشركة لن يكون لها الحق في مثل هذا الإيراد حيث سيظل مطلوبًا منها القيام به من حيث العقد(de Oliveira et al.,2020) .

ويري الباحث أن هذا التخوف غير مبرر لأن مبيعات الهواتف تشكل جزءًا من نموذج الأعمال في صناعة الاتصالات، نظرًا لأن هذه الصناعة الاتصالات تمارس عمليا بيع الهواتف بشكل منفصل عن الحزم، بالإضافة إلي أنه يجب تقييم جميع السلع والخدمات التي يتم التعهد بها والاتفاق عليها فيما يتعلق بالعقد، بغض النظر عما إذا كانت السلع والخدمات الرئيسية التي يتعاقد عليها العميل، لتحديد ما إذا كانت متميزة أم لا، بالتالي فإن مبيعات الهواتف تشكل جزءا من نموذج الاعمال في صناعة الاتصالات ولذلك يجب الاعتراف بها كالتزام أداء منفصل.

علاوة على ذلك، عندما تبرم شركات الاتصالات عقدًا مع العميل، يتم إنشاء التزامات قابلة للتنفيذ، تتمثل في التزامها بتوفير خدمات الشبكة للعميل بالإضافة إلى التزامها بتزويد العميل بهاتف يمكن استخدامه مع خدمة الشبكة. لذلك، يجب اعتبار الهواتف بمثابة

وعود في العقد ويجب تقييمها في ظل (IFRS 15) كالتزام أداء منفصل، بغض النظر عن نموذج عمل الشركة أو نية العميل في إبرام العقد(Church,2016) .

واتفاقا مع IASB، يُفترض أنه سيكون من الصعب والموضوعي لصناعة الاتصالات تحديد الأسباب الرئيسية وراء دخول العميل في عقد محدد. يمكن أن نرجع الأسباب للهاتف أو لخدمة الشبكة أو كليهما. ويمكن أن يختلف هذا التقييم بشكل كبير اعتمادًا على ما إذا كان التقييم قد اكتمل من منظور العميل أو من نموذج أعمال الشركة. لذلك، سيكون من الأكثر حكمة أن يتم الاعتراف بجميع السلع والخدمات المتميزة التي يتم التعهد بها كجزء من العقد كالتزامات أداء منفصلة لأنها سلع وخدمات يتعاقد عليها العميل والشركة بشكل قانوني والتي يدفع العميل مقابلها (IASB,2014) **ويري الباحث** بناء على ما سبق أن التخوف من الاعتراف بالهاتف كالتزام أداء منفصل ليس له ما يبرره، لأن المبادئ ذات الصلة بمعيار (IFRS 15) كافية لتحديد خدمات الهاتف والشبكة على أنها التزامات أداء منفصلة.

ومن ناحية أخر، فإن التخوف من أنه إذا تم التعامل مع الهواتف كالتزام أداء منفصل، سيتم الاعتراف بمبلغ جوهري من الإيرادات عند بدء العقد، على الرغم من أن شركات الاتصالات لم تقم بالأداء بعد (لم يتم تحويل المخاطر والمكافآت بعد) يعتبر غير مبرر، لأن السيطرة في الهاتف واستخدامه يتم نقلهما عند بدء العقد، وبالتالي يجب أن تكون هذه هي النقطة التي يجب أن يتم فيها الاعتراف بالإيرادات. ويلاحظ أنه إذا لم يتم الاعتراف بإيرادات الهاتف، فسوف يتم تحريف الإيرادات من الهواتف عند بدء العقد ويؤثر ذلك لاحقًا على الأرباح قبل احتساب الفائدة والضريبة عند بدء العقد حيث سيتم الاعتراف بالخسارة في العقد المربح. بالإضافة إلى تخفيض قيمة الأصول في القوائم المالية لأنه لن يتم جمع أي أصول تعاقدية. وذلك لأن شركة الاتصالات سيكون لها الحق في الدفع بعد نقل السيطرة على الهاتف إلى العميل (KPMG,2016).

ويمكن ملاحظة أنه إذا استمرت شركة الاتصالات بمبادئ الاعتراف المحاسبي المعتمدة في الممارسة السابقة، فلن يتم التعرف على الهاتف كعنصر منفصل بل كمصروفات تسويق وسيتم شطب التكلفة إلى الربح أو الخسارة كتكلفة اكتساب العميل

(Dalkilic,2014). مما يؤدي إلى خسائر في قائمة الدخل عند بدء العقد، على الرغم من أن العقد مربح على مدار فترته. بينما سيكون للمبادئ المدرجة في (IFRS 15) تأثير كبير على الإيرادات في القوائم المالية. ويرجع ذلك إلى أن معيار (IFRS 15) يتطلب الاعتراف بالهاتف وحزمة الشبكة كالتزامين منفصلين للأداء يجب تخصيص الإيرادات بناءً على سعر البيع النسبي المستقل، لأنهما متميزين (Deloitte,2015) .

ويري الباحث أنه وفقا لمعيار (IFRS 15) سيتم تخصيص الإيرادات من الهاتف عند بدء العقد مما يؤدي إلي زيادة في الإيرادات، بالإضافة إلى أنه سيؤدي إلى إمكانية انخفاض في إيرادات الخدمة على مدار مدة العقد. ونخلص من ذلك إلى أنه وفق (IFRS 15) لن يكون هناك تأثير على إجمالي مبلغ الإيرادات المعترف به خلال العقد على الرغم من أنها ستؤثر على توقيت ونوع الإيرادات المعترف بها.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة في صناعة الاتصالات:

في ظل (IAS 18)، يتم **قياس الإيرادات في شركات الاتصالات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، ناقصًا أي خصومات أو حوافز** (PWC,2014). وعندما يتألف المقابل من عناصر متغيرة مثل الخصومات أو الحوافز، يسمح فقط بالاعتراف بهذه المتغيرات إذا كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى الشركة وإذا كان يمكن قياس المقابل المتغير بشكل يمكن الاعتماد عليه (IASB,2013). لذلك، وبسبب هذه المتطلبات، اختلفت العديد من شركات الاتصالات في الممارسة العملية في كيفية معالجة الخصومات المجمعة، والحد الأدنى من الالتزامات التعاقدية وأرصدة الفواتير، أن إدراجها في مبلغ الإيرادات المعترف به كان يعتمد على كيفية تمكن الشركات من إجراء تقديرات موثوقة (EY,2015).

وقدم (IAS 18) إرشادات محدودة بشأن المعالجة المحاسبية لمعاملات الإيرادات التي تتضمن عنصر التمويل. وكان **الإرشاد الوحيد هو أنه إذا تم تأجيل المقابل المستلم، وأعتبر الترتيب بمثابة معاملة مالية بشكل فعال، فيجب خصم هذا المبلغ إلى القيمة الحالية** (KPMG,2016). ومع ذلك، كان هذا المعيار صامتًا بشأن ما إذا كان يجب تعديل المقابل المستلم مسبقًا للقيمة الزمنية للنقود (KPMG,2016). لذلك، بسبب

الإرشادات المحدودة الواردة فيه، تجاهلت الممارسة السابقة في معظم **الحالات آثار القيمة الزمنية للنقود في معاملات الإيرادات.** وبالتالي، لم يتم الاعتراف بأي تمويل على معاملات مثل **خطط الدفع بالتقسيط للأجهزة أو بيع الهواتف المدعومة،** حيث يتم استرداد التكلفة على مدار مدة العقد (Du & Whittington,2017; Tysiac,2014)

وتعتبر خطوة تحديد سعر المعاملة (خطوة رقم (٣) خطوة حاسمة بالنسبة لإثبات الإيراد، لأنها تمثل المقابل الذي سيتم تخصيصه لالتزامات الأداء المختلفة والمبلغ الذي سيتم الاعتراف به في النهاية كإيراد في القوائم المالية (Pagach,2013)، حيث يتم تحديد سعر المعاملة في الخطوة رقم (٣) كمبلغ يحق للشركة مقابل السلع والخدمات المتفق عليها في العقد. ويستثنى من ذلك المبالغ المحصلة نيابة عن طرف ثالث، وتأثير مخاطر ائتمان العملاء، علاوة على ذلك، يستبعد سعر المعاملة المحدد في (IFRS 15) إمكانية وآثار عمليات الإلغاء والتعديلات وتجديد العقود (IASB,2014). لذلك، يتم استبعاد أي عقوبات إنهاء مثل عقوبات إلغاء العقد من سعر المعاملة (KPMG,2016). ومن ثم، فإن هذه الخطوة تحتوي على مبادئ أساسية لتحديد ما يجب أن يكون عليه سعر المعاملة في شركات الاتصالات.

ويُسمح (IFRS 15) للشركات بالتعرف على المقابل المتغير المدرج في سعر المعاملة، حيث يحدد هيكل القياس الذي يجب الوفاء به عند بداية العقد، يتطلب هيكل القياس أولاً تحديد الشركات للمقابل المتغير في سعر المعاملة ثم يُطلب من الشركات تقدير مبلغ المقابل المتغير وتطبيق القيود على التقدير (IASB,2014) ويتم تقييم هذه التقديرات وتحديثها سنويًا.

ويقدم (IFRS 15) إرشادات في شكل أمثلة لتوضيح متى يمكن أن تشتمل أسعار المعاملة على مقابل متغير. على سبيل المثال، ينص المعيار على أن أسعار المعاملات التي تشمل الخصومات، والحسومات، والمبالغ المستردة، والائتمانات، وامتيازات الأسعار، والحوافز، والمكافآت، والعقوبات، أو أي بنود أخرى ذات خصائص قابلة للمقارنة، هي بعض الأمثلة على العقود التي تتضمن مقابلًا متغيرًا. أنه عندما تعتمد أسعار المعاملات على حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي، فإن المقابل المتغير سيكون موجودًا. ويتطلب المعيار

من الشركات أن تأخذ في الاعتبار كل من الشروط الضمنية للعقد وكذلك الشروط الصريحة التي قد تنشأ عن ممارسات الأعمال العرفية والسياسات المنشورة والبيانات المحددة التي أدلى بها الشركة عند تحديد المقابل المتغير (IASB,2014).

وبناءً على هذا الارشاد، فإن أكثر أنواع المقابل المتغير شيوعًا في صناعة الاتصالات هي العقود التي تحتوي على مدفوعات طارئة مثل تعويضات المكالمة بالإضافة إلى الخصومات المقدمة على الحزم المجمعة(KPMG,2016) ، بعد أن تحدد شركات الاتصالات المقابل المتغير في سعر المعاملة، يحدد معيار (IFRS 15) طريقتين يمكن للشركات من خلالهما تقدير المقابل المتغير. **الطريقة الاولي هي "القيمة المتوقعة"** حيث يتم تقدير المقابل المتغير من خلالها عن طريق مجموع الكميات المرجحة الاحتمالية لمجموعة متنوعة من نتائج المقابل المحتملة، وهذه الطريقة ستكون الأنسب للشركات التي لديها حجم كبير من العقود ذات الخصائص المماثلة. بينما **الطريقة الثانية هي "المبلغ المرجح"** ويمكن من خلالها تقدير المقابل المتغير بتحديد المبلغ الوحيد المحتمل في نطاق المبالغ المحتملة. وستكون هذه الطريقة هي الأنسب في الحالات التي يكون فيها للشركات خياران فقط. (IASB,2014).

وبمجرد تقدير المقابل المتغير، تحتاج الشركات إلى تقييم أي جزء من التقدير سيتم الاعتراف به كإيراد. ويعتمد هذا التقييم على مدى احتمالية حدوث تغير كبير في مبلغ الإيرادات المتراكمة المعترف بها عندما يتم حل عدم التاكد المرتبط بالمقابل المتغير. ويعتمد هذا التقييم على الإيرادات التراكمية التي تشمل كلا من الإيرادات المتغيرة والثابتة وليس فقط المقابل المتغير. وعند إجراء تقييم "محتمل للغاية"، يجب النظر في احتمال وحجم تغير الإيراد حيث يُنظر إلى هذه الممارسة على أنها عملية تقيد، أو تحدد، مقدار المقابل المتغير الذي يمكن التعرف عليه. وتم تضمين هذا القيد في (IFRS 15) لان بعض المعاملات قد تتضمن مقابل متغير يحمل درجة أكبر من عدم التأكد. ومن خلال تضمين هذا المبلغ المتغير في سعر المعاملة، لن تمثل الشركات بأمانة المبلغ الذي يحق لها الحصول عليه من المعاملة (IASB,2014). يوضح الشكل التالي كيفية تقدير المقابل المتغير بالإشارة إلى صناعة الاتصالات.

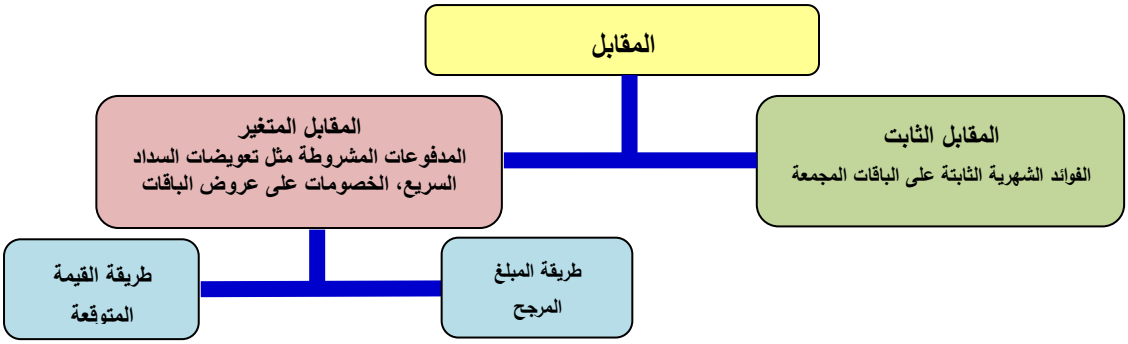

[شكل رقم (٢) تقدير المقابل المتغير في صناعة الاتصالات]

(Source: Mahmood, 2019)

يتطلب (IFRS 15) من الشركات تعديل سعر المعاملة للقيمة الزمنية للنقود إذا تم تلقي المقابل بشكل كبير قبل أو بعد الوفاء بالتزام أداء (PwC,2015). والسبب وراء إلغاء المعيار للمكون المالي الهام من سعر المعاملة هو التأكد من أن المبلغ المسجل كإيراد يمثل سعر البيع النقدي الذي كان سيتم تسجيله إذا كان نقل السلع والخدمات والنقد المرتبط بتلك السلع والخدمات قد حدث في وقت واحد (IASB,2014).

ويتضمن (IFRS 15) سيناريوهات محددة عندما يكون هناك عنصر تمويل جوهري موجودً في العقد، بل يتطلب من شركات الاتصالات النظر في الحقائق والظروف الملائمة بالعقد، بما في ذلك كل من الفرق بين المقابل المتفق عليه وسعر البيع النقدي للسلع أو الخدمات الموعودة في العقد، التأثير المشترك للمدة الزمنية المتوقعة بين قيام الشركة بتحويل السلع أو الخدمات الموعودة إلى العميل وحين يدفع العميل مقابل تلك السلع أو الخدمات، معدلات الفائدة السائدة في السوق ذات الصلة (De Oliveira et al.,2020).

وأعربت شركات الاتصالات عن تخوفها من أنه يلزم ممارسة درجة عالية من الحكم الشخصي لإثبات وقياس المقابل المتغير. إلا أن (IFRS 15) يقدم إرشادات وأمثلة متنوعة للمستخدمين لتحديد سعر المعاملة عند وجود مقابل متغير، وكذلك هيكل قياس المبلغ الذي يمكن تسجيله كمقابل متغير. حيث تضمن المعيار عرض ترتيبات الحزم التي تحتوي على

التمويل وفقًا لمضمون المعاملة عن طريق فصل إيرادات التمويل عن إيرادات الهاتف، وتؤدي هذه المعالجة إلى عدم المبالغة في إيرادات الهاتف وعدم تقليل ايراد التمويل، وبالتالي ضمان العرض العادل في القوائم المالية(De los Santos Valle,2020) .

ويتبع ذلك تقليل عدم التأكد في القياس لأن الإدارة ستحتاج إلى تقديم الأساليب والمدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد تقدير المقابل المتغير. وهذا من شأنه أن يوفر للمستخدمين معلومات كافية للتوصل إلى استنتاجات سليمة بشأن تحديد المقابل المتغير المتضمن في سعر المعاملة لصنع القرار. وبالتالي فإن (IFRS 15) يوفر إرشادات كافية لتحديد المقابل المتغير(Mahmood, 2019) .

واتفقت دراستا Deloitte (2015) و KPMG (2016) على أن الإرشاد الجديد في ظل (IFRS 15) سيكون أقل تقييدًا بالمقارنةً مع (IAS 18). لأنه، في ظل (IAS 18) لا يتم الاعتراف بالإيراد إلا إذا كان بإمكان الإدارة إجراء تقدير يعتمد عليه للمقابل، لذلك فإن أي شك سوف يستبعد تسجيلة من الإيرادات. ولكن في ظل (IFRS 15) لا يستبعده من الإيرادات، ولكن بدلاً من ذلك يضع حدًا أقصى لمبلغ الإيرادات الذي يمكن إثباته إذا كان هناك أي شك، مما سيوفر معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين حيث سيكون بإمكانهم اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن الإيرادات.

وعلى الجانب الاخر أثارت صناعة الاتصالات **تخوفين** بشأن مبدأ التمويل الجوهري. يتعلق **الأول** بالحكم الشخصي المطلوب لتحديد متى كان التمويل جوهريا. وبالرغم من أن الأمر سيحتاج بالفعل إلى حكم شخصي عند تحديد ما إذا كان التمويل جوهريا، إلا أن (IFRS 15) يحتوي على متطلبات إفصاح صارمة كافية من حيث الكم والنوع لمواجهة أي شكوك قد تنشأ عن هذه الأحكام، وهذا من شأنه أن يحافظ على التمثيل العادل للمعلومات وبالتالي تحسين جودة قرارات المستثمرين(Henry et al.,2019) .

ويتعلق **الثاني** بتعقيد وتحدي استخدام سعر خصم يعكس معاملة تمويل منفصلة بين الشركة وعميلها عند بدء العقد. ويمكن الرد هنا بأن شركات الاتصالات تقوم بإدارة عملية الائتمان لكل عميل قبل الدخول في عقود معه للتحقق من الائتمان للعميل وتصنيفه الائتماني وتخصيص حد الائتمان لذلك، لا يجب أن تكافح شركات الاتصالات لتحديد سعر

الخصم الذي يأخذ في الاعتبار الخصائص الائتمانية للعميل، حيث يمكنها استرداد هذه المعلومات من عملية إدارة الائتمان الخاصة بهم (Sethumadhavan,2018). لهذا السبب، يُفترض عدم وجود صعوبة لشركات الاتصالات في تحديد مخاطر الائتمان لكل عميل من أجل التوصل إلى معدل خصم مناسب حيث تتاح المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان بسهولة بالرغم من الحجم الكبير لمحافظ العملاء التي تمتلكها شركات الاتصالات.

ويتفق الباحث مع البعض (Mahmood, 2019; De los Santos Valle,2020) في أن معدل الخصم المقترح في (IFRS 15) لخصم المقابل الذي يحتوي على التمويل الجوهري مناسب لسببين. **أولا**، أنه عندما تدخل شركات الاتصالات في ترتيب حزم لمدة ٢٤ شهرًا مع أحد العملاء، فإن الشركة من حيث الجوهر توفر التمويل، حيث يتم توفير الهاتف مقدمًا ويتم تلقي مقابل الهاتف فقط خلال مدة العقد. لذلك، يوافق الباحث على استخدام معدل خصم يعكس معاملة تمويل منفصلة بين الشركة والعميل. **ثانيًا**، لا يعتقد أنه سيكون من الصعب على شركات الاتصالات الحصول على معدل خصم يأخذ في الاعتبار الخصائص الائتمانية للعميل لأن هذه البيانات متاحة بسهولة من عملية مخاطر الائتمان التي تتم على العملاء الأفراد قبل إبرام العقد، وبالتالي يدعم الباحث استخدام معدل الخصم الذي يتضمن مخاطر ائتمان العميل حيث إن ذلك سيعكس احتمالية التخلف عن السداد من قبل العميل المحدد، وبالتالي سيكون أكثر ملاءمة من السعر الخالي من المخاطر. ويؤدي ذلك إلى أن توفر القوائم المالية معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين، وبالتالي، فإن الإرشادات المقدمة من خلال (IFRS 15) بشأن معدل الخصم الذي سيتم استخدامه لخصم المعاملات مناسبة وكافية.

الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء في صناعة الاتصالات:

يوجد قصور في المعالجة الحالية في ظل (IAS 18) لتخصيص سعر المعاملة في ظل المعاملات المتعددة للعقود، لعدم وجود إرشادات حول كيفية تخصيص سعر المعاملة عندما تتكون المعاملة من عناصر متعددة (Nagdev,2019). لذلك تحولت العديد من الشركات إلى "الطريقة المتبقية" أو مبدأ "الحد الأقصى المحتمل" الموجود لتخصيص سعر المعاملة للمكونات المختلفة في الحزم (EY,2015).

ولا تعترف شركات الاتصالات في ظل الطريقة المتبقية إلا بالإيرادات على الأجهزة التي تم تجميعها مع خدمات الشبكة، إذا كانت الإيرادات مستحقة عليها تعاقديًا (EY,2015). نظرًا لأن الهواتف في الحزم المجمعة تم التعامل معها على أنها مصروفات تسويق ولم تشكل جزءًا من نموذج الأعمال في شركات الاتصالات، وبالتالي لم يتم استلام أي إيرادات تعاقديًا من الهاتف. لذلك، لم يتم الاعتراف بالإيرادات للهاتف في الحزمة وفقا لهذه الطريقة.

بينما تعتمد طريقة الحد الأقصى الاحتمالي في GAAP على مبدأ يقصر مقدار الإيرادات المخصصة للهاتف المرفق مع خدمة الشبكة على المبلغ الذي لم يكن مشروطًا بتوفير خدمات الشبكة (IASB,2014). لذلك، لم يتم الاعتراف بأي دخل على الهاتف. ويرجع ذلك إلى أن صناعة الاتصالات كانت ترى أن إيرادات الهاتف ستعتمد على الجهة التي تقدم خدمة شبكة في المستقبل، ويستند ذلك إلى أنه إذا تم إنهاء خدمة الشبكة مبكرًا، فلن يحق لشركة الاتصالات الحصول على الإيرادات من الهاتف. ويخلص الباحث أنه في ظل (IAS 18) لا يتم يتم الاعتراف بأي مبلغ من الإيرادات على الهاتف في حزمة بغض النظر عن الطريقة المتبعة في التخصيص سواء كانت مبدأ الحد الأقصى المحتمل أو الطريقة المتبقية(Bernoully & Wondabio,2019) .

وتعتبر خطوة تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء (خطوة رقم (٤)) وفقا (IFRS 15) خطوة حاسمة لقياس الإيرادات لأنها توفر إرشادات تفصيلية حول كيفية قيام الشركات بتخصيص سعر المعاملة للعقود التي تحتوي على التزامات أداء متعددة يتم الوفاء بها بشكل مختلف. حيث بعد تحديد شركات الاتصالات لالتزامات الأداء المختلفة في العقد وتحديد سعر المعاملة، يقوم (IFRS 15) بتخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء المختلفة بناءً على سعر البيع النسبي المستقل المحدد عند بدء العقد. ويمثل هذا السعر مقدار المقابل الذي تتوقعه المنشأة في مقابل تحويل تلك السلع والخدمات الموعودة إلى العميل. ويرى IASB أن اختيار سعر البيع النسبي المستقل كأساس للتخصيص يرجع إلى أنه يمثل أفضل هوامش كل سلعة أو خدمة مميزة في العقد (IASB,2014).

ويحدد (IFRS 15) سعر البيع المستقل بأنه السعر الذي يمكن ملاحظته وهو السعر الذي عادة ما تبيعه الشركات للسلع (الهاتف) والخدمات (خدمات الشبكة لعملائها) بشكل منفصل في معاملة عادية، وفي حالة عدم توفر الأسعار التي يمكن ملاحظتها، يتطلب (IFRS 15) من شركات الاتصالات تقدير سعر البيع المستقل باستخدام المعلومات المتاحة وينبغي أن تتضمن هذه التقديرات الاستخدام الأقصى للمدخلات التي يمكن ملاحظتها (IASB,2014).

ويقدم (IFRS 15) ثلاثة مداخل يمكن أن تساعد شركات الاتصالات في تقدير سعر البيع المستقل، وهي مدخل تقييم السوق المعدل، مدخل التكلفة المتوقعة بالإضافة إلى الهامش، المدخل المتبقي (IASB,2014). يتم استخدام المدخلين الأوليين بشكل شائع عند توفر المعلومات وهي مماثلة للمداخل المستخدمة لتحديد القيمة العادلة (Wagenhofer,2014)، بينما يعتمد المدخل المتبقي على أخذ سعر المعاملة وطرح مجموع سعر البيع المستقل القابل للرصد للسلع والخدمات الأخرى الموعودة في العقد (KPMG,2016) وهذا المدخل محدود ولا يمكن استخدامه إلا في الحالات التي يكون فيها سعر البيع المستقل متغيرًا للغاية أو غير مؤكد (IASB,2014). يوضح الشكل التالي مداخل تحديد سعر البيع المستقل لكل التزامات الأداء المحددة في العقد:

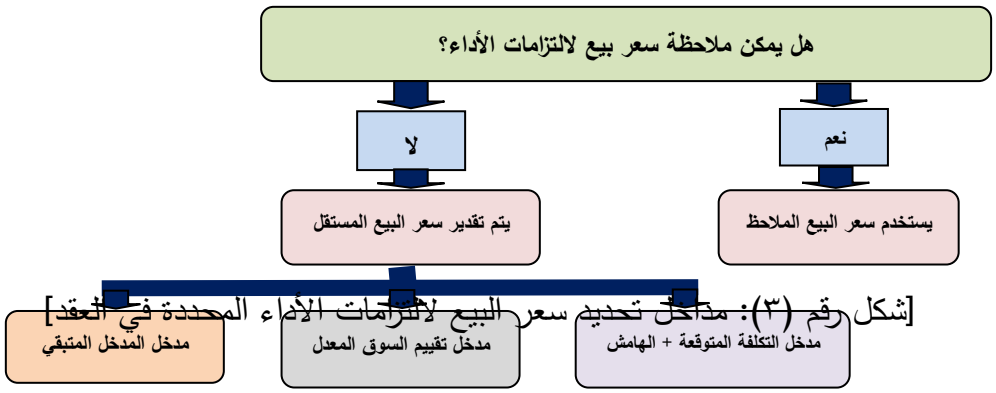

[شكل رقم (٣): مداخل تحديد سعر البيع لالتزامات الأداء المحددة في العقد]

(Source: Mahmood, 2019)

وأثارت صناعة الاتصالات **ثلاثة مخاوف** بشأن مبدأ تخصيص سعر المعاملة لمختلف التزامات الأداء، يتعلق **الأول** بالطريقة النسبية المستقلة القائمة على مفهوم الاستحقاق وليس

الأساس النقدي، والذي اعتبر أنه يخلق صعوبة في حساب التدفق النقدي للأداء. وقد توصلت دراسة Biswas et al (2015) إلى أن هذا التخوف ليس له ما يبرره لأن التخصيص المستند إلى مفهوم الاستحقاق سيوفر مقاييس أداء أعلى بكثير لصنع القرار، لأنه يوفر معلومات مالية حالية ومستقبلية حول الباقات، وكذلك سيؤدي إلى تفعيل قابلية القوائم المالية للمقارنة حيث سيتمكن المستثمرون من مقارنة الإيرادات مع الصناعات الأخرى حيث سيتم تحديد الإيرادات بإستخدام نفس الأساس. ويخلص من ذلك، أن مقاييس الأداء التي تستند إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق ستوفر معلومات ملاءمة وذات قيمة أكثر تنبؤية مقارنة بمقاييس الأداء التي تستند إلى المحاسبة وفقا للأساس النقدي، كما سيظل المستخدمين قادرين على الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كان لدى شركات الاتصالات النقدية الكافية لدفع الديون وتغطية احتياجات رأس المال العامل من قائمة التدفقات النقدية(singh,2015) .

ويتعلق **الثاني** بطريقة التخصيص التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاتساق في قياس الإيرادات للسلع والخدمات المماثلة. وخلصت دراسة Pagach (2013) أن تخصيص المعاملة على أساس سعر البيع النسبي المستقل لم يكن المتغير الوحيد الذي أثر على مقدار الإيرادات المعترف بها على التزامات الأداء. لان طريقة التخصيص التي حددت بها شركات الاتصالات هوامش سعر البيع، عند حساب سعر المعاملة، ستكون متغيرا أخر يؤثر بشكل كبير على مبلغ الإيرادات المعترف بها. ولذلك فإن التخصيص على أساس سعر البيع المستقل لن يكون السبب الوحيد لعدم التناسق في مقدار الإيرادات التي يتم الاعتراف بها لسلع وخدمات مماثلة في الباقات المجمعة.

وكان التخوف الأخير، الذي أثير، هو عدم قدرة أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية في شركات الاتصالات على إدارة المتطلبات الجديدة لمعيار المحاسبة عن الإيراد (IFRS 15) من خلال مراقبة وتحديث سعر البيع المستقل وكذلك عدم قدرتها على تخصيص سعر المعاملة بناءً على سعر البيع النسبي المستقل، نظرًا لأن أسعار البيع تتغير باستمرار بسبب السوق التنافسية لصناعة الاتصالات وإدخال التقنيات الجديدة بشكل متكرر. وقد خلص البعض (Youell,2016;Segal & Naik,2019) إلى أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات

لديها القدرة على تحديد ورصد وتحديث أسعار البيع المستقلة، ويمكن تبرير ذلك بأن صناعة الاتصالات تحافظ على قواعد البيانات التي تحتوي على أسعار بيع محددة سلفًا لجميع السلع والخدمات التي تبيعها الشركة وتحافظ عليها وتقوم بتحديثها بانتظام، إلا أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية في شركات الاتصالات ليست قادرة على تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المختلفة. ويمكن معالجة ذلك من خلال تحمل شركات الاتصالات لاستثمارات كبيرة نظير تحديث أو تعديل أو استبدال أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتي ستعود عليها بمنافع مستمرة لشركات الاتصالات وكذلك مستخدمي القوائم المالية والتي تتمثل في تحقق كفاءة أسواق المال والتخصيص الأمثل للموارد وتحقيق القابلية للمقارنة بين شركات الاتصالات والقطاعات الأخرى، مما يؤدي إلي جودة قرارات الاستثمار، وبالتالي فإن مزايا الاعتماد على (IFRS 15) ستفوق تكلفة أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة والتي ستتحملها شركات الاتصالات لمرة واحدة فقط.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن طريقة التخصيص التي تستند إلى سعر البيع النسبي المستقل ستعزز عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستخدمين حيث ستتحسن ملاءمة وقابلية المعلومات في القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي، يعتبر الإرشادات الواردة في (IFRS 15) مناسبًا لصناعة الاتصالات.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء في شركات الاتصالات:

ينص المعيار الجديد على أنه يجب على شركات الاتصالات الاعتراف بالإيراد عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء عن طريق نقل السلعة أو الخدمة المتفق عليها للعميل، ويتم الاعتراف بالإيراد بقيمة المبلغ المخصص من سعر الصفقة على التزام الأداء في الخطوة السابقة. ويعد **معيار نقل السيطرة** هو المعيار المستخدم لتحديد متى ينبغي الاعتراف بالإيراد، حيث يحصل العميل على السيطرة على السلعة أو الخدمة عندما يكون لديه القدرة على الإستخدام المباشر أو توجيه الإستخدام أو منع الاخرين من الإستخدام والحصول على كافة المنافع المتوقعة مستقبلاً من السلعة(Mattei & Paoloni,2019) .

وينص (IFRS 15) علي أنه يجب على الشركات في بداية العقد تحديد ما إذا كان سيتم الوفاء بالتزام الأداء في نقطة زمنية معينة أم سيتم الوفاء بالتزام الأداء على مدار فترة

زمنية معينة،حيث يقوم العميل في شركات الاتصالات بالنسبة لخدمات الشبكة بالحصول على المنافع الأقتصادية التى تقدمها الشركة في نفس توقيت إستهلاكها (أو بشكل متزامن)، وبالتالي تقوم شركات الاتصالات بالوفاء بالتزامات الاداء من خلال نقل السيطرة على خدمات الشبكة على مدار فترة زمنية معينة، وتقوم بقياس مدي التقدم في استكمال الوفاء بالتزامات الأداء من خلال طريقة المخرجات والتى تقوم بالاعتراف بالإيراد إعتمادا على القياسات المباشرة للقيمة المستلمة من جانب العميل من خلال حساب نسبة الخدمات التى تم نقلها حتى تاريخه إلى إجمالى الخدمات المتفق عليها بموجب العقد أو طريقة المدخلات والتى تقوم بالاعتراف بالإيراد على أساس جهود الشركة من خلال حساب نسبة جهود الشركة أو المدخلات المستخدمة الفعلية للوفاء بالتزام الأداء إلى إجمالي الجهود أو المدخلات المتوقعة للوفاء بالتزام الأداء(Jaarat & Khraisat,2018).

وعلي الجانب الاخر تقوم شركات الاتصالات بالوفاء بالتزام الأداء عند النقطة الزمنية التى يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل (الهاتف) المتفق عليه نتيجة نقل السلعة (الهاتف). ويتم نقل السيطرة في حالة التزام العميل بالدفع، نقل الحيازة المادية والقانونية للعميل، نقل مخاطر ومنافع الملكية، قبول الاصل من جانب العميل. بينما في حالة ما إذا كانت المنشاة سلمت بعض المنتجات إلى العميل لأغراض التجربة أو التقييم، ولايقوم العميل بدفع أى مبالغ حتى انقضاء الفترة التجريبية، لايتم نقل السيطرة على المنتج إلى العميل حتى أن (١) يقبل العميل المنتج، أو (٢) انتهاء الفترة التجريبية، لذلك لايتم الاعتراف بالإيراد من تلك المنتجات (KPMG,2016) .

واتفقت العديد من الدراسات(Jaarat & Khraisat,2018; Mattei & Paoloni,2019; Mahmood, 2019; De los Santos Valle,2020) على أنه يتم الاعتراف بالإيراد في شركات الاتصالات عندما تفي بالتزامات الأداء المختلفة، وانه لا توجد أي مخاوف من جانب صناعة الاتصالات في ظل هذه الخطوة وبالتالي هي كافية ومناسبة لصناعة الاتصالات.

ويخلص الباحث مما سبق لأهمية معيار المحاسبة عن الإيراد الجديد في شركات الاتصالات، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه الإيراد بإعتباره أحد أهم معلومات قائمة الدخل

التي لها دور تقييمي أو مقدرة تفسيرية لكافة مستخدمي القوائم المالية. وقد تعرض معيار المحاسبة عن الإيراد الحالي لكثير من الانتقادات في السنوات الأخيرة نتيجة للتغييرات والتطورات السريعة في شركات الاتصالات، وظهور نماذج أعمال ومعاملات اقتصادية جديدة، والتى أدت إلى وجود أشكال متنوعة للمعاملات المحققة للإيراد لم تؤخذ فى الاعتبار عند وضع المعايير والإرشادات الحالية. وفى نفس الوقت قصور معيار المحاسبة عن الإيراد الحالي في توفير المعلومات الكافية التى يحتاجها المستمرون لاتخاذ قرارات الاستثمار (Kwong, 2013).

وعليه قام الـ IASB بإصدار (IFRS 15) في نهاية مايو ٢٠١٤ بغرض القضاء على أوجه التعارض وعدم الإتساق في المعايير الحالية وإنشاء معيار واحد يوفر إرشادات شاملة للمحاسبة عن الإيراد يمكن تطبيقها على جميع الصناعات والمعاملات وتسهيل عملية إعداد القوائم المالية من خلال تقليل عدد المتطلبات التى يجب الرجوع إليها عند الاعتراف بالإيراد مما يساعد في تخفيض فجوات التوقعات والمعلومات والاتصال لاصحاب المصالح وتحديدا المستثمرين. ويتوقع من تطبيق (IFRS 15) إلي زيادة مستوى الاستثمار وثقة المستثمرين في قرارتهم نظراً لما يوفره المعيار من معلومات تساعد على استعادة ثقتهم في قراراتهم وجودتها(Kasztelnik,2015; Elbakry et al.,2017; Kivioja,2018) .

ويخلص الباحث مما سبق أيضاً، إلى اتفاق الدراسات السابقة على التاثير الإيجابي لمعيار (IFRS 15) في شركات الاتصالات من خلال حل مشاكل المحاسبة عن الإيراد في المعايير الحالية، حيث نجح المعيار الجديد بتوفير إرشادات كافية لقياس المقابل المتغير بهدف مواكبة التطورات المتلاحقة التى حدثت فى شركات الاتصالات والتي أدت إلى نشأة بعض المعاملات المعقدة التى تتضمن مقابل متغير فى سعر الصفقة مثل برامج ولاء العملاء والمعاملات متعددة العناصر. كما نص المعيار الجديد على ضرورة تعديل سعر الصفقة بالقيمة الزمنية للنقود فى حالة وجود فجوة زمنية كبيرة بين نقل السلعة أو تأدية الخدمة وبين قيام العميل بالسداد، بهدف التمثيل الصادق لجوهر بعض المعاملات المعقدة. (Trabelsi,2018; Haggenmüller,2019)

ويخلص الباحث أيضا إلى أن معيار الإيراد الجديد قدم مدخل شامل لمتطلبات الإفصاح عن الإيراد فى القوائم المالية من خلال توفير كافة المعلومات الملائمة (كمية أو وصفية) لمستخدمي القوائم المالية حول العقود مع العملاء لتعزيز متطلبات الإفصاح بشأن طبيعة وتوقيت وعدم التأكد بشأن الإيراد والتدفقات النقدية المرتبطة بها والربط بين الإيراد ونموذج الأعمال وخلق القيمة(Isaboke & Chen,2019) .

وأخيرا، **يخلص الباحث** إلي نجاح المعيار الجديد للمحاسبة عن الإيراد في زيادة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عن الإيراد من خلال تركيز المعيار الجديد على الجوهر الإقتصادي الحقيقي للأحداث المالية، وذلك بدلاً من التركيز على الشكل الظاهرى لهذه الأحداث، وبالتالي فإن تطبيقه سوف يؤدى إلى الوصول إلى قوائم مالية أكثر شفافية، مما يزيد من جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Chen et al.,2013;Okafor et al.,2017;Alnodel ,2018;Tutino et al.,2019).

(٧-٤) تحليل العلاقة بين تحول شركات الاتصالات نحو تطبيق (IFRS 15) وجودة قرار الاستثمار بالاسهم وإشتقاق فروض البحث.

يؤدي تطبيق (IFRS 15) بشكل متسق لتحسين إمكانية مقارنة القوائم المالية بين الشركات العاملة في نفس القطاع على مستوى العالم (Oncioiu & Tanase,2016). وتحسين جودة المعلومات في التقارير المالية وكذلك توفير معلومات ملاءمة ومفيدة للمستخدمين وصناع القرار.

من حيث خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات، يعزز (IFRS 15) فوائد المعلومات الواردة في التقارير المالية لصانع القرار من خلال توفير قدر أكبر من الشفافية والنزاهة، وهذا يساهم في تخفيض الفجوة في القوائم المالية بين الشركات المختلفة بالتالي اتخاذ قرارات رشيدة(Byard et al.,2011; Byard et al.,2011) حيث تشير ملاءمة المعلومات المحاسبية بشكل أساسي إلى المدى الذي تساعد به المعلومات الواردة في التقارير المالية صانعي القرار على اتخاذ القرارات المناسبة(Bogstrand & Larsson,2012) بينما يشير التمثيل الصادق إلى صحة وموضوعية هذه البيانات وتمثيلها للوضع الحالي

للشركات التي تمثلها بالصدق والإنصاف (Prihatni et at.,2019;Sethumadhavan,2018; Trabelsi2018)

ويمكن تقسيم الدراسات التي تناولت العلاقة بين معيار المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء وفقا (IFRS 15) وجودة قرار الاستثمار مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية إلى مجموعتين، تتضمن المجموعة الاولي الدراسات التي تناولت أثر تبني معايير التقرير المالي الدولي بصفة عامة علي جودة المعلومات المحاسبية كمقياس لجودة قرار الاستثمار، بينما تتضمن المجموعة الثانية أثر تبني معيار (IFRS 15) علي جودة المعلومات المحاسبية كمقياس لجودة قرار الاستثمار.

بالنسبة للمجموعة الاولي من الدراسات، فقد اهتمت دراسات (Okafor et al.,2017; Klimczak & Wachowicz,2017; Prihatni et al.,2018; Alnodel,2018; Helena et al.,2018; Ramli,2018; Do et al.,2019; Salah,2020) باختبار العلاقة بين (IFRS) بصفة عامة وجودة المعلومات المحاسبية، حيث هدفت دراسة(2011) Akman إلى اختبار مدى مساهمة (IFRS) في المعلومات التي تم الافصاح عنها. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لجمع البيانات الرئيسية لتحقيق هدف الدراسة وقامت الدراسة بتحليل ٤٩٨ مشاهدة مالية تم الحصول عليها من التقارير المالية للشركات خلال فترة الدراسة في ست دول (أستراليا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، المملكة المتحدة، وهولندا). وخلصت الدراسة إلى أن تبني (IFRS) يساهم في إثراء وتحسين مستوى الإفصاح المالي في الشركات. كما أوصت الدراسة باعتماد IFRS في الشركات كوسيلة لزيادة مستويات الإفصاح.

واتفقت دراسة (2011) Khanagha مع الدراسة السابقة من خلال اختبارها لملاءمة المعلومات المحاسبية في فترة قبل وبعد تطبيق (IFRS) لعينة من الشركات الاماراتية، واختلفت نتيجة الدراسة مع الدراسة السابقة في **وجود انخفاض** في ملاءمة المعلومات المحاسبية بعد الإصلاح في معايير المحاسبة بما يعني أن اتباع (IFRS) في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يحسن ملاءمة المعلومات المحاسبية.

وفي نفس السياق، استكشفت دراسة (2012) Yip and Young أهمية الالتزام بتبني (IFRS) في الاتحاد الأوروبي، وتحديداً دور هذه المعايير في تحسين جودة

المعلومات المحاسبية من حيث القابلية للمقارنة. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المعتمد على المعلومات الواردة في التقارير المالية قبل وبعد الالتزام بهذه المعايير. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراستا (Bogstrand & Larsson,2012; Florou & Pope,2012) في أن تبني (IFRS) يحسن إمكانية مقارنة المعلومات عبر البلدان، على الرغم من أن تحسين إمكانية المقارنة بين المعلومات المحاسبية والمالية بين البلدان يتأثر ببيئة الشركات.

وأكدت دراسة Kristanto (2015) على اعتبار أن تبني (IFRS) يؤدي لزيادة دقة المعلومات المحاسبية لأغراض التنبؤ، والقضاء على ممارسات تمهيد الدخل والاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب وتحسين القابلية للمقارنة بما يؤدي لتحسين جودة قرارات المستثمرين. واتفقت دراسة Yahaya at al (2015) مع الدراسة السابقة في أن (IFRS) تعتبر أداة رئيسية لاتخاذ القرار، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بأسواق رأس المال حيث بشكل أساسي معلومات ملاءمة وموضوعية وكافية للمستثمرين وصناع القرار؛ ومن ثم، فإن الالتزام بها أمر ضروري عند إعداد التقارير المالية من أجل تعزيز مستوى المصداقية والشفافية

وفي نفس السياق يتفق البعض (Hayati ,2016; Kubickova & Jindrichovska,2016) مع الدراسة السابقة في أن تبني (IFRS) على مستوي الشركة سيؤدي إلى ضمان قدر أكبر من القابلية للمقارنة والشفافية في التقارير المالية وكذلك الحد من عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة المعلومات لمستخدميها، مما يؤدي إلي زيادة جودة قرارات الاستثمار.

وهدفت دراسة Okafor et al (2017) إلي اختبار تأثير تبني (IFRS) كمتغير مستقل على المقدرة التقييمية للقيمة الدفترية والارباح والتدفق النقدي من العمليات في الشركات النيجيرية كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد إلي أن تبني (IFRS) سوف يؤدي إلي تأثير تدريجي لملاءمة المعلومات المحاسبية، وأوصت بضرورة أن يأخذ المستثمرون في الاعتبار قيم الأرباح والقيم الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية من العمليات في التقارير السنوية للشركات المعدة وفقًا (IFRS) قبل اتخاذ أي قرار استثماري، ومع التركيز بشكل أكبر على معلومات الأرباح.

وتركز دراسة Klimczak & Wachowicz (2017) على اختبار وتقييم جدوى إعداد القوائم المالية وفقا (IFRS) من قبل الشركات البولندية من منظور المستثمرين كأحد المستفيدين من المعلومات التي يتم الحصول عليها من القوائم والتقارير المالية، وخلصت الدراسة إلى أن الانتقال إلى (IFRS) قد يجلب فوائد للمستثمرين كمتلقي لمعلومات التقارير المالية في شكل رفع جودة المعلومات المستخدمة في صنع القرار عن طريق زيادة نطاق الافصاح عن المعلومات وكذلك شفافية ومنفعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وقد يكون لتطبيق (IFRS) تأثير مفيد أيضا على أداء سوق رأس المال وبالتالي على وضع المستثمرين والقرارات التي يتخذونها عن طريق زيادة حماية مصالحهم، وتحسين سيولة سوق رأس المال، والحد من عدم تماثل المعلومات، وتطوير فرص توقع الأرباح المستقبلية للشركات.

وقد اتفقت دراسة Prihatni et al (2018) مع ما سبق في قيامها باختبار العلاقة بين ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم واجمالي التدفق النقدي للسهم كمقاييس لملائمة المعلومات المحاسبية لاغراض قياس القيمة Value Relevance في قطاعي الصناعة والخدمات كمتغيرات مستقلة على سعر السهم كمقياس لتبني (IFRS) كمتغير تابع خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ ومقارنة نتائج كلا القطاعين. واظهرت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية، مثل الأرباح والقيمة الدفترية والتدفق النقدي لديها مقدرة تقييمية تتقلب في حالة تبني وتطبيق (IFRS)، ومع ذلك تتزايد تلك المقدرة في مرحلة تطبيق (IFRS) مقارنة بمرحلة التبني المبكر لها. وأن تحقق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية تؤدي لقيام المستثمرين بالمعاملات التي تنعكس في تغيرات أسعار الأسهم، حيث يمكن استخدام المعلومات المحاسبية التي تتصف بخاصية الملاءمة من قبل المستثمرين كأساس للتنبؤ بالقيمة السوقية للشركة.

وأيدت دراسة Alnodel (2018) ما سبق باعتبار أن ملاءمة المعلومات المحاسبية تمثل المعلومات المتوفرة في سوق رأس المال ويؤدي استخدامها إلي قيام المستثمرين بالمعاملات التي تنعكس في تغيرات أسعار الأسهم والتي يمكن استخدامها من قبل المستثمرين كأساس للتنبؤ بالقيمة السوقية للشركة، وذلك يتوافق مع ما تنص عليه نظرية

الإشارة بأن قيمة الشركة تنعكس في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والتي ستعطي إشارة للمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث إذا كان الإعلان عن المعلومات يحتوي على قيمة موجبة، فمن المتوقع أن يتفاعل السوق مع توقيت الإعلان الذي يستقبله السوق ويحدث تغيير في حجم تداول الأسهم.

وقد أيدت دراسة Helena et al (2018) الدراسات السابقة بوجود دليل تجريبي ومعنوي بأن تبني (IRES) يؤدي إلي زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية الأمر الذي يحسن من منفعة قرارات المستثمرين. إلا أن دراسة Ramli (2018) اختلفت مع الدراسة السابقة في وجود عدة أسباب حقيقية تشكك في الفوائد والمنافع والمزايا المتوقعة من تبني (IFRS) وهي أن تقليل البديل المحاسبي يؤدي إلى تمثيل أقل دقة وصدق للمعلومات. وكذلك زيادة المرونة الإدارية لان اعتماد (IFRS) على المبادئ ربما يؤدي إلى فرصة إدارة الأرباح، وأخيرا، فإن حوافز التقرير المختلة إلى جانب ضعف آليات الإنفاذ يمكن أن تقلل من جودة التقارير المالية، حتى عندما يتم تنفيذ معايير محاسبية عالية الجودة وذلك ما يتوافر في العديد من الدول النامية.

وقد اتفقت دراسة Do et al (2019) مع الدراسة السابقة في اختبار وتحليل تأثير تبني (IFRS) على ملاءمة الارقام المحاسبية المتضمنة للقوائم المالية المستقلة والموحدة خلال خمس سنوات قبل وبعد تبني (IFRS). وخلصت الدراسة إلى أن ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات الكورية المقيدة انخفضت بشكل عام بعد تبني (IFRS) وأن تأثير تبني (IFRS) على ملاءمة المعلومات المحاسبية يمكن أن يختلف بين أسواق الاسهم الكورية بسبب اختلاف خصائصها. وفي نفس السياق أكدت دراسة Salah (2020) على نتائج الدراسة السابقة بأن تطبيق (IFRS) تؤدي إلى تسهيل وتعزيز فهم القوائم المالية بما يحسن القابلية للمقارنة ويزيد من تدفق الاستثمار العالمي بتحقق الشفافية وتخفيض تكلفة راس المال لتمويل الفرص المتزايدة من خلال الاسواق المالية، وخلق وتحسين فعالية وجودة القوائم المالية.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية من الدراسات (Kasztelnik,2015; Maroun,2017; De sa Silva,2018; Trabelsi,2018; Altaji, F., & Alokdeh,2019) ، عوض ،٢٠١٦ ; خليل ، إبراهيم ٢٠١٧ فقد اتفقت علي أن **تبني** (IFRS 15) يعزز ويحسن من ملاءمة المعلومات وامكانية الاعتماد عليها لأصحاب

المصالح وتحديدا المستثمرين، حيث هدفت دراسة (Kasztelnik,2015) إلي اختبار أهمية قيمة مكونات الاعتراف بالإيراد منذ تبني (IFRS 15) في أمريكا. حيث تعالج مشكلة البحث عدم فهم أهمية الاعتراف بالإيرادات وفقًا لمعايير التقرير المالي الدولي وتأثير تطبيقها على صناعة الاتصالات. وأوضحت النتائج أن الاعتراف بإيرادات الشركات المقيدة في الولايات المتحدة يتم وفقًا (US GAAP)، بينما يلعب الاعتراف بالإيرادات حسب (IFRS) دورًا حيويًا في زيادة الإفصاح والشفافية وقيمة هذه الإيرادات. كما أوصت الدراسة بإنشاء آليات سليمة لضمان تطبيق (IFRS) في صناعة الاتصالات.

بالإضافة إلى ما سبق، بحثت دراسة عوض (٢٠١٦) أيضًا في دور هذه التغييرات في المعايير الأمريكية والدولية والمصرية في تحسين محتوى التقارير المالية. تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية؛ يتعلق أولها بإيجاد مبررات لتطوير الاعتراف بالإيرادات في ضوء معايير المحاسبة سواء الأمريكية أو الدولية أو المصرية. ويتناول الجزء الثاني تحليل العلاقة بين (IFRS 15) والمبادئ التوجيهية الأمريكية، وكذلك تحسين محتوى التقارير المالية (الإفصاحات). ويستخدم الجزء الثالث لتقييم آثار تطبيق (IFRS 15) على محتوى التقارير المالية في البيئة المصرية. وتم ذلك باستخدام استبيان لعدد ٤٥ مدير مالي وكاتب بيانات مالية في شركات الاتصالات المصرية (فودافون مصر، اورنج، المصرية للاتصالات)، بالإضافة إلى خمسة من مراقبي الحسابات في كبرى مكاتب المراجعة في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير معايير المحاسبة الأمريكية والدولية والمصرية يؤدي إلى تحسين متطلبات الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء. وأن هناك علاقة إيجابية بين (IFRS 15) والمبادئ التوجيهية الأمريكية، فضلاً عن تحسين محتوى التقارير المالية (الإفصاحات). واخيرا خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لمعيار (IFRS 15) على محتوى التقارير المالية في البيئة المصرية في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات. وأوصت الدراسة بتشجيع المؤسسات المصرية على مواكبة تلك التغييرات التي تتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة من أجل تحديد الإيرادات.

بالإضافة إلى ذلك، استهدفت دراسة Maroun (2017) تحليل (IFRS 15) من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة. وتشير الدراسة إلى الفوائد التي يمكن تحقيقها

من تطبيق هذه المعايير المحاسبية في الشركات، كما تشير إلى دور تطبيق (IFRS 15) في زيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن أداء الأعمال في الشركات حيث يوفر وصفًا أكثر شفافية من الأداء المالي. وتوصي الدراسة أخيرًا بتعزيز تطبيق (IFRS 15) في الشركات.

واستهدفت دراسة خليل وإبراهيم (٢٠١٧) إلى اختبار تأثير تطبيق (IFRS 15) على استدامة الأرباح المحاسبية. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذا المعيار يتطلب جهوداً كثيرة من المؤسسات، منها تغيير او استبدال تكنولوجيا المعلومات المستخدمة فيه، وإنشاء ضوابط داخلية لتلبية متطلبات الإفصاح الجديدة. علاوة على ذلك، توصي الدراسة بتشجيع المنظمات والهيئات المهنية في مصر على إصدار معيار مصري بعنوان "الإيرادات من العقود مع العملاء" ليكون مماثلاً لمعيار (IFRS 15).

واستهدفت دراسة De sa Silva (2018) إلى تقييم التأثير التشغيلي للتغيير المحاسبي من خلال تفعيل (IFRS 15) على الأداء المالي وغير المالي للشركات المقيدة في بورصة جوهانسبرج بجنوب افريقيا، وتم ذلك اعتمادا على أسلوب المقابلة مع متخصصين وتقنيين وأكاديميين ومعدين للقوائم والتقارير المالية لتحديد التأثير المتوقع أو الفعلي الذي سيحدثه (IFRS 15) داخل الشركات. وخلصت الدراسة إلى أن (IFRS 15) سيكون له تأثير ايجابي على الجوانب الأخرى غير المالية مثل الاستراتيجية ومستوي التعاون والتدريب وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وتقييم أداء العاملين والشركات بالإضافة إلى الأداء المالي. ويمكن أيضا أن يكون لتفعيل (IFRS 15) تأثير سلبي داخل الشركات مثل وجود صراع تنظيمي بين المديرين والموظفين أو بين الإدارات المختلفة نتيجة الفشل في الوصول إلى الأهداف التي حددتها الإدارة، وكذلك تخلي الإدارة عن المشاريع التي كان من شأنها أن تخلق قيمة طويلة الأجل للمجتمع أو الشركة من أجل متابعة مشاريع أخرى من شأنها أن توفر نتائج محاسبية حالية.

وخلصت الدراسة كذلك إلى أنه لا يمكن التنبؤ تماما بالتأثير الذي سيحدثه تفعيل (IFRS 15) على الشركات لأنه سيختلف تبعا لمجموعة من العوامل مثل الصناعة التي بها الشركة حيث سيؤثر معيار (IFRS 15) على جميع الشركات، ولكن سيؤثر بشكل أكبر علي بعض الصناعات مثل صناعة الاتصالات والبرمجيات، وكذلك سيختلف تأثير (IFRS

(15 على تعقيد عقودها او السلع والخدمات التي تقدمها ومدي التباين في شروط العقد الحالية.

وهدفت دراسة Trabelsi (2018) إلى تحليل تأثير التبني المبكر لمعيار (IFRS 15) في الشركات العقارية المقيدة في السوق المالي بدبي على المعلومات المحاسبية المفصح عنها. وخلصت نتائج إلى أن التبني المبكر لمعيار (IFRS 15) من خلال أسواق المال بدبي إلى تأثير إيجابي ومعنوي على أرباح وحقوق أصحاب المصالح في كل الشركات التي تم تحليلها، كما أن معيار (IFRS 15) له تأثير إيجابي مزدوج من حيث الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت في جميع العقود مع العملاء. ومن المرجح أن يتم رسملة تكاليف العقود بدلاً من اعتبارها مصروف، وأخيرا، أيدت نتائج الدراسة أن تبني تطبيق (IFRS 15) يؤدي إلي زيادة في فعالية المؤشرات المالية من الأرباح وحقوق المساهمين.

وفي نفس السياق استهدفت دراسة Altaji & Alokdeh (2019) اختبار تأثير (IFRS 15) علي جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المتعلقة بملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استقصاء وتوزيعه عشوائيا على عينة الدراسة التي تتضمن ١٠٠ من مراقبي الحسابات الذين يعملوا في مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في الأردن. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق (IFRS 15) علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية من منظور مراقبي الحسابات في شركات المراجعة الأربعة الكبرى بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق (IFRS 15) علي تحسين الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية وأن الشركات الأردنية تواجه صعوبات معنوية لتطبيق (IFRS 15) عند إعداد قوائمها المالية.

ويخلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلي وجود ندرة في الدراسات التي تناولت أثر تحول شركات الاتصالات نحو تطبيق (IFRS 15) على جودة قرار الاستثمار بالأسهم، ولذلك تم فحص مجموعتين من الدراسات، المجموعة الاولي من الدراسات تناولت تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية بصفة عامة علي جودة الخصائص النوعية للمعلومات باعتبارها مقاييس لجودة قرار الاستثمار والتي توصلت في معظمها إلي نتائج إيجابية، بينما

توصلت دراسات قليلة منها (Khanagha,2011; Ramli,2018) إلي انخفاض جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق (IFRS) متعارضة ومختلفة ، بينما تناولت المجموعة الثانية من الدراسات تأثير تطبيق (IFRS 15) علي جودة الخصائص النوعية للمعلومات بإعتبارها مقاييس سوف تنعكس علي جودة قرار الاستثمار وتوصلت إلي وجود تاثير إيجابي ومعنوي لتطبيق (IFRS 15) علي جودة المعلومات المحاسبية وتحديدا في شركات الاتصالات والتي تعتبر من أكثر الصناعات التي تأثرت بمعيار الإيراد الجديد. **بناء على ما سبق، يمكن اشتقاق فروض البحث كالتالى:**

الفـرض الاول (H_1): تكـون المعلومـات المحاسـبية أكثـر ملاءمـة لقـرار الاسـتثمار بأسـهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

الفرض الثاني (H_2): تكون امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) أكبر عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

الفرض الثالث (H_3): تكون ثقة المستمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات في مصر أكبر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

الفـرض الرابـع (H_4): يختلـف قـرار الاسـتثمار بأسـهم شـركات الاتصـالات فـي مصـر عنـد تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.

وبشأن محددات قوة واتجاه هذه العلاقة، تؤكد بعض الدراسات (Dilla & Steinbart, 2005 ; Belzile et al.,2006; Korniotis, G. M., & Kumar, 2011; Chang and Wei, 2011; Chen et al.,2013) علي أن مستوي خبرة المستثمر تؤثر علي العلاقة بين تطبيق معيار (IFRS 15) وجودة قرار الاستثمار بالاسهم، لأن المستثمرين ذوي الخبرة يكونون أكثر عرضة لاتباع القواعد الأساسية التي تعكس معرفة استثمارية أفضل، ولكن يكون المستثمرون ذوي الخبرة أقل فعالية في تطبيق خلفيتهم الاستثمارية ويظهرون مهارة استثمارية أسوأ إذا كانوا أقل تعليما، وبالتالي هل سيختلف تأثير تطبيق

معيار (IFRS 15) في شركات الاتصالات على قرار الاستثمار وثقة المستثمر فى هذا القرار بالمقارنة بحالة تطبيق شركات الاتصالات للمعايير الحالية للإيراد باختلاف خبرة المستثمر؟ **وعليه يمكن اشتقاق الفروض التالية للبحث:**

الفرض الخامس (H_5): تختلف الزيادة في ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرة المستثمر.

الفرض السادس (H_6): تختلف الزيادة في امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرته.

الفرض السابع (H_7): تختلف الزيادة في ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرته.

الفرض الثامن (H_8): يختلف قرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرة المستثمر.

(٧-٥) منهجية الدراسة التجريبية:

يعرض الباحث فى هذا القسم أهداف الدراسة التجريبية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها بالإضافة إلى التصميم التجريبى وأخيراً الاختبارات الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة.

(٧-٥-١) أهداف الدراسة التجريبية:

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار أثر تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) مقارنة بمعايير الإيرادات الحالية المطبقة على مدي ملاءمة واعتماد المستثمرين عليه وقرار استثمارهم ودرجة ثقتهم فى هذا القرار، وكذلك اختبار أثر خبرة المستثمرين على العلاقة محل الدراسة، قياسا علي، Altaji & Alokdeh (2019).

(٧-٥-٢) مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المستثمرين غير المحترفين والمتمثلين فى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية قياسا على Christensen et al (2014). وبعد توزيع الباحث لعدد ١٢٠ حالة تجريبية على المستثمرين المختلفين، بلغت نسبة الردود ٧٠ % وبلغت عينة الدراسة التي خضعت رودودها للتحليل ٤٢ مستثمر.

(٧-٥-٣) أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمد الباحث على دراسة تجريبية 2*2*٢ قياسا على (Christensen et al., 2018) لاختبار أثر تحول شركات الاتصالات في مصر نحو تطبيق (IFRS 15) على جودة قرار الاستثمار. وتضمنت الحالة التجريبية الموزعة ثلاثة أقسام:

القسم الأول: استهدف التعرف على بعض خصائص متخذي قرارات الاستثمار المشاركين في التجربة من خلال الاستفسار عن مستوي الخبرة المهنية والشهادات العلمية .....الخ.

القسم الثاني: ويشتمل على الحالات التجريبية وهي عبارة عن توصيف لشركة حقيقية من الشركات المقيدة في البورصة المصرية والتي تعمل في مجال صناعة الاتصالات، يتم عرض بعض القوائم المالية والايضاحات المتممة لها فيما يتعلق بالمحاسبة عن الإيراد مرة وفقا لمعايير المحاسبة عن الإيراد الحالية (معياري رقم ١١، ١٨) ومرة اخري وفقا IFRS) (15 والذي سيتم تطبيقة اعتبارا من العام المالي ٢٠٢١.

القسم الثالث: يشتمل القسم الثالث من الحالة التجريبية على مجموعة من الأسئلة تختبر مدى انتباه المشاركين في الدراسة وتسأل عن جودة قرار الاستثمار من خلال قياس درجة ملاءمة واعتمادية المستثمرين على (IFRS 15) ومدي ثقة المستثمرين في قرارات الاستثمار.

(٧-٥-٤) توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على متغير تابع، ومتغير مستقل ومتغير معدل، وتم قياس وتوصيف هذه المتغيرات كالتالي:

أ. المتغير التابع: جودة قرار الاستثمار مقاسة بدلالة:

أ/١- **ملاءمة المعلومات المحاسبية** لقرار المستثمر بالاستثمار بالأسهم والذي يتم قياسه من صفر إلي ١٠ من خلال ردور المشاركين فى الدراسة على السؤال: إلى أي مدي تري أن معلومات المحاسبة عن الإيراد المفصح عنها بالقوائم المالية والايضاحات المتممة ملاءمة لقرار الاستثمار بأسهم الشركة؟ قياساً على (Karkacier & Ertas, 2017 and Christensen et al., 2018)

أ/٢- **مدي امكانية اعتماد المستثمر** على المعلومات المحاسبية عن الإيرادات في ظل (IFRS 15) والذي يتم قياسه من صفر إلي ١٠ من خلال ردور المشاركين فى الدراسة على السؤال: إلى أي مدى تعتمد على معلومات المحاسبة عن الإيراد المفصح عنها بالقوائم المالية والايضاحات المتممة وفقا للمعايير المرتبطة بها في اتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟ قياساً على (Karkacier & Ertas, 2017 and Christensen et al., 2018)

أ/٣- **درجة ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار** مقاسة من صفر إلي ١٠ من خلال ردور المشاركين فى الدراسة على السؤال: إلى أي مدى تثق في قرارك بالإستثمار في "شركة س للاتصالات"؟ قياساً على (Christensen et al., 2018)

أ/٤- **قرار الاستثمار** والذي يتم قياسه من خلال ردور المشاركين فى الدراسة على سؤالين: بافتراض أن صندوق الاستثمارات الخاص بشركتك يملك ٣% من استثمارات "شركة س للاتصالات". وعلى أساس المعلومات المتاحة عن "شركة س للاتصالات" برجاء تحديد ما إذا كنت ستتخذ قرار بشأن زيادة، أو تخفيض، أو الاحتفاظ بالنسبة الحالية لهذه الاستثمارات (٣%) ؟، وإذا كان سعر اقفال سهم "شركة س للاتصالات" في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ٦٨ جنيه، ففي رأيك أن سعر اقفال السهم في ٢٠٢٠/١٢/٣١ سوف يقل / يثبت / يزداد، قياساً على (Christensen et al., 2018):

ب - المتغير المستقل: تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15): ويقاس من خلال إمداد عينة الدراسة بمعلومات القوائم المالية والايضاحات المتممة المتعلقة بالإيرادات وفقا لهذا المعيار قياساً على (Maroun,2017; De sa Silva,2018; Trabelsi,2018; Altaji & Alokdeh,2019)، عوض ٢٠١٦،

ج- **المتغير المُعدل: خبرة المستثمر** والتى يتم قياسها كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) فى حالة المستثمر الخبير (أكثر من متوسط سنوات خبرة أفراد العينة محل الدراسة) والمستثمر غير الخبير (أقل من متوسط سنوات خبرة أفراد العينة محل الدراسة)، قياساً على (Kumar, 2011; Chang and Wei, 2011; Chen et al.,2013). وفيما يلي جدول (٢) يلخص قياس وتوصيف متغيرات الدراسة كالتالي:

المتغير	نوعه	طريقة قياسه
تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق معيار (IFRS 15)	مستقل	كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) في حالة تطبيق (IFRS 15) والقيمة (صفر) في حالة تطبيق المعايير الحالية للايرادات وهما (IAS 11,18) قياسا على (Trabelsi,2018; Altaji & Alokdeh,2019).
جودة قرار الاستثمار بالأسهم	تابع	تقاس بدلاله ٤ محدادات وأبعاد قياسا على (بدوي،٢٠١٨) كما يلي:
ملاءمة معلومات الإيراد لقرار الاستثمار بالأسهم		من خلال مقياس likert من صفر (غير ملائمة) إلى ١٠ (ملائمة تماماً) (Karkacier & Ertas, 2017)
درجة اعتماد المستثمر على (IFRS 15)		من خلال مقياس likert من صفر (لا اعتمد) إلى ١٠ (اعتمد تماماً) (Christensen et al., 2018)
ثقة المستثمر فى قرار استثمار		من خلال مقياس likert من صفر (غير واثق) إلى ١٠ (واثق تماماً)(Christensen et al., 2018)
قرار الاستثمار (التنبؤ بسعر السهم)		من خلال ردود المشاركين فى الدراسة على السؤال الخاص بقرار الاستثمار. (Christensen et al., 2018)
مستوي خبرة المستثمر	معدل	كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد سنوات خبرة المستثمر يزيد عن متوسط عدد سنوات خبرة أفراد العينة محل الدراسة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك

		(Chen et al.,2013).

[جدول رقم (٢): قياس وتوصيف متغيرات البحث] (المصدر: إعداد الباحث)

(٧-٥-٥) نموذج الدراسة

يظهر نموذج الدراسة كما يلي:

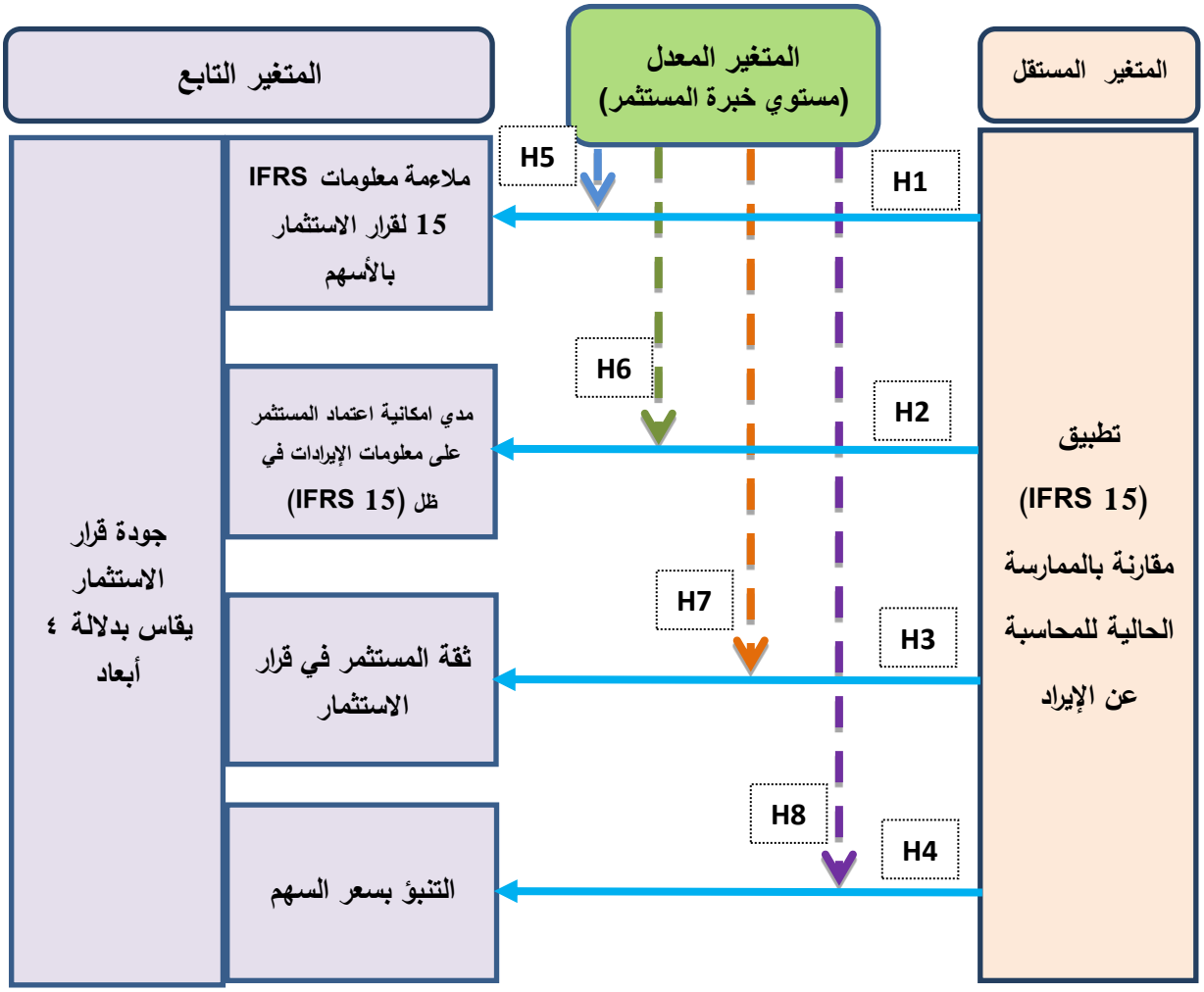

[شكل رقم (٤): نموذج البحث]

(المصدر: إعداد الباحث)

(٧-٥-٦) التصميم التجريبي للدراسة:

لاختبار فروض الدراسة تم معالجة المتغير المستقل من خلال بديلين، الأول متمثلا في بعض القوائم المالية لإحدي شركات الاتصالات والايضاحات المتممة لها والمرتبطة بتطبيق معياري المحاسبة الدولية رقم (١١) ورقم (١٨) حاليا في مصر، والثاني متمثلا في بعض القوائم المالية لإحدي شركات الاتصالات والايضاحات المتممة لها والمرتبطة بمعيار

(IFRS 15) والذي سيتم تطبيقة في مصر ابتداء من العام المالي ٢٠٢١. بينما يتَمثل المتغير التابع لملاءمة معلومات (IFRS 15) لقرار الاستثمار بالأسهم ومدى إمكانية اعتماد المستثمر على المحتوي المعلوماتي لتطبيق معيار (IFRS 15) وقرار استثماره ودرجة ثقته فى هذا القرار. وتَمثل المتغير المعدل في مستوي خبرة المستثمر، حيث قام الباحث بتقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين فرعيتين، وفقا لمستوي الخبرة (خبرة مرتفعة وخبرة منخفضة). ويوضح الجدول رقم (٣) التصميم التجريبي للدراسة:

بيان	مستوي خبرة المستثمر	
	مرتفع	منخفض
الممارسة الحالية	المعالجة (١/ أ) مدي ملاءمة معلومات الإيراد	المعالجة (٢/ أ) مدي ملاءمة معلومات الإيراد
	المعالجة (١/ ب) مدي امكانية الاعتماد على معلومات الإيراد	المعالجة (٢/ ب) مدي امكانية الاعتماد على معلومات الإيراد
	المعالجة (١/ ج) الثقة في قرار الاستثمار	المعالجة (٢/ ج) الثقة في قرار الاستثمار
	المعالجة (١/ د) التنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٢/ د) التنبؤ بسعر السهم
تطبيق (IFRS 15)	المعالجة (٣/ أ) مدي ملاءمة معلومات الإيراد	المعالجة (٤/ أ) مدي ملاءمة معلومات الإيراد
	المعالجة (٣/ ب) مدي امكانية الاعتماد على معلومات الإيراد	المعالجة (٤/ ب) مدي امكانية الاعتماد على معلومات الإيراد
	المعالجة (٣/ ج) الثقة في قرار الاستثمار	المعالجة (٤/ج) الثقة في قرار الاستثمار
	المعالجة (٣/ د) التنبؤ بسعر السهم	المعالجة (٤/ د) التنبؤ بسعر السهم

[جدول رقم (٣): التصميم التجريبي للبحث] (المصدر: إعداد الباحث)

وبناء على هذا التصميم، هناك ٨ معالجات تجريبيه وهي:

المعالجة (١/أ): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه تحديد مدي ملاءمة معلومات الإيرادات لقراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٢/أ): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه تحديد مدي ملاءمة معلومات الإيرادات لقراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (١/ب): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه تحديد مدي اعتماده على معلومات الإيرادات عند اتخاذ قراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٢/ب): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه تحديد مدي اعتماده على معلومات الإيرادات عند اتخاذ قراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (١/ج): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه تحديد مدي ثقة المستثمرين في قرار استثمارهم بأسهم الشركة.

المعالجة (٢/ج): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه تحديد مدي ثقة المستثمرين في قرار استثمارهم بأسهم الشركة.

المعالجة (١/د): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه التنبؤ بسعر سهم الشركة للسنة القادمة ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٢/د): قوائم مالية لشركة الاتصالات وفقا للممارسة الحالية / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه التنبؤ بسعر سهم الشركة للسنة القادمة ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٣/أ): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه تحديد مدي ملاءمة معلومات الإيرادات لقراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٤/أ): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه تحديد مدي ملاءمة معلومات الإيرادات لقراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٣/ب): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه تحديد مدي اعتماده على معلومات الإيرادات عند اتخاذ قراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٤/ب): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه تحديد مدي اعتماده على معلومات الإيرادات عند اتخاذ قراره بالاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٣/ج): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه تحديد مدي ثقة المستثمرين في قرار استثمارهم بأسهم الشركة.

المعالجة (٤/ج): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه تحديد مدي ثقة المستثمرين في قرار استثمارهم بأسهم الشركة.

المعالجة (٣/د): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر ذو خبرة / يطلب منه التنبؤ بسعر سهم الشركة للسنة القادمة ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار بأسهم الشركة.

المعالجة (٤/د): قوائم مالية لشركة الاتصالات تطبق (IFRS 15) / مستثمر قليل الخبرة / يطلب منه التنبؤ بسعر سهم الشركة للسنة القادمة ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار بأسهم الشركة.

ولاختبار فروض البحث تم إجراء المقارنات التالية:

المقارنة الأولي: بين المعالجات ((١/أ) + (٢/أ)) والمعالجات ((٣/أ) +(٤/أ)) وذلك لقياس أثر مدي ملاءمة معلومات الإيرادات وفق (IFRS 15) على قراره بالاستثمار بأسهم الشركة مقارنة بالممارسة الحالية، ومن ثم اختبار **الفرض الأول H_1**

المقارنة الثانية: بين المعالجات ((١/ب) + (٢/ب)) والمعالجات ((٣/ب) +(٤/ب)) وذلك لقياس أثر مدي امكانية اعتماد المستثمر على المحتوي المعلوماتي لمعيار (IFRS 15) مقارنة بالممارسة الحالية، ومن ثم اختبار **الفرض الثاني H_2**

المقارنة الثالثة: بين المعالجات ((١/ج) + (٢/ج)) والمعالجات ((٣/ج) +(٤/ج)) وذلك لقياس أثر ثقة المستثمر في قرار استثماره نتيجة تطبيق (IFRS 15) مقارنة بالممارسة الحالية، ومن ثم اختبار **الفرض الثالث H_3**

المقارنة الرابعة: بين المعالجات ((١/د) + (٢/د)) والمعالجات ((٣/د) +(٤/د)) وذلك لقياس أثر اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه نتيجة تطبيق (IFRS 15) مقارنة بالممارسة الحالية، ومن ثم اختبار **الفرض الرابع H_4**

المقارنة الخامسة: بين المعالجات [((١/أ) ×(٣/أ)) × ((٢/أ) ×(٤/أ))] وذلك لقياس أثر اختلاف مدي ملاءمة معلومات الإيرادات وفق (IFRS 15) على قراره بالاستثمار بأسهم الشركة مقارنة بالممارسة الحالية باختلاف مستوي خبرة المستثمر، ومن ثم اختبار **الفرض الخامس H_5**

المقارنة السادسة: بين المعالجات [((١/ب) ×(٣/ب)) × ((٢/ب) ×(٤/ب))] وذلك لقياس أثر اختلاف درجة اعتماد المستثمر على المحتوي المعلوماتي لمعيار (IFRS 15) مقارنة بالممارسة الحالية باختلاف مستوي خبرة المستثمر، ومن ثم اختبار **الفرض السادس H_6**

المقارنة السابعة: بين المعالجات [((١/ج) ×(٣/ج)) × ((٢/ج) ×(٤/ج))] وذلك لقياس أثر اختلاف ثقة المستثمر في قرار استثماره نتيجة تطبيق (IFRS 15) مقارنة بالممارسة الحالية باختلاف مستوي خبرة المستثمر، ومن ثم اختبار **الفرض السابع H_7**

المقارنة الثامنة: بين المعالجات [((١/د) ×(٣/د)) × ((٢/د) ×(٤/د))] وذلك لقياس أثر اختلاف اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه نتيجة تطبيق (IFRS 15) مقارنة بالممارسة الحالية باختلاف مستوي خبرة المستثمر، ومن ثم اختبار **الفرض الثامن H_8**

(٧-٥-٧) نتائج الدراسة التجريبية:

(٧-٥-7 -١) الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة التجريبية:

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات، قياسا على (DeCoster, 2004)، كالتالي:

(٧-٥-7 -2) اختبار ثبات أداة القياس أو الاعتمادية (Cronbach`s Alpha).

اعتمد الباحث على اختبار (معامل كرونباخ ألفا) Cronbach`s Alpha وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على العناصر المكونة للأسئلة الخاصة بالحالات التجريبية، من خلال اختبار مدى مصداقية وثبات إجابات أفراد العينة على العناصر المقدمة لهم، وتأخذ قيمة معامل هذا الاختبار قيماً تتراوح بين (صفر، واحد) حيث إذا كانت الإجابات بها ثبات فإن هذا المعامل يكون مساوياً للواحد الصحيح، أما إذا كان هذا المعامل مساوياً للصفر، فإن هذا يعنى عدم ثبات الإجابات. وتعتبر الزيادة في قيمة معامل الاختبار السابق معبرة عن الصدق بمعنى صحة العلاقة السببية بين المتغير المستقل والتابع (وهو ما يعرف بالصدق الداخلي Internal Validity) ومن ثم إمكانية تعميم النتائج (وهو ما يعرف بالصدق الخارجي External Validity). وتعد أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا هي ٦٠% وأفضل قيمة تتراوح بين (٧٠% إلى ٨٠%). وإذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا أقل من ٦٠% فيتم استخدام إجراء Scale If Item Deleted (المقياس عند حذف البند) حيث يتم حذف بعض العناصر التي تجعل قيمة معامل كرونباخ ألفا يصل إلى ٦٠% أو أكثر، وتم إجراء ذلك قياسا على(Heumann & Schomaker,2016)

وأوضحت نتيجة الاختبار فى الجدول رقم (٤) إمكانية الاعتماد على البيانات، حيث تجاوز معامل Cronbach alpha 60% (85.5% للحالة الأولى و٨٨.٤% للحالة الثانية) على الأسئلة الخاصة بجودة قرار الاستثمار من خلال ابعاده المختلفة:

أسئلة الحالات التجريبية	عدد الاسئلة	Cronbach's Alpha
أسئلة الحالة الأولى	٥	% ٨٥.٥
أسئلة الحالة الثانية	٥	% ٨٨.٤
اجمالى العينة (الحالة الأولى والثانية)	١٠	% ٨٣.٤

[جدول رقم (٤) معامل كرونباخ الفا لأسئلة حالتي الدراسة]

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

(٧-٥-7 -3) تحديد نوعية الاختبارات التي تناسب بيانات عينة الدراسة.

معظم البيانات التي تم تجميعها هي بيانات ترتيبية، ونظراً لعدم معلومية توزيع البيانات محل الدراسة أو عدم التأكد من أنها تتبع توزيعاً معتدلاً، تم إجراء اختبار الاعتدالية Kolomogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk لتحديد مدي تبعية بيانات العينة للتوزيع الطبيعي المعتدل، قياسا على (Selvamuthu & Das,2018). ويتمثل الفرض العدم والفرض البديل لهذا الاختبار فيما يلي:

الفرض العدم H_0: العينة مسحوبة من مجتمع يتبع توزيع طبيعي

الفرض البديل H_1: العينة مسحوبة من مجتمع لا يتبع توزيع طبيعي

وفيما يلي جدول رقم (٥) يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

Tests of Normality						
الأسئلة	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Q1	.153	42	.014	.949	42	.060
Q2	.163	42	.007	.928	42	.011
Q3	.139	42	.041	.953	42	.085
Q4	.207	42	.000	.928	42	.011
Q5	.424	42	.000	.595	42	.000
Q6	.185	42	.001	.858	42	.000
Q7	.236	42	.000	.827	42	.000
Q8	.204	42	.000	.891	42	.001
Q9	.154	42	.014	.946	42	.048
Q10	.530	42	.000	.335	42	.000
a. Lilliefors Significance Correction						

[جدول رقم (٥): نتائج اختبارات توزيع بيانات العينة]

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول (٥) أنه وفقا لاختبار الاعتدال السابق تم رفض فرض العدم (القائل بأن المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي) وقبول الفرض البديل (القائل بأن المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي)، وبالتالي

يفضل الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية لاختبار فروض الدراسة، قياسا على (Selvamuthu & Das,2018).

(٧-٥-7-٤) نتائج اختبار فروض الدراسة

يهدف هذا القسم إلى عرض نتائج اختبار فروض الدراسة الرئيسية في ظل التحليل الأساسي **باستخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية**، والتحليل الإضافى الذي **يتناول أثر خبرة المستثمرين على العلاقة محل الدراسة**، وأخيراً استكمال التحليل الاضافي بعرض نتائج اختبار فروض الدراسة الرئيسية **باستخدام الأساليب الاحصائية المعلمية** لبيان مدي قوة ومتانة النتائج التي تم التوصل اليها في ظل التحليل الأساسي كما يلي:

(٧-٥-7-٤-١) نتائج اختبار فروض الدراسة الرئيسية في ظل التحليل الأساسي:

فيما يلي يعرض الباحث لنتائج اختبار فرضي البحث، كل على حده:

(أ) نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث (H_1):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كانت المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لقرار المستثمر بالاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد. اعتمد الباحث على اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين ويظهر الفرض الإحصائي لهذا الاختبار كما يلي:

الفرض العدم H_0: وسيط الفروق = صفر، ويعنى هذا الفرض عدم وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري الإيراد الحالي ومعيار الإيراد الجديد.

الفرض البديل H_1: وسيط الفروق ≠ صفر، ويعني هذا الفرض وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري الإيراد الحالي ومعيار الإيراد الجديد.

ويتم اتخاذ القرار بناءً على قيمة (P-value) عند (مستوى معنوية 5%)، بحيث إذا كانت (P-value) المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المفترض(0.05) فأننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل [1]. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار H_1 (المقارنة الأولي) باستخدام الردود على السؤال الأول (Q_1، Q_6):

Wilcoxon Signed Ranks Test

(1) تم اتباع نفس القاعدة لقبول أو رفض كل فروض البحث

$Q_6 - Q_1$	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Test Statistics	
				Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
Negative Ranks	8[a]	15.94	127.50	-2.928	**٠.003**
Positive Ranks	26[b]	17.98	467.50		
Ties	8[c]				
Total	42				
a. $Q_6 < Q_1$ b. $Q_6 > Q_1$ c. $Q_6 = Q_1$					

[جدول رقم (٦): اختبار الفرض الأول H_1]

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويتضح من جدول رقم (٦) أن قيمة P-Value (Sig.=0.003) أقل من مستوى المعنوية (٥%). مما **يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل** (H_1) ومن ثم يمكن القول إن المعلومات المحاسبية تكون أكثر ملاءمة لقرار المستثمر بالاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد. **ويمكن تفسير ذلك** بأن المعلومات التي يتم توفيرها من خلال معيار (IFRS 15) تكون أكثر وقتيه بالمقارنة مع المعيار الحالي للمحاسبة عن الإيراد، كونه يقوم بتوفير طرق مناسبة لتخصيص سعر الصفقة على التزامات الأداء المتعددة بما يمكن الشركة من الاعتراف بالإيراد في توقيت حدوثه بدلا من تأجيله حتى الوفاء بكافة الالتزامات، كما يزيد (IFRS 15) من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالإيراد مقارنة بالمعلومات الحالية عن الإيراد، مما يجعلها أكثر ملاءمة ومنفعة من وجة نظر المستثمر.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Trabelsi,2018; Altaji & Alokdeh,2019 والتي وجدت تأثيرًا معنويًا لتطبيق (IFRS 15) على ملاءمة المعلومات المحاسبية للايراد، ولكن من جهة أخري اختلفت مع نتائج دراسات (Khanagha 2011;Do et al,2019, والتي خلصت لوجود انخفاض لملاءمة المعلومات المحاسبية للايراد بعد تطبيق (IFRS 15).

ويتفق الباحث مع هذه النتيجة لأن (IFRS 15) يوفر إرشادات كافية للتعامل مع ظروف عدم التأكد فى المعاملات ومعالجة القيمة الزمنية للنقود عند وجود عنصر تمويل جوهرى فى سعر الصفقة في شركات الاتصالات، وبالتالي توفير معلومات وقتية لها قيمة

تنبؤية عالية تساعد المستثمرين على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية للتنبؤ بالأداء والأفاق المستقبلية للشركة، مما يساعد على تحقيق جودة قرار الاستثمار بالأسهم من جانب المستثمرين.

(ب) نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (H_2):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان امكانية اعتماد المستمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق **(IFRS 15)** أكبر عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد. و اعتمد الباحث على اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

الفرض العدم H_0: وسيط الفروق = صفر، ويعنى هذا الفرض عدم وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري الإيراد الحالي ومعيار الإيراد الجديد.

الفرض البديل H_1: وسيط الفروق ≠ صفر، ويعني هذا الفرض وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في في ظل معياري الإيراد الحالي ومعيار الإيراد الجديد.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار H_2 (المقارنة الثانية) باستخدام الردود على السؤال الأول (Q_7 ،Q_2):

Wilcoxon Signed Ranks Test					
Q7 - Q2	**N**	**Mean Rank**	**Sum of Ranks**	**Test Statistics**	
				Z	**Asymp. Sig. (2-tailed)**
Negative Ranks	6[a]	15.42	92.50	-2.898	**٠.00٤**
Positive Ranks	24[b]	15.52	372.50		
Ties	12[c]				
Total	42				
a. $Q_٧ < Q_٢$ b. $Q_٧ > Q_٢$ c. $Q_٧ = Q_٢$					

[جدول رقم (٧): اختبار الفرض الثاني H_2]

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويتضح من جدول رقم (٧) أن قيمة P-Value (Sig.=0.004) أقل من مستوى المعنوية (٥%). مما **يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل** (H_2)، **مما يؤيد** وجود تأثير معنوي لامكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق IFRS)

(15. **ويمكن تفسير ذلك** بأن تطبيق النموذج القائم على العقد يُمكن الشركة من التعبير عن الجوهر الاقتصادي للعملية ويزيد من التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الخاصة بالإيراد مما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم المالية وتحديدا المستثمرين، علاوة على أن متطليات الافصاح الإضافية في ظل المعيار الجديد للإيراد والتي هي أكثر تفصيلا لعنصر الإيراد من المتطلبات الحالية تزيد من إمكانية الاعتماد عليها.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Kristanto,2015; Yahaya at al.,2015; Kubickova & Jindrichovska,2016) بوجود تأثير معنوي لامكانية اعتماد مستخدمي التقارير المالية وتحديدا المستثمرين على المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية بصفة عامة، كما اتفقت نتيجة الدراسة مع ما توصلت اليه دراسة Altaji & Alokdeh (2019) بوجدود تأثير معنوي لامكانية اعتماد المستثمرين على المعلومات المحاسبية بعد تطبيق (IFRS 15).

ويتفق الباحث مع هذه النتيجة لأن (IFRS 15) يؤدي لتحسين خاصية امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية بتحقيق الإتساق بين تعريف الإيراد وشروط الاعتراف بالإيراد وتعريف الأصل بما يمنع تسجيل قيم معينة فى القوائم المالية لا تعبر بصدق عن حقيقة المعاملة الاقتصادية التى حدثت بالفعل، كما يؤدى إتباع نموذج الخطوات الخمس إلى الاعتراف بالإيراد على أساس منهجي منظم والتغلب على مشكلة تعدد وتعقد الإرشادات والمعايير الحالية والتى أدت إلى حدوث تراكم للتلاعب والأخطاء الجوهرية فى الاعتراف بالإيراد. لذلك يوفر المعيار معلومات عن الإيراد خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز يمكن الإعتماد عليها بواسطة المستثمرين لكونها تعبر بأمانة عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بما يدعم خاصية امكانية الاعتماد.

(ج) نتيجة اختبار الفرض الثالث للبحث (H_3):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كانت ثقة المستمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات المصرية أكبر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد. واعتمد الباحث على اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

الفرض العدم H_0: وسيط الفروق = صفر، ويعنى هذا الفرض عدم وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري الإيراد الحالي ومعيار الايراد الجديد.

الفرض البديل H_1: وسيط الفروق ≠ صفر، ويعني هذا الفرض وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري الايراد الحالي ومعيار الايراد الجديد، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار H_3 (المقارنة الثالثة) باستخدام الردود على السؤال الأول (Q_3، Q_8):

Wilcoxon Signed Ranks Test					
Q_8 - Q_3	**N**	**Mean Rank**	**Sum of Ranks**	**Test Statistics**	
				Z	**Asymp. Sig. (2-tailed)**
Negative Ranks	7[a]	15.57	109.00	-3.396	**٠.00١**
Positive Ranks	28[b]	18.61	521.00		
Ties	7[c]				
Total	42				
a. $Q_٨ < Q_3$ b. $Q_8 > Q_3$ c. $Q_8 = Q_3$					

[جدول رقم (٨): اختبار الفرض الثالث H_3]

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويتضح من جدول رقم (٨) أن قيمة P-Value (Sig.=0.001) أقل من مستوى المعنوية (٥%). مما **يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل** (H_3)، ومن ثم يمكن القول بأن ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات المصرية تتزايد عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد. **ويمكن تفسير ذلك** بأن وجود نموذج واحد شامل لا يتضمن استثناءات متعددة قد تؤدي لإرباك مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين يزيد من ثقتهم في المعلومات المحاسبية الخاصة بالإيراد بما ينعكس على قراره بالاستثمار في الأسهم.

وتتفق نتيجة الدراسة مع ما توصلت إليه دراسات (Trabelsi,2018; Altaji & Alokdeh 2019) ; عوض ٢٠١٦ بأن (IFRS 15) عند تطبيقه في شركات الاتصالات يوفر معلومات ملاءمة ويمكن الاعتماد عليها مما يؤدي إلي ويؤكد ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات مقارنة بما يوفره معيار المحاسبة عن الإيراد الحالي في مصر من معلومات للمستثمرين.

ويتفق الباحث مع نتيجة الدراسة بأن تطبيق (IFRS 15) في شركات الاتصالات يؤدي لزيادة ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في شركات الاتصالات، حيث يؤدي تطبيق (IFRS 15) في شركات الاتصالات إلي توفير إطارا شامل ومتماسك للمحاسبة عن الإيراد للتغلب علي التناقضات ونقاط الضعف في إرشادات المعايير الحالية للاعتراف بالإيراد، وكذلك التعامل مع ظهور أنواع جديدة من المعاملات لم تكن موجودة من قبل ولم يتم معالجتها في المعايير الحالية، هذا بالإضافة إلى تحسين متطلبات الإفصاح عن الإيراد وتحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة.

(د) نتيجة اختبار الفرض الرابع للبحث (H_4):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان التنبؤ بسعر السهم عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق معيار (IFRS 15) يكون أفضل عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للايراد. واعتمد الباحث على اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين، ويظهر الفرض الإحصائي الخاصة بهذا الاختبار فيما يلي:

الفرض العدم H_0: وسيط الفروق = صفر، ويعنى هذا الفرض عدم وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري الإيراد الحالي ومعيار الإيراد الجديد.

الفرض البديل H_1: وسيط الفروق ≠ صفر، ويعني هذا الفرض وجود اختلافات معنوية في ردود المجموعتين في ظل معياري الإيراد الحالي ومعيار الإيراد الجديد. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار H_4 (المقارنة الرابعة) باستخدام الردود على السؤالين الرابع والخامس (Q4، Q9 ;Q5، Q10):

Wilcoxon Signed Ranks Test					
$Q_9 - Q_4$	**N**	**Mean Rank**	**Sum of Ranks**	**Test Statistics**	
				Z	**Asymp. Sig. (2-tailed)**
Negative Ranks	6[a]	16.50	99.00	-2.591	**٠.010**
Positive Ranks	23[b]	14.61	336.00		
Ties	13[c]				
Total	42				
a. $Q_9 < Q_4$ b. $Q_9 > Q_4$ c. $Q_9 = Q_4$					
$Q_{10} - Q_5$	**N**	**Mean Rank**	**Sum of Ranks**	**Test Statistics**	
				Z	**Asymp. Sig. (2-tailed)**

Negative Ranks	1[d]	6.50	6.50	-2.887	**٠.004**
Positive Ranks	11[e]	6.50	71.50		
Ties	30[f]				
Total	42				
d. $Q_{10} < Q_5$ e. $Q_{10} > Q_5$ f. $Q_{10} = Q_5$					

[جدول رقم (٩): اختبار الفرض الثاني H_4]

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وجاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الرابعة) كما يتضح من جدول (٩) لتؤيد وجود تأثير معنوي لتطبيق (IFRS 15) على قرار الاستثمار بالاسهم في شركات الاتصالات مقارنة بمعايير المحاسبة عن الإيراد الحالية السارية في مصر، حيث كانت قيمة P. Value للسؤال الرابع (Sig.= ٠.٠١٠) والسؤال الخامس (Sig.= 0.004) أقل من مستوي المعنوية ٥%، الأمر الذي يعني **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H_4)**.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Kasztelnik,2015; Maroun,2017; De sa Silva,2018; Trabelsi,2018; Altaji & Alokdeh,2019) التي أشارت إلى أن معيار الإيراد الجديد، يؤثر على أسعار الأسهم التي يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية، لما توفره من معلومات تتصف بالملاءمة وإمكانية الاعتماد تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة.

ولكن من جهة أخري، **لا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات** (Steele, 2012; Biondi et al., 2012) بعدم قيام المستثمرين باتخاذ قرار الاستثمار في اسهم شركات الاتصالات بعد تطبيق معيار الإيراد الجديد، حيث يترتب علي تطبيق المعيار الجديد في شركات الاتصالات العديد من المشاكل منها وجود كم هائل من العقود غير النمطية متعددة العناصر لكل منها شروطها الخاصة والتي تتطلب جميعا تحليلاً مفصلاً لقدرتها على تحصيل المقابل من العميل كشرط للمحاسبة عن العقد فى ظل المعيار وهى عملية مكلفة ومعقدة ومرهقة، وكذلك وجود صعوبة كبيرة فى تحديد كافة الوعود الصريحة والضمنية لتوفير السلع والخدمات للعميل والتى سوف يتم المحاسبة عنها كالتزامات أداء منفصلة من خلال الأخذ في الإعتبار السياسات التجارية المعتادة لشركات الاتصالات مما يؤدي لفصل التزامات الأداء وبالتالى عدم الإتساق فى المعالجة المحاسبية للعقود المتشابهة

وتعدد وحدات الحساب فى العقد الواحد مما يزيد تعقيد المحاسبة عن الإيراد. وفيما يلي ملخص بنتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي:

الفرض	فروض البحث في ظل التحليل الاساسي	نتيجة الاختبار
H_1	تكون المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لقرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.	**قبول**
H_2	تكون امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) أكبر عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.	**قبول**
H3	تكون ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات في مصر أكبر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.	**قبول**
H4	يختلف قرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد.	**قبول**

[جدول رقم (١٠): نتائج اختبار فروض الدراسة في ظل التحليل الأساسي]

(المصدر: إعداد الباحث)

(٧-3-7-٤-٢) تحليلات إضافية

يتناول الباحث فى هذه الفرعية **حالتين من التحليلات الإضافية**؛ والتى يعتقد الباحث بأهميتها ودورها فى تأكيد وتفسير ما توصل إليه من نتائج فى مرحلة اختبار الفروض

الرئيسية للبحث. **أولهما**، اختبار أثر مستوي خبرة المستثمرين كمتغير معدل للعلاقة الرئيسية محل البحث، **وثانيهما**، يتناول من خلاله الباحث اختبارًا معلميًا لفروض البحث الرئيسية.

(أ) حالة مستوي خبرة المستثمرين كمتغير معدل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة:

لاختبار فروض البحث من الخامس إلى الثامن، والتحقق مما إذا كان قرار المستثمر وثقته فيه وملاءمة ومدى الاعتماد على تطبيق (IFRS 15) في شركات الاتصالات يختلف باختلاف مستوي خبرة المستثمر، قام الباحث بتقسيم عينة الدراسة إلي ٣١ مستثمر من ذوي الخبرة و ١١ مستثمر من محدودي الخبرة، وتم ذلك وفقاً للمقياس المستخدم وهو اعتبار مستوي خبرة المستثمر متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت عدد سنوات خبرة المستثمر تزيد عن متوسط عدد سنوات خبرة أفراد العينة محل الدراسة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياسا علي (Chen et al.,2013)، ثم قام الباحث باستخدام اختبار اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين لاختبار فروض الدراسة من الخامس إلي الثامن كما يلي:

بالنسبة لاختبار الفرض الخامس(H_5)، القائل بأن الزيادة في مدي ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرار المستثمر بالاستثمار بأسهم شركات الاتصالات عند تحولها لتطبيق IFRS) (15 عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد تختلف باختلاف مستوي خبرة المستثمر، فقد أوضحت النتائج الإحصائية (جدول رقم ١١) وجود تأثير معنوى لمستوي خبرة المستثمر على ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرار المستثمر بالاستثمار بأسهم شركات الاتصالات سواء عند تطبيق (IFRS 15) أو المعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد.

Wilcoxon Signed Ranks Test		
مستوي الخبرة	Q_6- Q_1	
	في ظل وجود الخبرة	في ظل عدم وجود الخبرة
قيمة Z	-2.259	-2.209
مستوي المعنوية	٠.024	٠.027

[جدول رقم (١١) اختبار الفرض الخامس H_5]
(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية (المقارنة الخامسة)، يرى الباحث عدم وجود تأثير لعنصر الخبرة (كمتغير معدل) على العلاقة محل الدراسة، فلم تختلف ملاءمة

المعلومات المحاسبية لقرار المستثمر بالاستثمار بأسهم شركات الاتصالات على المحاسبة عن الإيراد سواء في حالة تطبيق (IFRS 15) أو تطبيق المعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد في شركات الاتصالات. **وعليه يمكن رفض الفرض الخامس (H_5)**

ويرجع الباحث ذلك إلى أن عنصر الإيراد من وجة نظر المستثمرين ذوي الخبرة او محدودي الخبرة يظل عنصرا حيويا في قرار الاستثمار بالأسهم في شركات الاتصالات بغض النظر عن المعايير المطبقة في حسابة والافصاح عنه.

بالنسبة لاختبار الفرض السادس(H_6)، القائل بأن تختلف الزيادة في امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد يختلف باختلاف مستوي خبرته، فقد أوضحت النتائج الإحصائية (جدول رقم ١٢) وجود تأثير معنوى لذوي الخبرة من المستثمرين على امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تطبيق (IFRS 15) بالمقارنة بتطبيق المعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد وعدم وجود الخبرة.

Wilcoxon Signed Ranks Test		
مستوي الخبرة	**Q_7 - Q_2**	
	في ظل وجود الخبرة	في ظل عدم وجود الخبرة
قيمة Z	-2.272	-1.916
مستوي المعنوية	٠.023	٠.055

[جدول رقم (١٢) اختبار الفرض الخامس H_6]
(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية (المقارنة السادسة)، يرى الباحث وجود تأثير لعنصر الخبرة (كمتغير معدل) على العلاقة محل الدراسة، فقد اختلفت **امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية للإيراد** عند تطبيق (IFRS 15) في شركات الاتصالات مقارنة بالمعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد. **وعليه يمكن قبول الفرض السادس (H_6)**

ويرجع الباحث ذلك إلى إدراك المستثمرين ذوي الخبرة أن متطلبات الاعتراف بالإيراد والافصاح في ظل معيار (IFRS 15) سوف تساعد على التعبير عن الجوهر الاقتصادي للمعاملات والتغلب على الأخطاء والتلاعبات نتيجة الإرشادات المتعددة في ظل المعايير

الحالية للايراد بالمقارنة مع المستثمر الذي ليس لديه الخبرة والذي يركز على ملاءمة المعلومة بغض النظر عن إمكانية الاعتماد عليها.

بالنسبة لاختبار الفرض السابع(H_7)، القائل بأن الزيادة في ثقة المستمر في قراره الاستثماري عند تحول شركات الاتصالات لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للايراد تختلف باختلاف مستوي خبرته، فقد أوضحت النتائج الإحصائية (جدول رقم ١٣) وجود تأثير معنوى لذوي الخبرة من المستثمرين على ثقة المستمر في قراره الاستثماري في شركات الاتصالات عند تطبيق (IFRS 15) بالمقارنة بتطبيق المعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد وعدم وجود الخبرة.

Wilcoxon Signed Ranks Test		
مستوي الخبرة	**$Q_8 - Q_3$**	
	في ظل وجود الخبرة	في ظل عدم وجود الخبرة
قيمة Z	-2.730	-2.263
مستوي المعنوية	٠.006	٠.074

[جدول رقم (١٣) اختبار الفرض الخامس H_7]
(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية (المقارنة السابعة)، يرى الباحث وجود تأثير لعنصر الخبرة (كمتغير معدل) على العلاقة محل الدراسة، فقد اختلفت ثقة المستثمر في قراره الاستثماري في شركات الاتصالات عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) مقارنة بالمعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد. **وعليه يمكن قبول الفرض الخامس (H_7)**

ويرجع الباحث ذلك إلى المستثمرين ذوي الخبرة هو أكثر ثقة في ظل متطلبات وشروط الاعتراف بالإيراد وفقا لمعيار (IFRS 15) مما يزيد من ثقته بالمعلومات الخاصة بالإيراد بما يتفق مع امكانية اعتمادة على تلك المعلومات بالمقارنة مع المستثمرين الذين ليس لديهم الخبرة والذي يركز على ملاءمة المعلومة بغض النظر عن إمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها.

بالنسبة لاختبار الفرض الثامن (H_8)، القائل بأن التنبؤ بسعر السهم شركات الاتصالات عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد يختلف باختلاف مستوي خبرته، فقد أوضحت النتائج الإحصائية (جدول رقم ١٤) وجود تأثير

معنوى لذوي الخبرة من المستثمرين على قرار الاستثمار بالاسهم عند تطبيق (IFRS 15) بالمقارنة بتطبيق المعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد وعدم وجود الخبرة.

Wilcoxon Signed Ranks Test		
مستوي الخبرة	$Q_9 - Q_4$	
	في ظل وجود الخبرة	في ظل عدم وجود الخبرة
قيمة Z	-2.324	-1.035
مستوي المعنوية	0.020	0.301
مستوي الخبرة	$Q_{10} - Q_5$	
	في ظل وجود الخبرة	في ظل عدم وجود الخبرة
قيمة Z	-2.333	-1.732
مستوي المعنوية	.020	.083

[جدول رقم (١٤) اختبار الفرض الخامس H_8]

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية (المقارنة الثامنة)، يرى الباحث وجود تأثير لعنصر الخبرة (كمتغير معدل) على العلاقة محل الدراسة، فقد اختلف **قرار الاستثمار بالاسهم** عند تطبيق (IFRS 15) في شركات الاتصالات مقارنة بالمعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد. **وعليه يمكن قبول الفرض الثامن (H_8).**

ويرجع الباحث ذلك أن هناك أتفاق بين المستثمرين ذوي الخبرة وقليلي الخبرة على ملاءمة معلومة الإيراد بغض النظر عن معيار المحاسبة عن الإيراد المطبق، ولكن المستثمرين ذوي الخبرة يروآ أن المعلومات الخاصة بالإيراد في ظل (IFRS 15) تكون أكثر إمكانية اعتماد وثقة مما يجعلها أحد محددات قرار الاستثمار في الأسهم لشركات الاتصالات. **وفيما يلي ملخص بنتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الإضافي:**

الفرض	فروض البحث في ظل التحليل الإضافي	نتيجة الاختبار
H_5	تختلف الزيادة في ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد	**رفض**

	باختلاف مستوي خبرة المستثمر.	
H_6	تختلف الزيادة في امكانية اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية عند تحول شركات الاتصالات في مصر لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرته.	**قبول**
H_7	تختلف الزيادة في ثقة المستثمر في قراره بالاستثمار في أسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنها في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرته.	**قبول**
H_8	يختلف قرار الاستثمار بأسهم شركات الاتصالات في مصر عند تحولها لتطبيق (IFRS 15) عنه في حالة تطبيقها للمعايير الحالية للإيراد باختلاف مستوي خبرة المستثمر.	**قبول**

[جدول رقم (١٥): نتائج اختبار فروض الدراسة في ظل التحليل الإضافي]

(المصدر: إعداد الباحث)

(ب) حالة استخدام الاختبارات المعلمية:

فى سبيل التحقق من صلاحية نتائج اختبار الفروض الرئيسية للبحث من الأول إلي الرابع، ونظرًا لكبر حجم عينة الدراسة إلى حدٍ ما، فقد قام الباحث باختبار هذه الفروض (H_1، H_2، H_3، H_4) من خلال أداء **اختبار T** وهو **الاختبار المعلمى** الملائم لاختبار عينتين غير مستقلتين. ويوضح الجدول رقم (١٤) مقارنة بين نتائج التحليل الأساسي في ظل الاختبارات اللامعلمية والتي تم اختبارها سابقا ونتائج الاختبارات المعلمية لتقييم قوة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي وبيان مدي إختلاف إفتراضاته عن نتائج التحليل الأساسي وتم ذلك قياسا علي، عبد العال (٢٠٢٠). ويظهر جدول رقم (١٦) نتائج اختبار الفروض (H_1، H_2 ، H_3، H_4) في ظل التحليل الاساسي والتحليل الإضافي:

الفروض	الأسئلة	في ظل التحليل الاساسي Wilcoxon Signed	نتيجة الفرض	في ظل التحليل الإضافي T-Test	نتيجة الفرض

		Ranks Test					
		Z	Sig		Z	Sig	
H_1	Q6 - Q1	-2.928	0.003	قبول	-2.876	0.006	قبول
H_2	Q7 - Q2	-2.898	0.004	قبول	-2.958	0.005	قبول
H_3	Q8 - Q3	-3.396	0.001	قبول	-3.554	0.001	قبول
H_4	Q9 - Q4	-2.591	0.010	قبول	-2.371	٠.٠٢٣	قبول
	Q10 - Q5	-2.887	0.004		-3.186	٠.٠٠٣	

[جدول رقم (16) ملخص لنتائج الدراسة في ظل التحليل الاساسي والتحليل الإضافي]
(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

وكانت معنوية اختبار T أقل من 5% للفروض الأربع في حالة التحليل الاضافي، كما في حالة التحليل الأساسي، **ومعني ذلك** أن نتائج الدراسة في ظل التحليل الإضافي باستخدام **الاختبارات المعلمية** لفروض الدراسة الرئيسية **لم تختلف** عنها في ظل التحليل الاساسي عندما تم استخدام **الاختبارات اللامعلمية** لاختبار هذه الفروض، وهو ما يؤكد علي سلامة بناء نموذج البحث وافتراضاته من جهة ودقة ومتانة نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي من جهة أخري.

(٧-٦) النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر تحول شركات الاتصالات في مصر نحو تطبيق (IFRS 15) على جودة قرار الاستثمار بالأسهم، وما إذا كان هذا الأثر سيختلف طبقاً لمستوي خبرة المستثمر. ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، اعتمد الباحث على دراسة تجريبية على عينة من ٤٢ مستثمر وخلص إلى أن تطبيق (IFRS 15) في شركات الاتصالات ساعد على توفير معلومات محاسبية تتصف بالملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها وقابليتها للمقارنة على مستوي الشركات والصناعة وهو ما ساعد المستثمرين على تحديد أفضل الفرص الاستثمارية وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الجيد.

كما خلص الباحث إلي وجود قصور في مستوي الإفصاح عن الإيراد بالقوائم المالية وفقا للمعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد في شركات الاتصالات المصرية مقارنة بتطبيق (IFRS 15) الذي أدي لزيادة جودة الخصائص النوعية للمعلومات عن طريق تحسين مستوي الإفصاح، الأمر، الذي سيؤدي إلى تخفيض مخاطر عدم التأكد وتخفيض عدم تماثل

المعلومات بما يترتب عليه إتاحة المعلومات الملائمة والموثوق فيها للمستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

وأخيرا، فقد خلص الباحث إلي عدم وجود تأثير معنوي لمستوي خبرة المستثمر كمتغير معدل على العلاقة محل الدراسة، بالنسبة لملاءمة المعلومات المحاسبية لقرار المستثمر بأسهم شركات الاتصالات، بينما يوجود **تأثير معنوي** لمستوي خبرة المستثمر كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة بالنسبة لإمكانية الاعتماد والثقة في المعلومات المحاسبية للايراد وكذلك قرار الاستثمار نفسه في حالة الاعتماد على معيار المحاسبة عن الإيراد الجديد مقارنة بالاعتماد على المعايير الحالية للمحاسبة عن الإيراد في مصر.

وعليه، يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة تكييف (IFRS 15) لكافة الصناعات بصفة عامة وشركات الاتصالات بصفة خاصة بدلا من الترجمة الحرفية له وذلك للتغلب على كافة الصعوبات المحتملة من تطبيقه نتيجة تقديم المعيار الجديد للإيراد لطريقة جديدة وغير مألوفة للاعتراف بالإيراد قائمة على أساس فكرى جديد مختلف تماماً عن الممارسة الحالية، وكذلك ضعف مستوي البنية التحتية لبيئة التقرير المالي في مصر نتيجة انخفاض مستوى التأهيل العلمي والمهني وغياب التعليم المستمر لمعدي ومستخدمي القوائم المالية مما يؤثر على عملية وجودة قرار الاستثمار.
- ضرورة عمل دورات تدريبية للمستثمرين متخذي قرارات الاستثمار بغرض توعيتهم بدورهم ومسئولياتهم وفقا للتعديلات التي طرأت على (IFRS 15) والهدف وراء هذا التعديل.
- ينبغي تحديث مقررات المحاسبة المالية في الجامعات المصرية لتواكب التعديلات التي طرأت على معيار المحاسبة عن الإيراد حتى يتسنى لها تخريج خريجين على درجة من الوعي والمعرفة والتأهيل بهذه التعديلات والتطورات.
- ضرورة قيام شركات الاتصالات بعمل دورات تدريبية لمعدي القوائم المالية لديها بغرض تأهيلهم وتوعيتهم بدورهم ومسئولياتهم وفقا للتعديلات التي طرأت على (IFRS 15).

- ضرورة قيام مراقبي الحسابات في مصر بتعديل إجراءات وأدلة الاثبات الخاصة بمراجعة دورة الإيرادات والمتحصلات في ضوء متطلبات وشروط المحاسبة عن الإيراد وفقا لمعيار (IFRS 15).

وأخيراً، فيما يتعلق بمجالات البحث المقترحة، يقترح الباحث المجالات البحثية التالية:

- أثر تحول شركات الاتصالات في مصر نحو تطبيق (IFRS 15) على **قرار منح الائتمان – دراسة تجريبية.**
- أثر تحول **شركات البرمجيات** في مصر نحو تطبيق (IFRS 15) على **جودة واستمرارية الأرباح– دراسة حدث.**
- أثر تطبيق (IFRS 15) على مستوي **التحفظ المحاسبي– دراسة تطبيقية** على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر تطبيق (IFRS 15) على **دقة وتشتت تنبؤات المحللين الماليين– دراسة تجريبية.**
- أثر **الخصائص التشغيلية للشركات** على المقدرة التقييمية لمعلومات الإيراد في ظل (IFRS 15) – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

بدوي، هبة عبد السلام (٢٠١٨) أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات بقيمتها العادلة على جودة قرار الاستثمار دراسة تجريبية على المستثمرين في مصر، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص: ٥٣٣ – ٦١٣.

خليل، على مصطفي محمود; إبراهيم، مني مغربي أحمد (٢٠١٧) قياس أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على استدامة الأرباح المحاسبية – دليل من البيئة المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة جامعة بني سويف المجلد الأول، العدد الأول، ص ١– ٦٠.

خميس، عمرو محمد (٢٠١٧) **إطار مقترح لتكييف معيار التقرير المالى الدولى للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء وفقاً لبيئة التقرير المالى فى مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

عبد العال، محمود موسي (٢٠٢٠) أثر إفصاح مراقب الحسابات بتقريره عن تقديرات القيمة العادلة كأحد أمور المراجعة الأساسية على أحكامه وتصرفاته المهنية التشككية "دراسة تجريبية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص: ٤٨٧ – ٥٦٢.

عوض، أمال محمد محمد، (٢٠١٦) تقييم أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيرادات علي تحسين المحتوي الإعلامي للتقارير المالية: دراسة استكشافية في البيئة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد رقم ٢٠، العدد ١، ص ٥٣١–٥٨٥.

وزارة الاستثمار، القانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود. الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Akman, N. H. (2011). The effect of IFRS adoption on financial disclosure: does culture still play a role? **American International Journal of Contemporary Research**, 1(1), 6-17.

Alali, F., & Cao, L. (2010). International financial reporting standards—credible and reliable? An overview. **Advances in Accounting**, 26(1), 79-86.

Alnodel, A. (2018). The Impact of IFRS adoption on the value relevance of accounting information: evidence from the insurance sector. **International Journal of Business and Management**, 13(4), p138.

Altaji, F., & Alokdeh, S. (2019). The impact of the implementation of international financial reporting standards no. 15 on improving the quality of accounting information. **Management Science Letters**, 9(13), 2369-2382.

Belzile, R., Fortin, A., & Viger, C. (2006). Recognition versus Disclosure of Stock Option Compensation: An Analysis of Judgements and Decisions of Nonprofessional Investors. **Canadian Accounting Perspectives**, 5(2), 147-179.

Bernoully, M., & Wondabio, L. S. (2019, July). Impact of implementation of IFRS 15 on the financial statements of telecommunication company (case study of PT XYZ). **In Asia Pacific Business and Economics Conference**.

Biondi, Y., Glover, J. C., Jenkins, N. T., Jorgensen, B., Lacey, J., Macve, R. H., & Tsujiyama, E. (2012). Comment on IASB/FASB 2011 ED on Revenues from Contracts with Customers**. Available Online at http:// aaahq.org** .

Biswas, R., Rahman, M. & Rahman, A., (2015). Effectiveness of accrual basis accounting as compared to cash basis accounting in financial reporting. **International Journal of Multidisciplinary Research and Development**, 2(10), pp. 467-473.

Bogstrand, O., & Larsson, E. A. (2012). Have IFRS Contributed to an Increased Value-Relevance? The Scandinavian Evidence.

Byard, D., Li, Y., & Yu, Y. (2011). The effect of mandatory IFRS adoption on financial analysts' information environment. **Journal of Accounting Research**, 49(1), 69-96.

Chang, R., and Wei, J., 2011, "Effects of Governance on Investment Decisions and Perceptions of Reporting Credibility: Investment Experience of Taiwanese Individual Investors", **Asia Pacific Journal of Management**, Vol. 28, pp. 139-155.

Chen, C., Young, D., & Zhuang, Z. (2013). Externalities of mandatory IFRS adoption: Evidence from cross-border spillover effects of financial information on investment efficiency. **The Accounting Review**, 88(3), 881-914.

Christensen, B.E., S.M. Glover, and C.J. Wolfe. 2014. "Do critical audit matter paragraphs in the audit report change nonprofessional investors' decision to invest?" **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 33 (4): 71–93.

Christensen, B. E., Eilifsen, A., Glover, S. M., & Messier Jr, W. F. (2018). The Effect of Materiality Disclosures on Investors' Decision Making. **Available at SSRN 3096564**.

Church, I. T. (2016). **The Effects Of Accounting Standards Update 2014-09: Revenue From Contracts With Customers** (Doctoral dissertation, Appalachian State University). Available Online at http:// uncg.edu.

Dalkilic, A. F., 2014. The real step in convergence project: A paradigm shift from revenue recognition to revenue from contracts with customers. **International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences**, 4(3-4), pp. 67-84.

De los Santos Valle, J. (2020). Implementation of the new international accounting standard on revenue recognition in the telecommunications industry.

de Oliveira, R. X., Crabbi, T. M., & Rodrigues, J. M. (2020). Level of adherence of the Brazilian listed companies of the telecommunications sector to the accounting pronouncement CPC 47. **REVISTA AMBIENTE CONTÁBIL-Universidad Federal do Rio Grande do Norte**-ISSN 2176-9036, 12(1).

De sa Silva, L. (2018). **An evaluation of the impact of IFRS 15 on JSE-Listed companies** (Doctoral dissertation).

Delliote (2014). Revenue Standard Finally Recognized Boards Issue Guidance on Revenue from Contracts with Customers. **Available Online at http:// www.iasplus.com** .

Deloitte, 2015. Telecommunications Spotlight: Navigating the New Revenue Standard. UK: Deloitte Touche Tohmatsu Limited.

Dilla, W., and Steinbart, P., 2005, "Relative Weighting of Comm-on and Unique Balanced Scorecard Measures by Knowledgeable Decision Makers", **Behavioral Research in Accounting**, Vol. 17, pp. 43-53.

Do, H. K., Leem, W. B., & Yuk, J. H. (2019). The effect of IFRS adoption on the value relevance of accounting information: evidence from South Korea. **Investment Management & Financial Innovations**, 16(2), 78.

Du, N. & Whittington, R., 2017. Implementing Variable Considerations in Revenue Recognition. **The CPA Journal**, 11(1), pp. 1-5.

Elbakry, A. E., Nwachukwu, J. C., Abdou, H. A., & Elshandidy, T. (2017). Comparative evidence on the value relevance of IFRS-based accounting information in Germany and the UK. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 28, 10-30.

Ernst&Young,(2016).EY-Bruecks-Grote-IFRS-15-Implementierung-im-Technologieund-Telekom-Sektor. [Online]

Ernst and Young (2017), Applying IFRS Presentation and disclosure requirements of IFRS 15, London: EYGM Limited.

Fangshu, Zhu. (2015). Review of U.S. GAAP and IFRS Convergence: Revenue Recognition Aspects. **Research Journal of Management Sciences**. 4(5), 21-36.

Florou, A., & Pope, P. F. (2012). Mandatory IFRS adoption and institutional investment decisions. **The Accounting Review**, 87(6), 1993-2025.

Gietzmann, M. B., & Isidro, H. (2013). Institutional investors' reaction to SEC concerns about IFRS and US GAAP

reporting. **Journal of Business Finance & Accounting**, 40 (7-8), 796-841.

Haggenmüller, S. (2019). **Revenue Recognition under IFRS 15: A Critical Evaluation of Predefined Purposes and Implications for Improvement** (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).

Hamidi, Z. (2009). Qualitative characteristics of accounting information and its impact on the assessment of war damage: A field study on the general company for the manufacture of batteries. **Journal of Management and Economy**, 75, 37-54.

Hayati, M. (2016). Value Relevance of Accounting Information Based on PSAK Convergence IFRS (Manufacture Firms in Indonesia). **Jurnal Praktik Bisnis**, 5(1), 67-78.

Helena, F., Novitasari, K., & Tjamdinata, W. (2018). **The Value Relevance of IFRS Adoption in Indonesia** (Doctoral dissertation, Petra Christian University).

Henry, T. F., Mest, D. P., & Safar, M. L. (2019). Pirate Wireless: Revenue Recognition in the Telecommunications Industry. **Accounting Perspectives**, 18(1), 7-12.

Heumann, C., & Schomaker, M. (2016). Introduction to statistics and data analysis. **Springer International Publishing Switzerland**.

Huefner, R. J. (2016). The impact of new financial reporting standards on revenue management. **Journal of Revenue and Pricing Management**, 15(1), 78-81.

International Accounting Standards Board (IASB), 2013. International Financial Reporting Standards. London: The IFRS Foundation.

International Accounting Standards Board (IASB), 2014a. IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. (In International Financial Reporting Standards - A Guide through IFRS official pronouncements issued at 1 July 2014 with extensive cross references and other annotations, Part A1). London: The IFRS Foundation.

International Accounting Standards Board (IASB), 2018. The Conceptual Framework for Financial Reporting. 2019 edition. London: The IFRS Foundation.

Isaboke, C., & Chen, Y. (2019). IFRS adoption, value relevance and conditional conservatism: evidence from China. **International Journal of Accounting & Information Management**.

Jaarat, D. K. J., & Khraisat, B. S. A. (2018). The Impact of Transition to the Application of IFRS 15: Recognition of Revenue from Contracts with Customers A Case Study (Jordan Telecommunication's Company Orange**). American Based Research Journal**, 7(02).

Karkacier, A., and Ertas, F., 2017, "Accounting and Management Information Systems", **Accounting and Management Information Systems**, Vol. 16, No. 3, pp. 297-319.

Kasztelnik, K. (2015). The value relevance of revenue recognition under International Financial Reporting Standards. **Accounting and Finance Research**, 4(3), 88-98.

Kasztelnik, K. (2015). The value relevance of revenue recognition under International Financial Reporting Standards. **Accounting and Finance Research**, 4(3), 88-98.

Khanagha, J. B. (2011). Value relevance of accounting information in the United Arab Emirates. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 1(2), 33.

Kim, O. (2013). Russian accounting system: Value relevance of reported information and the IFRS adoption perspective. **The International Journal of Accounting**, 48(4), 525-547.

Kivioja, T. (2018). **The impact of IFRS 15 on analysts' forecast accuracy** (Doctoral dissertation, Master's Thesis Accounting, Oulu Business School).

Klimczak, K., & Wachowicz, A. (2017). The benefits and costs of IFRS implementation in Poland–the investors' perspective. **Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości**, (95 (151)), 163-181.

Korniotis, G. M., & Kumar, A. (2011). Do older investors make better investment decisions? The **Review of Economics and Statistics**, 93(1), 244-265.

KPMG, 2016. Revenue for Telecoms: Issues in Depth. United Kingdom: KPMG International Standards Group.

KPMG. (2014a). First Impressions: Revenue from contracts with customers. Available Online at http:kpmg.com/ifrs.

Kristanto, A. B. (2015). Does IFRS Convergence Promote the Value Relevance of Accounting Information? **Jurnal Ekonomi dan Bisnis**, 18(1), 19-40.

Kubickova, D., & Jindrichovska, I. (2016). Comparability and Reliability of Financial Information in the Sector of Czech SMES (ten years of IFRS as a part of Czech accounting context).

Kwong, L. C. (2013). Does IFRIC 15 matter? The decision usefulness of accelerated revenue and earnings recognition. **Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance** (AAMJAF), 9(2), 49-74.

Mahmood, T. (2019). The adequacy of the new contract-based revenue recognition model for the telecommunication industry.

Maroun, W. (2017). Accounting for revenue using an accountability and business model framework: The case of the South African Institute of Chartered Accountants' professional examinations. **South African Journal of Accounting Research**, 31(3), 240-254.

Mattei, G., & Paoloni, N. (2019). Understanding the Potential Impact of IFRS 15 on the Telecommunication Listed Companies, by the Disclosures' Study. **International Journal of Business and Management**, 14(1).

Mchedlishvili, M. (2020). One of the key items of the financial statements-revenue adjustmant. **Eco forum Journal**, 9(2).

Nagdev, J. (2019) An Analytical Study on Financial Statements of Telecom Companies in India**. international Journal of Innovative Science and Research Technology**, Special Issue

Nicolae, E., & Ionela-Claudia, D. (٢٠١٥). International Accounting Treatment Regarding Revenue. **Annals-Economy Series**, 4,124-128.

Okafor, G. T., Ogbuehi, A., & Anene, O. N. (2017). IFRS adoption and the value relevance of accounting information in Nigeria: An Empirical Study. **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 13(10), 421-434.

Oncioiu, I., & Tănase, A. E. (2016). Revenue from Contracts with Customers under IFRS 15: new perspectives on practice. **EuroEconomica**, 35(2).

Oyedokun, G. (2016). Revenue Recognition Paradox: A Review of (IAS 18) and IFRS 15. **Available at SSRN 2912250**.

Pagach, J. P. J. A. D., 2013. The next step for revenue recognition - Examining the new principles-based 5-step model. **The CPA Journal**, 10(1), pp. 1-6.

Peters, M. (2016). The new IFRS 15 standards: implementation challenges for Belgian companies.

Phan, D. H. T., & Mascitelli, B. (2014). Optimal approach and timeline for IFRS adoption in Vietnam: Perceptions from accounting professionals. **Research in Accounting Regulation**, 26(2), 222-229.

Pleasant, O. (2018). Revenue Fraud and the Impact of New Revenue Recognition Standards.

PricewaterhouseCoopers (PwC), 2014. Revenue from Contracts with Customers: The standard is final – A comprehensive look at the new revenue model. New York, NY: PricewaterhouseCoopers LLP.

Prihatni, R., Subroto, B., Saraswati, E., & Purnomosidi, B. (2018). Comparative value relevance of accounting information in the IFRS period between manufacturing company and financial services go public in Indonesia stock exchange. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 22(3), 1-9.

Ramli, I. (2018). The Relevant Value of Accounting Information on the Adoption of the IFRS in the Capital Market: Evidence in the Indonesian Banking Industry. **In State-of-the-Art Theories and Empirical Evidence** (pp. 107-125). Springer, Singapore.

Rutledge, R. W., Karim, K. E., & Kim, T. (2016). The FASB's and IASB's New Revenue Recognition Standard: What Will Be the Effects on Earnings Quality, Deferred Taxes, Management Compensation, and on Industry Specific Reporting? **Journal of Corporate Accounting & Finance**, 27(6), 43-48.

Salah, W. (2020). The International Financial Reporting Standards and Firm Performance: A Systematic Review. **Applied Finance and Accounting**, 6(2), 1-10.

Segal, M. & Naik, G., 2019. The expected impact of the implementation of International Financial Reporting Standards (IFRS) 16 – Leases. **Journal of Economic and Financial Sciences**, 12(1), pp. 1-12.

Selvamuthu, D., & Das, D. (2018). **Introduction to statistical methods, design of experiments and statistical quality control**. Springer Singapore.

Sethumadhavan, K., 2018. Business Process Re-Engineering: An Analysis of Credit Management Process Development, Automation and its Advantages for Telecom Industry. **International Journal of Applied Finance for Non-Financial Managers**, 1(3), pp. 2-3.

Singh, S. (2015). **Assessing the concerns of the telecommunications industry regarding revenue recognition** (Doctoral dissertation, University of Johannesburg).

Srivastava, A. (2014). Selling-price estimates in revenue recognition and the usefulness of financial statements. **Review of Accounting Studies**, 19(2), 661-697.

Starczewski, L., & Ingersoll, B. (201٤). Revenue recognition: Ten top changes to expect with the new standard. **Available Online at http: Bloomberg BNA, 1.**

Steele, C. A. (2012). The Convergence of US GAAP and IFRS: RevenueRecognition.**http:www.unh.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1087.**

Streaser, S., Sun, K. J., Zaldivar, I. P. & Zhang, R., 2014. Summary of the new FASB and IASB Revenue Recognition Standards. New York, NY: St. John's University.

Tong Tan Liong, A. (2015). Review of IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. Malaysian Accounting Standards Board, 3.

Trabelsi, N. S. (2018). Ifrs 15 Early Adoption and Accounting Information: Case of Real Estate Companies in

Dubai. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 22(1), 1-12.

Tsalavoutas, I., André, P., & Evans, L. (2012). The transition to IFRS and the value relevance of financial statements in Greece. **The British Accounting Review**, 44(4), 262-277.

Tutino, M., Regoliosi, C., Mattei, G., Paoloni, N., & Pompili, M. (2019). Does the IFRS 15 impact earnings management? Initial evidence from Italian listed companies. **African Journal of Business Management**, 13(7), 226-238.

Tysiac, K., 2014. Seven revenue recognition considerations. **Journal of Accountancy**, 3, pp. 25-27.

Wachtmeister, E., & Strömland, M. (2016). Why do preparers participate in the development of the accounting standard IFRS 15? -A study on the aspects of region, industry, opinion and argumentation.

Wagenhofer, A., 2014. The role of revenue recognition in performance reporting. **Accounting and Business Research**, 44(4), pp. 349-379.

Yahaya, O. A., Yusuf, M. J., & Dania, I. S. (2015). International financial reporting standards' adoption and financial statement effects: Evidence from listed deposit money banks in Nigeria. **Research Journal of Finance and Accounting**, 6(12), 107-122.

Yip, R. W., & Young, D. (2012). Does mandatory IFRS adoption improve information comparability? **The Accounting Review**, 87(5), 1767-1789.

Youell, N., 2016. New Revenue Recognition Guidelines: There's Work to Be Done. The Journal of Corporate, **Accounting and Finance**, 12, pp. 32-41.

ملحق البحث

الحالات التجريبية لعينة الدراسة

الأستاذ الفاضل: .....

تحية طيبه وبعد،

يقوم الباحث بإعداد بحث لاختبار **أثر تحول شركات الاتصالات في مصر نحو تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ بشأن المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء على جودة قرار الاستثمار**. وتمثل الحالات المرفقة والاسئلة الملحقة بها أحد أدوات البحث لإجراء الدراسة التجريبية، وتعتبر مشاركتكم في هذا البحث مهمة للغاية علميا ومهنياً.

ويشكر ويقدر الباحث مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتكم الفعالة معه، حيث إن اهتمامكم بأسئلة التجربة وإجاباتكم عليها تمثل أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج، علما بأن جميع المعلومات سوف تحظى بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث فقط وذلك كما تقضى أمانة البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث /

د. رضا محمود محمد عبد الرحيم

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

كلية إدارة الاعمال – الجامعة المصرية للتعلم الالكتروني

Reda.abdelrahim@alexu.edu.eg

Rmahmoud@eelu.edu.eg

Mob.: 01114323431

القسم الأول:

البيـــــــانات الشـــــخصية:

الاســـــــم (اخـتـيـاري) : .....

المـــــؤهل الـدراســـــي : .....

تاريـــــــــخ التـــــخرج: .....

الوظيـــــــــفة الحـــالية: .....

تاريخ شغل الوظيفة الحـالية: .....

عدد سنوات الخبرة في مجال العمل: .....

المصطلحات الفنية المتعلقة بمعايير المحاسبة عن الايرادات

تتضمن نسخة معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ معياران للاعتراف بالإيراد والتي تسري على شركات الاتصالات هما:

– يهدف معيار المحاسبة المصري رقم (١١) للمحاسبة عن الإيرادات الي شرح المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن أنواع محددة من المعاملات والاحداث التي تقع في نطاق ممارسة الشركة لأنشطتها العادية والرئيسية وهي (بيع السلع، تقديم الخدمات، السماح باستخدام أصول الشركة من قبل الاخرين)، ووفقا للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد في ظل توافر شرطين:

- عندما يكون من المحتمل وجود منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق للشركة.
- يمكن قياس المنافع الاقتصادية المستقبلية بشكل موثوق بها أو بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

(أ) الاعتراف بالإيراد من بيع السلع والمنتجات

اتبع المعيار عند الاعتراف بالإيراد من السلع والمنتجات على مدخل تحويل المنافع والمخاطر الجوهرية للأصل من خلال نقل الملكية او الحيازة القانونية للعميل، وقد يتزامن نقل كلاهما الي العميل أو قد ينتقل كلا منهما في تاريخ مختلف عن الاخر.

(ب) الاعتراف بالإيراد من تأدية الخدمات:

يتم الاعتراف بالإيراد من عمليات الخدمات بنسبة ما تم إنجازه من العملية المتعاقد عليها، عندما يكون بالإمكان تقدير نتائج المعاملة بدرجة موثوق فيها. ويتحقق ذلك من خلال توافر الشروط التالية (١) يمكن قياس قيمة الايراد بشكل موثوق فيه. (٢) من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالعملية الي الشركة، (٣) يمكن قياس ما تم إنجازه من العملية في تاريخ قائمة المركز المالي بشكل موثوق فيه، (٤) يمكن قياس التكاليف المحققة واللازمة لإنجاز العملية بشكل موثوق فيه.

(ج) الاعتراف بالإيراد من استخدام موارد الشركة

يسفر استخدام الاخرين لأصول الشركة عن ايراد باي من الصور التالية: (١) عوائد أو فوائد مقابل استخدام النقدية او المبالغ المستحقة للشركة ويتم الاعتراف بها وفقا لأساس

الاستحقاق، أو (٢) اتاوات مقابل استخدام اصول الشركة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ ويتم الاعتراف بها وفقا لأساس الاستحقاق أو (٣) توزيعات الأرباح عن المساهمة في شركة أخري ويتم الاعتراف بها عند حصول حملة الأسهم علي حق استلام هذه التوزيعات.

ويهدف معيار المحاسبة المصري رقم ٨ المعدل لسنة ٢٠١٥ بعنوان عقود الانشاءات الي شرح المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود الانشاءات بسبب طول الفترة الزمنية بين تاريخ التعاقد وتاريخ الانتهاء من العمل والتي تمتد لفترات مالية مختلفة. لذا فان الموضوع الأساسي في المحاسبة عن عقود الانشاءات هو توزيع إيرادات وتكاليف العقد على الفترات المحاسبية التي يتم تأدية العمل الانشائي خالها.

وقد تضمن تعديل نسخة معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) بعنوان الايراد من العقود مع العملاء والمناظر لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) والذي يطبق اعتبارا من بداية العام المالي ٢٠٢١:

ويوفر معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) متطلبات شاملة ومتوافقة للاعتراف بالإيراد في شركات الاتصالات بها تغيرات جوهرية في نمط وتوقيت المحاسبة عن الإيراد، حيث وضع المعيار نموذجا جديدا لقياس والاعتراف بالإيراد مكون من خمس خطوات والتي سوف يتم توضيحها بصورة مختصرة كما يلي:

الخطوة الاولي: تحديد العقد مع العميل:

يكون العقد في شركات الاتصالات موجود أو قائم وفقا لـ IFRS 15 إذا تم استيفاء الشروط التالية: موافقة أطراف العقد، تحديد حقوق أطراف العقد، تحديد شروط الدفع، العقد له جوهر تجاري (مبادلة السلع والخدمات بالمبالغ المدفوعة من العميل)، وشائع في شركات الاتصالات ابرام العقود شهريا وفي هذه الحالة يتم تجديد العقد تلقائيا وتستمر الشركة في تقديم الخدمات للعميل الي ان يقوم بإلغائها بنفسه أو ان تقوم شركات الاتصالات بإيقاف الخدمة المقدمة ولذلك تقوم شركات الاتصالات باحتساب كل شهر بشكل منفصل. وفي حالة تقديم شركات الاتصالات لبعض التسهيلات (عروض مثلا بدفع مبلغ سعر الهاتف في شكل

أقساط شهرية) فيجب على شركات الاتصالات تحديد الفترة التي تحدث فيها الحقوق والالتزامات القابلة للتنفيذ مع العميل.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد:

يعرف المعيار التزامات الأداء بانها التعهدات الموجودة في العقد مع العميل والمتفق عليها، وذلك بتقديم سلع أو خدمات مميزة للعميل وتكون السلعة أو خدمة مميزة إذا تم استيفاء معياران: يمكن للعميل الاستفادة من السلعة او الخدمة، يمكن تحديد وعد توفير السلعة أو الخدمة بشكل منفصل عن الوعود الأخرى دون التأثير على باقي السلع أو الخدمات الأخرى في العقد. وتقدم شركات الاتصالات عروض مجانية لجذب عملاء جدد للاشتراك في الخدمات، تمثل هذه الخدمات المجانية السلع والخدمات التي وعد بها العميل بموجب العقد وتحتاج الي تقييم لتحديد ما إذا كانت التزامات أداء منفصلة أم لا، فاذا كانت تمثل التزامات أداء منفصلة فسيتم تخصيص جزء من سعر المعاملة لهذه البنود.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر الصفقة:

يعرف المعيار سعر الصفقة بانه مقدار المقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون من حقها تحصيله كمقابل لتقديم السلع أو الخدمات المتفق عليها للعميل. ويراعي في سعر الصفقة المقابل المتغير (قد يكون سعر الصفقة او جزء منه متغير نتيجة الخصومات او نتيجة اعتماد الحصول على المقابل على وقوع حدث مستقبلي مثل المكافأة) ويتم تحديد المقابل بالمتغير بأكثر من طريقة. وجود عنصر تمويل جوهري: يمكن أن ينطوي العقد على عنصر تمويلي جوهري للشركة أو العميل وذلك إذا اختلف توقيت الحصول على التدفقات النقدية من العميل عن توقيت نقل السيطرة على السلعة او تأدية الخدمة للعميل.

الخطوة الرابعة: تخصيص سعر الصفقة على التزامات الأداء:

يتطلب المعيار من الشركة ان تقوم بتخصيص سعر الصفقة على كل التزام أداء موجود في العقد مع العميل وذلك على أساس أسعار البيع المستقلة للسلع أو الخدمات المميزة المتفق عليها في العقد، ويعد أفضل بديل على سعر البيع المستقل هو السعر الذي يمكن ملاحظته للسلعة أو الخدمة عندما تبيعها الشركة بشكل منفصل، ومن ناحية أخري إذا كان سعر البيع

المستقل لا يمكن ملاحظته بصورة مباشرة يجب على الشركة تقدير سعر البيع المستقل وفقا لأكثر من مدخل أو طريقة

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزامات الأداء:

يجب على شركة الاتصالات الاعتراف بالإيراد على مدار فترة زمنية عندما تقوم بالوفاء بالتزام الأداء من خلال نقل السيطرة على السلعة او الخدمة المتفق عليها للعميل عندما يقوم بالحصول على المنافع الخاصة بالسلعة أو الخدمة التي تقدمها الشركة واستهلاكها في نفس التوقيت (أو بشكل متزامن)، كما يمكنها الاعتراف بالإيراد في نقطة زمنية محددة عندما يتم نقل السيطرة على السلعة للعميل، والتي يتم تحديدها من خلال المؤشرات التالية: التزام العميل بالسداد، الحيازة القانونية، مخاطر ومنافع الملكية، قبول الأصل من جانب العميل.

القسم الثاني: الحالات التجريبية

الحالة التجريبية الأولى

الاعتراف بالإيراد في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) بعنوان الايراد ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) بعنوان عقود الانشاءات

الشركة (س) للاتصالات شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية في مجال الاتصالات العامة والمنتجات والخدمات ذات الصلة. وتخضع الشركة لأحكام للقانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١. وفيما يلي ملخص القوائم المالية للشركة والإيضاحات المتممة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ /١٢ / ٢٠١٩ فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد وفقا لمعايير المحاسبة الدولية رقم (١٨)، (١١):

(١) قائمة المركز المالي للشركة في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ (القيمة بالمليون جنيه مصري)

بيان	٢٠١٩
الأصول غير المتداولة	
ممتلكات وآلات ومعدات	٣٩٩٤١
استثمارات في شركات تابعة	٦٩٢٧
أصول غير ملموسة وشهرة	٧٧٧٥
أصول غير متداولة أخري	٨٦٥٧
اجمالي الأصول غير المتداولة	٦٣٣٠٠
الأصول المتداولة	

مخزون	٤٦٠
اجمالي العملاء واوراق القبض	٢٥٥٥٠
استثمارات قصيرة الاجل	١٤٤٦٥
أصول متداولة أخري	١٧٧٠
نقدية بالصندوق ولدي البنوك	٢٥٦٥
اجمالي الأصول المتداولة	٤٤٨١٠
اجمالي الأصول	١٠٨١١٠
حقوق الملكية والالتزامات	
حقوق الملكية	
حقوق الملكية	٦٣٢٤٥
اجمالي حقوق الملكية	٦٣٢٤٥
الالتزامات	
التزامات غير متداولة	
قرض طويل الاجل	٤٠٠٥
مخصصات غير متداولة	١٢٠٥
مخصص نهاية الخدمة	٣٩٢٠
إيرادات مؤجلة غير متداولة	١٧٦٥
التزامات غير متداولة أخري	١٤٥
اجمالي التزامات غير متداولة	١١٠٤٠
الالتزامات متداولة	
دائنون وأوراق دفع	١٣٨٣٠
قروض قصيرة الاجل	٦٥٠
مخصصات متداولة	٧٦٣٠
ضريبة دخل مستحقة	١٦٢٥
إيرادات مؤجلة	٢٨٧٠
التزامات متداولة أخري	٧٢٢٠
اجمالي الالتزامات المتداولة	٣٣٨٢٥
اجمالي الالتزامات	٤٤٨٦٥
اجمالي حقوق الملكية والالتزامات	١٠٨١١٠

(٢) قائمة الأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ (القيمة بالمليون جنيه مصري)

بيان	٢٠١٩
الايرادات	٥٠٧٤٧
تكلفة الإيرادات	(٢١٢٥٥)
مجمل الربح	٢٩٤٩٢
مصروفات بيعيه وتسويقية	(٥٧٢٥)
مصروفات عمومية وادارية	(٤٤٧٠)
مصروفات الاهلاك والتدهور	(٨٢١٠)
أرباح التشغيل	١١٠٨٧
مصروفات وخسائر أخري	(٩٧٢)
إيرادات ومكاسب أخري	٩٧٨
الأرباح قبل الضريبة	١١٠٩٣
ضريبة الدخل	(٧٢٠)
أرباح العام	١٠٣٧٣
نصيب السهم في الأرباح (٢ مليون سهم)	٥.١٩

(٣) أهم الإيضاحات المتممة فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد:

- تمثل الإيرادات القيمة العادلة للمبلغ المستلم أو مستحق التحصيل عن خدمات الاتصالات ومبيعات الأجهزة، بعد الخصومات يتم اثبات الإيرادات من تقديم الخدمات وبيع الأجهزة عندما يكون من المرجح أن تنتقل المنفعة الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة الي الشركة وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف المرتبطة بشكل موثوق به.
- يتم المحاسبة عن الإيرادات من الخدمات المقدمة للعملاء، والتي تتم إدارتها بالنيابة عن مزودي الخدمات بالصافي بعد خصم رسوم مزودي الخدمات عندما يكون مزود الخدمة مسؤولا عن المحتوي وعن تحديد الأسعار المستحقة على العملاء
- تحقق الشركة إيرادات بشكل أساسي من خدمات المكالمات والرسائل والبيانات ورسوم التأسيس ومبيعات الأجهزة. يمكن بيع المنتجات والخدمات بشكل منفصل أو بشكل باقات.

- الترتيبات التي تشمل منتجات وخدمات متعددة يتم فصلها الي عناصر منفردة ويتم الاعتراف بالإيرادات على أساس القيمة العادلة (أسعار البيع المنفردة) للعناصر المنفردة من خلال توزيع اجمالي المقابل المادي للترتيب بين العناصر المنفردة على أساس القيمة النسبية لأسعار بيع العناصر المنفردة. وتعتبر العناصر قابلة للفصل إذا كانت ذات قيمة منفصلة للعميل.
- يتم الاعتراف بإيرادات بيع أجهزة الهاتف والمصاريف المتعلقة بها عندما يتم تسليمها وقبولها من العملاء. يتم الاعتراف بالخدمات التي يتم تقديمها خلال الفترة وفي نهاية السنة المالية عند استحقاق الرسوم المستحقة. ويتم الاعتراف بالإيرادات من الخدمات مسبقة الدفع والاستخدام الإضافي لاستحقاقات باقات الخدمات التي تقدم خلال الفترة عند الاستخدام. يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن بيع بطاقات شحن المسبقة الدفع عند استخدامها من قبل العملاء أو انتهاء فترة صلاحية الرصيد، أيهما يحدث أولا.
- يتم الاعتراف بإيرادات ربط الخدمات الصوتية والتجوال ومرور البيانات مع مشغلي الاتصالات المحلية والدولية في وقت تنفيذ الخدمات على أساس الخدمات الفعلية المسجلة ووفقا للتعريفة المتفق عليها.
- لدي الشركة برنامج ولاء العملاء الذي قدم مزايا متنوعة للعملاء بهدف المحافظة عليهم من خلال منحهم أرصدة نقاط عند دفع الفواتير للخطوط أو عند شحن خطوط مسبقة الدفع. ويتم استبدال أرصدة النقاط للحصول على مكافات مختلفة. ويقدر المبلغ المخصص لأرصدة النقاط باستخدام القيمة العادلة اللازمة لاستبدالها بخصم على منتجات الشركة أو منتجات وخدمات مقدمة من أطراف اخري. يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام قيمة المتوسط المرجح التاريخية للنقاط المستبدلة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المخصص للنقاط كالتزام في قائمة المركز المالي وادراجه ضمن الإيرادات المؤجلة ويتم الاعتراف به كإيراد عندما يتم استبدال النقاط أو عند انتهاء صلاحيتها.
- **عقود المشاريع والخدمات طويلة الاجل:**

عندما يكون من الممكن تقدير نتيجة عقود الخدمات طويلة الاجل بشكل موثوق به، يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف على أساس نسبة الإنجاز في نهاية السنة المالية، وذلك بنسبة تكاليف العقد التي تم تكبدها عن العمل المنجز حتى تاريخه الي اجمالي تكاليف العقد

المتوقعة، ويستثني من ذلك المشاريع التي لا ينطبق عليها نسبة الإنجاز. يتم الاعتراف بالتغيرات في اعمال العقد والمطالبات ودفعات الحوافز بالقدر الذي يمكن فيه قياس المبلغ بشكل موثوق به ويكون استلامه مرجحا.

- عندما لا يمكن تقدير نتيجة عقود الانشاء بشكل موثوق به، يتم الاعتراف بإيرادات العقود بقدر التكاليف المتكبدة والتي من الممكن استردادها. يتم الاعتراف بتكاليف العقود كمصاريف في الفترة التي تم فيها تحمل تلك المصاريف. وعندما يكون من المحتمل زيادة مجموع تكاليف العقد من مجموع ايراداته، يتم الاعتراف بالخسارة المتوقعة كصاريف فورا.
- عندما تقوم الشركة ببيع السلع أو الخدمات بصفتها أصيل يتم تسجيل الإيرادات والدفعات للموردين على أساس اجمالي ضمن الإيرادات والتكاليف التشغيلية. وفي حال قيام الشركة ببيع السلع او الخدمات بصفتها وكيل، يتم تسجيل الإيرادات والدفعات للموردين بالصافي ضمن الإيرادات ويمثل ذلك هامش الربح المكتسب.
- يعتمد تحديد ما إذا كانت الشركة تعتبر أصيلا أو كيلا في المعاملة على تحليل الإدارة لكل من الشكل القانوني وجوهر الاتفاقية المبرمة بين الشركة وشركائها في الاعمال. تؤثر هذه الاحكام على مبلغ الإيرادات والتكاليف التشغيلية المسجلة، ولكنها لا تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو التدفقات النقدية المسجلة.
- **المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة:**

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات في نهاية فترة التقرير والتي قد يترتب عليها إجراء تعديل جوهري على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة.

- **ترتيبات السلع والخدمات المتعددة**

في ترتيبات الإيرادات التي تتضمن أكثر من سلعة أو خدمة للعميل، يتم توزيع المقابل المادي المقدم من العميل بين السلع والخدمات على أساس القيمة العادلة النسبية. أن القيم العادلة المحددة للسلع والخدمات قد تؤثر على وقت الاعتراف بالإيرادات. تحدد الشركة عموما القيمة العادلة للعناصر الفردية بناء على الأسعار التي يتم بها عادة بيع السلعة أو الخدمة بصفة مستقلة. إن اجراء تعديلات على تقديرات القيم العادلة قد تؤثر بشكل جوهري على توزيع اجمالي المقابل المالي للترتيب بين العناصر المنفردة.

- **رسوم التفعيل للعملاء:**

يتم تأجيل رسوم تفعيل الخدمة للعملاء والاعتراف بها على متوسط فترة الاحتفاظ بالعميل. ان تقدير متوسط المدة المتوقعة للعلاقة مبنية على معدل الدورة التاريخية. إذا تم تعديل التقديرات التي أجرتها الشركة، فقد ينتج عن ذلك تغيرات جوهرية في مبلغ وتوقيت الاعتراف في الايراد لاي فترة.

ويظهر **تحليل إيرادات الشركة من المنتجات والخدمات الرئيسية** عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢/ ٢٠١٩ كما يلي (القيم بالمليون جنيه):

إيرادات خطوط الهاتف المحمول	٢٧٥٧٠
إيرادات البيانات	٨٥٤٨
إيرادات خطوط الهاتف الثابت	٥٩٤٧
إيرادات الخدمات الأخرى	٨٦٨٢
إجمالي الإيرادات	٥٠٧٤٧

- **الإيرادات المؤجلة المتداولة وغير المتداولة** (القيم بالمليون جنيه)

إيرادات مؤجلة من خدمات	٣٤٥٤
منح حكومية لبناء شبكة الاتصالات في المناطق النائية	٩٨٦
برنامج ولاء العملاء	١٤٠
أخري	٥٥
	٤٦٣٥
الإيرادات المؤجلة غير المتداولة	١٧٦٥
الإيرادات المؤجلة المتداولة	٢٨٧٠
	٤٦٣٥

في ضوء تحليلك وقراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة المرفقة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للاعتراف بالإيراد رقم (١١)، (١٨)، يرجي التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

Q_1- هل توافق على أن معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة وفقا للمعايير المرتبطة بها **ملائمة لقرارك بالاستثمار بأسهم الشركة؟**

غير ملائمة تماما										ملائمة تماماً
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_2- إلى أي مدى **تعتمد على معلومات الإيرادات** المفصح عنها بالقوائم المالية والايضاحات المتممة وفقا للمعايير المرتبطة بها **في اتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟**

لا اعتمد بالمرة										اعتمد تماماً
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_3- إلى أي مدى **تثق في قرارك بالاستثمار** في "شركة س للاتصالات"؟

غير واثق تماما										واثق تماما
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_4- بافتراض أن **صندوق الاستثمارات الخاص بشركتك يملك ٣% من استثمارات "شركة س للاتصالات"**. وعلى أساس المعلومات المتاحة عن "شركة س للاتصالات" برجاء تحديد ما إذا كنت **ستتخذ قرار بشأن زيادة، أو تخفيض، أو الاحتفاظ بالنسبة الحالية لهذه الاستثمارات (٣%):**

تخفيض إلى 1%				المحافظة على 3%				زيادة إلى 5%
%1	%1.5	%2	%2.5	%3	%3.5	%4	%4.5	%5
( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_5- إذا كان سعر اقفال سهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ٦٨ جنيه، فمن رأيك ان سعر اقفال السهم في ٢٠٢٠/١٢/٣١ سوف:

يقل عن ٦٨ جنيه
( )
ليصبح (..... جنيه)

يثبت عند ٦٨ جنيه
( )
١.٣٧ جنيه

يزيد عن ٦٨ جنيه
( )
ليصبح (..... جنيه)

الحالة التجريبية الثانية

الاعتراف بالإيراد في ظل معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

الشركة (س) للاتصالات شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية في مجال الاتصالات العامة والمنتجات والخدمات ذات الصلة. وتخضع الشركة لأحكام للقانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١، وفيما يلي بعض القوائم المالية للشركة والإيضاحات المتممة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ /١٢/ ٢٠١٩ فيما يتعلق بالمحاسبة عن الإيراد وفقا لمعايير التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بعنوان الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء:

(١) قائمة المركز المالي في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ (القيمة بالمليون جنيه مصري)

بيان	٢٠١٩
الأصول غير المتداولة	
ممتلكات وآلات ومعدات	٣٩٩٤١
استثمارات في شركات تابعة	٦٩٢٧
أصول غير ملموسة وشهرة	٧٧٧٥
تكاليف العقد	١٠٩١
أصول العقد	٢٧٦
أصول غير متداولة أخري	٨٠٣٥
اجمالي الأصول غير المتداولة	٦٤٠٤٥
الأصول المتداولة	
مخزون	٤٨٢
اجمالي العملاء واوراق القبض	٢٠٣٦٨
استثمارات قصيرة الاجل	١٤٤٦٥
أصول متداولة أخري	١٣٤١
أصول العقد	٥٢١٤
نقدية بالصندوق ولدي البنوك	٢٥٦٥
اجمالي الأصول المتداولة	٤٤٤٣٥
اجمالي الأصول	١٠٨٤٨٠
حقوق الملكية والالتزامات	
حقوق الملكية	

أرباح محجوزة	٢٩١٦٢
عناصر حقوق الملكية الأخرى	٣٤٦٣٨
اجمالي حقوق الملكية	٦٣٨٠٠
الالتزامات	
التزامات غير متداولة	
قرض طويل الاجل	٤٠٠٥
مخصصات غير متداولة	١٢٠٥
مخصص نهاية الخدمة	٣٩٢٠
إيرادات مؤجلة غير متداولة	٩٩٠
التزامات العقد	٧٧٥
التزامات غير متداولة أخري	١٤٥
اجمالي التزامات غير متداولة	١١٠٤٠
الالتزامات متداولة	
دائنون وأوراق دفع	١٣١٥٥
قروض قصيرة الاجل	٦٥٠
مخصصات متداولة	٧٦٣٠
ضريبة دخل مستحقة	١٦٢٥
إيرادات مؤجلة	٩٦
التزامات العقد	٣٢٦٧
التزامات متداولة أخري	٧٢١٧
اجمالي الالتزامات المتداولة	٣٣٦٣٥
اجمالي الالتزامات	٤٤٦٨٠
اجمالي حقوق الملكية والالتزامات	١٠٨٤٨٠

(٢) قائمة الأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ (القيمة بالمليون جنيه مصري)

بيان	٢٠١٩
الايرادات	٥٠٦٦١
تكلفة الإيرادات	(٢٢٠١٥)
مجمل الربح	٢٨٥٥٦
مصروفات بيعيه وتسويقية	(٥٦٠٥)

مصروفات عمومية وادارية	(٤٥١٦)
مصروفات الاهلاك والتدهور	(٧٤٤٤)
أرباح التشغيل	١٠٩٩١
مصروفات وخسائر أخري	(٩٧٢)
إيرادات ومكاسب أخري	٩٧٨
الأرباح قبل الضريبة	١٠٩٩٧
ضريبة الدخل	(٧٢٠)
صافي الدخل	١٠٢٧٧
نصيب السهم في الأرباح (٢ مليون سهم)	٥.١٤

(٣) أهم الإيضاحات المتممة فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد:

– يحل معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) والتفسيرات المتعلقة به محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) " عقود الانشاءات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) " الإيرادات" وما يتصل بهما من تفسيرات. ويطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء ما لم تكن هذه العقود ضمن نطاق معايير أخري، ويعتمد هذا المعيار على خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء. ومن المرجح ان تزيد الإفصاحات عند تطبيق المعيار، ويشمل المعيار مبادئ عن الإفصاح عن طبيعة وقيمة وتوقيت وعوامل عدم التأكد المتعلقة بالإيرادات عن العقود مع العملاء من خلال توفير معلومات نوعية وكمية للشركة في المرحلة النهائية لتقييم ومراجعة أثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية.

– تغيرات نتجية تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

– تكاليف العقد:

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) تم تسجيل تكاليف العقود المتعلقة بالعمولة (تكلفة الحصول على العقد) وتكاليف خدمة التركيب (تكلفة الوفاء بالعقد) كمصروفات عند تحملها حيث لم تكن مؤهلة للاعتراف بها كأصل بموجب أي معيار محاسبي أخر. وعند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) تم رسملتها كتكاليف عقود وتدرج كأصول في قائمة المركز المالي. تعتبر تكاليف العمولة بمثابة تكلفة للحصول على العقد لأنها تكاليف إضافية

وتتوقع الشركة استردادها. في حين تعتبر تكاليف خدمة التركيب بمثابة تكلفة للوفاء بالعقد مع العميل ولا تقع هذه التكاليف ضمن نطاق معيار أخر. وتعترف الشركة بالتكاليف التي يتم تحملها للوفاء بالعقد كأصول فقط إذا كانت تلك التكاليف تستوفي جميع المعايير التالية:

١- أن تتعلق التكاليف بشكل مباشر بعقد (أو بعقد محدد متوقع)

٢- التكاليف تحقق أو تحسن موارد الشركة، وسيتم استخدامها في الوفاء بالتزامات الأداء في المستقبل.

٣- من المتوقع أن يتم استرداد التكاليف.

وتتمثل معلومات **تكاليف العقد** التي استوفت شروط الأصل، وتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلي:

تكلفة الحصول على العقود	١٠٣ مليون جنيه
تكلفة الوفاء بالعقود	٩٨٨ مليون جنيه
اجمالي تكاليف العقود	١٠٩١ مليون جنيه

حيث تتعلق تكاليف الحصول على العقد برسوم العمولات وحوافز المبيعات الإضافية المدفوعة للوسطاء والموزعين والموظفين للحصول على عقود مع العملاء، ويتم استنفاد هذه التكاليف على أساس القسط الثابت علي مدار فترة العقد والعقد المتوقع. بينما تتعلق تكاليف الوفاء بالعقود بتكاليف التركيب والتي يتم استنفادها على أساس القسط الثابت علي مدار فترة العقد والعقد المتوقع.

- أصول العقد:

وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إذا حولت المجموعة سلع أو خدمات الي عميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل المالي أو قبل استحقاق السداد، يجب على الشركة الإفصاح عن العقد على أنه **أصل عقد**، باستثناء أية مبالغ مستحقة التحصيل. **أصل العقد** هو حق الشركة في مقابل سلع أو خدمات قامت الشركة بتحويلها للعميل. لم يكن هناك أي تعديل جوهري بسبب هذا التغيير، باستثناء إعادة تصنيف بين مبالغ مستحقة التحصيل وأصول العقد. وتتمثل المعلومات التي تم الإفصاح عنها ضمن قائمة المركز المالي تحت تصنيف **أصول العقد** المتداولة وغير المتداولة فيما يلي:

الإيرادات التي لم يصدر بها فواتير بعد	٥٥٢٤ مليون جنيه
(–) مخصص انخفاض القيمة	(٣٤) مليون جنيه
أصول العقد	٥٤٩٠ مليون جنية

أصول العقد غير المتداولة	٢٧٦ مليون جنيه
أصول العقد المتداولة	٥٢١٤ مليون جنيه
أصول العقد	٥٤٩٠ مليون جنية

حيث يتم الاعتراف الاولي بأصول العقد للإيرادات المحققة من تقديم خدمات الاتصالات ومبيعات الأجهزة وعقود الانشاء التي لم يصدر بها فواتير بعد، عند إتمام دورة الفواتير يتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها كأصول عقد الي عملاء وأوراق قبض.

– **التزامات العقد**

- **إيرادات الاشتراكات المدفوعة مقدما:**

سابقا كانت الشركة تسجل إيرادات الاشتراكات المدفوعة مقدما على أساس " **الأشهر**" ونتيجة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) تم التسجيل على أساس " **الأيام**" ونتج عن ذلك **زيادة في تكاليف التزامات العقود وانخفاض في الأرباح المحجوزة.** وتتمثل معلومات **التزامات العقد** المفصح عنها في قائمة المركز المالي **ضمن الالتزامات المتداولة وغير المتداولة** كما يلي:

ايرادات مؤجلة من خدمات	٣٩٠٠ مليون جنيه
+ برنامج ولاء العملاء	١٤٢ مليون جنيه
التزامات العقد	٤٠٤٢ مليون جنية

التزامات العقد غير المتداولة	٧٧٥ مليون جنيه
التزامات العقد المتداولة	٣٢٦٧ مليون جنيه
التزامات العقد	٤٠٤٢ مليون جنية

- **رسوم التركيب**

بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) تم الاعتراف بالإيرادات مقدما عند اكتمال عملية التركيب. ووفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) لم يتم اعتبار خدمة التركيب كالتزام منفصل وبالتالي يتم إضافة رسوم لمرة واحدة فقط تتعلق بالتركيب الي اجمالي سعر المعاملة **ويتم الاعتراف بها على مدي فترة تقديم الخدمة، مما أدي لتغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات.**

- الاعتراف بالإيرادات

(١) يتم قياس الايراد على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل وتستثني المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف اخري تعترف الشركة بالإيرادات عند تحويل السيطرة على المنتجات او الخدمات المقدمة للعميل.

(٢) توقيت الاعتراف بالإيرادات يكون اما عند نقطة زمنية او على مدي زمني يعتمد على الوفاء بأداء الالتزام عن طريق تحويل السيطرة على السلع او خدمات الي العميل.

(٣) عندما يكون لدي الشركة درجة عالية من عدم التأكد في إمكانية تحصيل إيرادات الخدمة المقدمة لبعض العملاء، تقوم الشركة بإثباتها فقط عند تحصيلها.

(٤) تحقق الشركة إيرادات، بشكل أساسي من خدمات المكالمات، والرسائل، والبيانات، ورسوم التأسيس، ومبيعات الأجهزة. يمكن بيع المنتجات والخدمات بشكل منفصل أو بشكل باقات.

(٥) المنتجات والخدمات	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الاداء
خدمات الاتصالات	تشمل خدمات الاتصال والبيانات والرسائل وتقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات عندما يتم تقديم هذه الخدمات (أي عند الاستخدام الفعلي قبل العميل)
الباقات	الترتيبات التي تشمل منتجات وخدمات متعددة يتم فصلها الي عناصر منفردة ويتم الاعتراف بالإيرادات على أساس القيمة العادلة (أسعار البيع المنفردة) للعناصر المنفردة من خلال توزيع اجمالي المقابل المادي للترتيب بين العناصر المنفردة على أساس القيمة النسبية لأسعار بيع العناصر المنفردة. تعتبر العناصر

	قابلة للفصل إذا كانت ذات قيمة منفصلة للعميل.
الاجهزة	تعترف الشركة بالإيرادات عندما يتم تحويل السيطرة على الأجهزة للعميل. عادة يحدث هذا في بداية العقد عند حيازة العميل للجهاز.

(٦) ترتيبات السلع والخدمات المتعددة

في ترتيبات الإيرادات التي تتضمن أكثر من سلعة أو خدمة للعميل، يتم توزيع المقابل المادي المقدم من العميل بين السلع والخدمات على أساس القيمة العادلة النسبية. **تحدد الشركة عموما القيمة العادلة الفردية بناء على الأسعار التي يتم بها عادة بيع السلع او الخدمة بصفة مستقلة.** ان اجراء تعديلات على تقديرات القيم العادلة قد تؤثر بشكل جوهري على توزيع إجمالي المقابل المالي للترتيب بين العناصر المنفردة.

(٧) رسوم تفعيل العملاء:

يتم تأجيل رسوم تفعيل الخدمة للعملاء والاعتراف بها على متوسط فترة الاحتفاظ بالعميل. أن تقدير متوسط المدة المتوقعة للعلاقة مبنية على معدل الدورة التاريخية. إذا تم تعديل التقديرات التي أجرتها الشركة، فقد ينتج عن ذلك تغيرات جوهرية في مبلغ وتوقيت الاعتراف في الايراد لأية فترة.

(٨) تحليل إيرادات الشركة من المنتجات والخدمات الرئيسية عن سنة ٢٠١٩:

إيرادات تقديم الخدمات	٤٤٧٠٠ مليون جنيه
إيرادات بيع السلع	٥٦٨٦ مليون جنيه
إيرادات الخدمات الأخرى	٢٧٥ مليون جنيه
اجمالي الإيرادات	٥٠٦٦١ مليون جنيه

في ضوء تحليلك وقراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة المرفقة وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، يرجي التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

Q_6- هل توافق على أن معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية والايضاحات المتممة وفقا للمعايير المرتبطة بها **ملائمة لقرارك بالاستثمار بأسهم الشركة؟**

غير ملائمة تماما										ملائمة تماماً
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_7- إلى أي مدى **تعتمد على معلومات الإيرادات** المفصح عنها بالقوائم المالية والايضاحات المتممة وفقا للمعايير المرتبطة بها **في اتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟**

لا اعتمد بالمرة										اعتمد تماماً
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_8- إلى أي مدى **تثق في قرارك بالاستثمار** في "شركة س للاتصالات"؟

غير واثق تماما										واثق تماما
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_9- بافتراض أن **صندوق الاستثمارات الخاص بشركتك يملك ٣% من استثمارات "شركة س للاتصالات"**. وعلى أساس المعلومات المتاحة عن "شركة س للاتصالات" برجاء تحديد ما إذا كنت **ستتخذ قرار بشأن زيادة، أو تخفيض، أو الاحتفاظ بالنسبة الحالية لهذه الاستثمارات (٣%):**

تخفيض إلى 1%				المحافظة على 3%				زيادة إلى 5%
%1	%1.5	%2	%2.5	%3	%3.5	%4	%4.5	%5
( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )	( )

Q_{10}- إذا كان سعر اقفال سهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ٦٨ جنيه، فمن رأيك ان سعر اقفال السهم في ٢٠٢٠/١٢/٣١ سوف:

يقل عن ٦٨ جنيه
( )
ليصبح (..... جنيه)

يثبت عند ٦٨ جنيه
( )
١.٣٧ جنيه

يزيد عن ٦٨ جنيه
( )
ليصبح (..... جنيه)